www.kassioun.org

1280

الاثنين 01 حزيران 2026

حزب الإرادة الشعبية

كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

أسبوعية - 24 صفحة ● الثمن «3000» ل.س ● دمشق ص.ب «35033» ● تلفاكس «3321775 11 00963» ● بريد الكتروني: general@kassioun.org

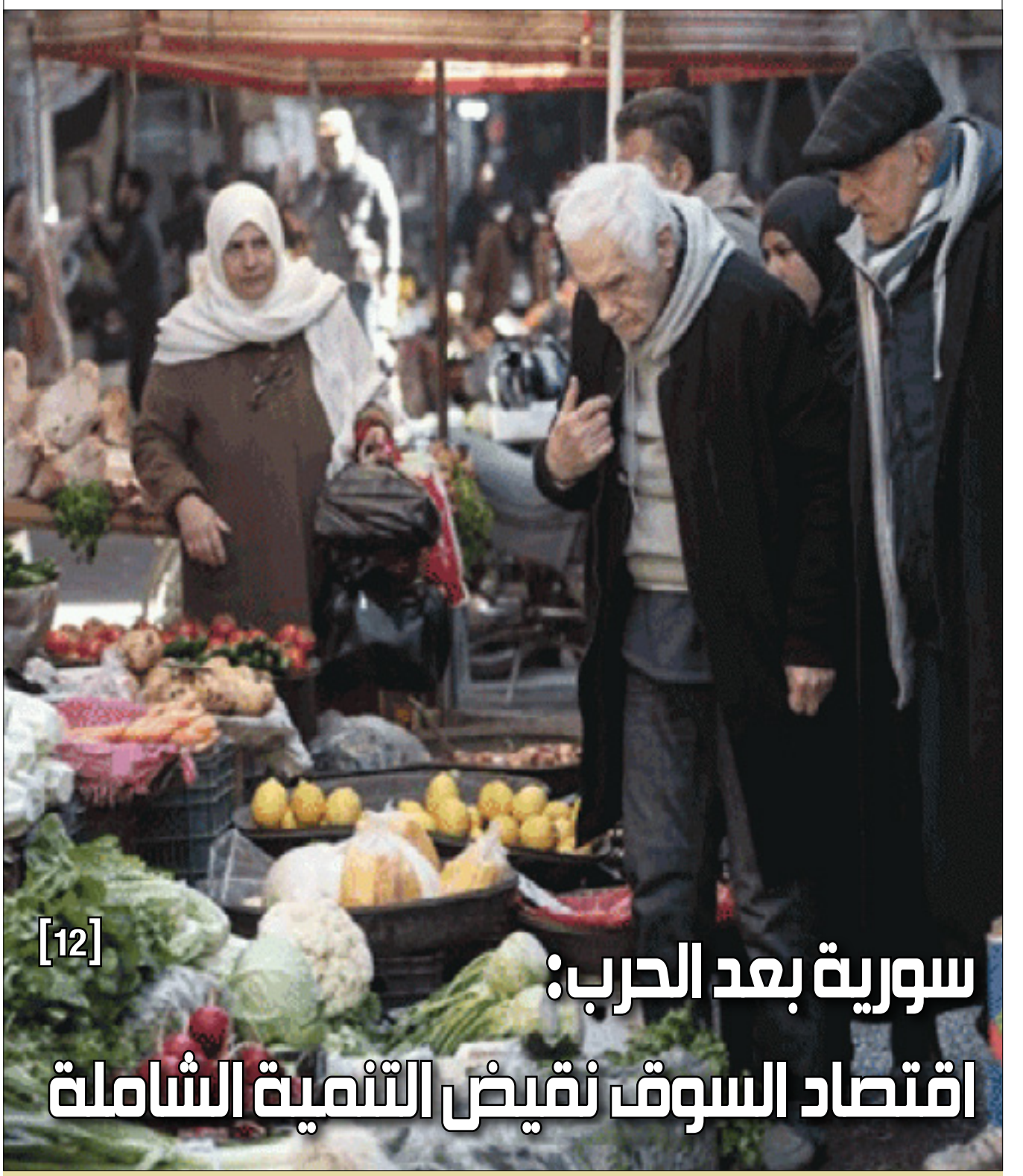

سورية بعد الحرب:
اقتصاد السوق نقيض التنمية الشاملة

[12]

الافتتاحية

من دروس الفيضان...

بين الدروس والاستنتاجات التي يطرحها فيضان نهر الفرات، وآثاره الكارثية التي لم تتكشف بشكل كامل بعد، ما يلي:

أولاً: الفيضان مؤشرٌ ودليلٌ واضح على حجم الإهمال والتهميش المتراكم عبر عقود، للمنطقة الشمالية الشرقية في سورية؛ فلطالما كانت المنطقة مصدراً أساسياً لثروات البلاد، من نفط وقمح وقطن وغير ذلك، ولطالما كانت هي نفسها، بين أكثر مناطق البلاد فقراً وتهميشاً وضعفاً يصل حدّ الانعدام بالتنمية، وفي كل المجالات على الإطلاق، وعلى رأسها التنمية الاقتصادية، والصحية، والتعليمية.

ثانياً: هذا الإهمال ما يزال مستمراً بعد سقوط سلطة الأسد، بل ويمكن القول: إنه سار خطوات إضافية للأمام؛ ابتداءً برفع الدعم عن كل ما يتعلق بالزراعة، من محروقات وبذار وأسمدة ومبيدات... ومروراً بإهمال القطاع الصحي بمختلف فروعه، وليس انتهاءً بتسعيرة القمح التي باتت تغطي بعد «المكافأة» تكلفة الزراعة البعلية، ولكنها ما تزال أقل بكثير من تكلفة زراعة القمح بالري «وفقاً لإحصاءات قديمة، قبل 2011، إذ لا توجد إحصاءات جديدة، فإن زراعة القمح بالري تشغل 43% من إجمالي مساحة زراعة القمح، ولكن تنتج حوالي 70% من إجمالي إنتاج القمح في البلاد، في حين تشغل الزراعة البعلية 57% وتنتج حوالي 30% من الإجمالي».

ثالثاً: يصبح الإهمال والتهميش أشد وطأة حين يقترن بضعف الكفاءة العلمية في التعامل مع الكوارث، هذا الضعف الذي يمكنه أن يحول نعمة موسم مطير إلى نقمة، وهو ما ظهر جلياً، وعبّر بصورة جديدة عن الثمن الباهظ الذي يمكن أن تدفعه البلاد نتيجة اعتماد سياسة تقوم على تقديم الولاء السياسي على الكفاءة المهنية، وتقوم على محاولة احتكار كل شيء في البلاد والتحكم به بعيداً عن أي مشاركة حقيقية للناس، وبعيداً عن الاستفادة من الكم الهائل من الكفاءات السورية داخل البلاد وخارجها، والتي جرى ويجري تهميشها بشكل متعاظم.

رابعاً: أحد جوانب كارثة الفيضان، هو السياسة التركية تجاه النهر، والتي حرمت البلاد لسنوات متتالية من جزء مهم من نصيبها المائي من النهر، بحجة الخصومة السياسية، وحين فاض النهر عملت على تجنب وقوع الكارثة عندها بإزاحتها جنوباً. وهو ما يعكس من جهة الضعف الذي كانت وما تزال سورية تعانيه في علاقاتها مع دول الإقليم، ومن جهة أخرى يعكس ضرورة تحويل النهر العظيم الذي يربط بين دول الإقليم إلى شريان حياة مشترك، حياة تُبنى على التعاون والتآخي وتكامل المصالح بين بلدان الشرق العظيم بأسره، مع الحفاظ على سيادة الدول واستقلالها وسيادة شعوبها.

إضافة إلى كل الحلول العاجلة المطلوبة، وبينها التفاوض مع الجانب التركي لمحاولة تقليل حجم الكارثة المحدقة، فإن الحل الشامل كان وما يزال متمثلاً ببناء دولة حقيقية قائمة على المشاركة الحقيقية للناس، وتعمل لمصلحتهم، وتبني اقتصاداً إنتاجياً صناعياً وزراعياً، وليس اقتصاد أبهة واستعراضات سياحية ومناورات سياسية.

سؤال النموذج الاقتصادي المطلوب لسورية، لم يعد مجرد سؤال عن التوجه الاقتصادي، بل هو سؤال وجودي اليوم بالنسبة لسورية... هل سيكون اقتصادنا بخدمة 90% من السوريين وأكثر الذين يقعون تحت خط الفقر، أم أنه سيكون اقتصاداً في خدمة أصحاب البدلات الرسمية والمنتفعين وأصحاب النفوذ؟

وإجابة هذا السؤال ليست اقتصادية بحتة، بل إن جوهرها سياسي؛ فالاقتصاد في نهاية المطاف هو تكثيف للسياسة، والاقتصاد الذي يخدم 90% من السوريين، ينبغي أن يبنى على سياسة يشارك في صنعها هؤلاء الـ 90%... ما يعني أن الحاجة للتغيير الجذري الشامل، هي اليوم حاجة وجودية لإيقاف الانحدار نحو الهاوية، ولفتح الأفق نحو البناء مجدداً.

المدخل كان وما يزال بحكومة وحدة وطنية شاملة تضم التيارات السياسية والاجتماعية الأساسية في البلاد، وتستفيد من خبراتها وكفاءاتها الكبرى التي يجري إبعادها لاعتبارات سياسية ضيقة الأفق... والمدخل أيضاً هو المؤتمر الوطني العام الشامل كامل الصلاحيات الذي يقرر من خلاله السوريون مصيرهم ومصير دولتهم بأنفسهم...

شؤون عمالية

ازدادت الأجور على الأوراق وانخفضت بالأسواق...

07

ملف «سورية 2026»

صوت الشارع السوري في أسبوع

04

شؤون اقتصادية

كارثة الفرات في دير الزور والرقة...

06

شؤون عربية ودولية

كيف تحوّلت الحرب على إيران إلى محفّز لتغيير النظام العالمي

17

بصراحة

محرر الشؤون العمالية

ازدادت الأجور على الأوراق وانخفضت بالأسواق...

لا تقيس الطبقة العاملة أجورها بسعر الذهب أو النفط، ولا تنظر لمؤشرات البورصة ولا حتى لسعر الصرف، رغم متابعتها لكل ذلك، لكنها تقيسه بسعر كيلو الفول والبطاطا والخبز والكهرباء والمواصلات وقرطاسية الأولاد، وأدوية السكر والضغط، أي بما تشتريه من السوق من احتياجات وخدمات، وهذا فعلياً هو المقياس والمعيار العلمي والعملي والحقيقي، للإجابة عن سؤال: ما رأيك بالزيادة الأخيرة؟ لا يحتاج الجواب لدراسات اقتصادية كبرى أو ندوات أكاديمية، بل يكفي حساب قدرة هذا الراتب بزيادة أو دونها على تغطية النفقات والاحتياجات الأساسية، لتحدد الموقف منه ومن الزيادة أياً كانت نسبتها، والتي أتت هذه المرة بارتفاع غير مسبوق حتى قبل أن تصل الزيادة إلى جيب العمال أصلاً، أي إنها تبخرت قبل أن تصل لا بقيمتها الرقمية. ولا بالشرائية، خاصة أن الإجراءات التنفيذية للمرسوم قد «قرطت» زيادة شهر كامل على الموظفين، مما أسهم أكثر بتآكلها، خاصة أنها ترافقت مع زيادة الأسعار الحكومية للمحروقات، وارتفاع أسعار جميع السلع المعيشية والخدمية في الأسواق، وهذا ما عبر عنه المواطنون في ظهورهم على وسائل الإعلام المتنوعة-وبمختلف شرائحهم- خلال الأسابيع الماضية، حتى الموظفين الذين ترتبط أجورهم بسعر الصرف ولم تشملهم الزيادة عانوا من انخفاض أجورهم الفعلية بسبب الأسعار التي ما زالت تحلق بعيداً.

من هنا نرى أن أي مطالبة من الطبقة العاملة والحركة النقابية والقوى السياسية والاجتماعية الطبقية بزيادة الأجور لا تكون مجردة، بل مصحوبة بجملة من إجراءات أخرى، وأهمها: ربط الأجور بالأسعار، وهي جملة مترابطة وواعية، تكررت كمطلب نضالي في كل مؤتمر أو برنامج أو بيان... لأنها تُكشف بشكل علمي مفهوم الأجر الكافي، أي الذي يكفي لتأمين الحد الأدنى من المعيشة لعائلة تعتمد على الأجر، بالإضافة لمطالب تعزيز الدعم على المواد الأساسية والخدمات العامة من تعليم وصحة ونقل وطاقة، أي إن هذه الحزمة من المطالب هي التي تبدأ بالزيادة الرقمية على الأجور ،ولا تنتهي إلا بكامل الحزمة وبشكل متوازٍ، وإلا فإنها ستبقى مجرد رقم على بطاقات الصراف، وعلى جداول المحاسبين، وصفحات الموازنة العامة لا تتعدى كونها رقماً متصاعداً وعاجزاً على الحفاظ على قيمته، بل خاسراً لها، و هذا ما يوجب على المنظمة النقابية والطبقة العاملة التمسك بمطالب الزيادة الحقيقية للأجور وربطها بالأسعار، ودعم السلة الاستهلاكية الخدمية، والنضال لأجلها حتى تحقيقها، وإلا فإنها ستبقى تحتفظ بالأرقام بلا أي قيمة تذكر، وسيزداد فقرها فقراً، وحرمانها حرماناً أقسى وأشد ألماً.

موظفو القطاع العام...

بين فوضى القرارات وفجوة الأجور؟

ما زالت الجهات الحكومية المسؤولة تتعاطى مع قضايا عمال وموظفي القطاع العام بشكل جزئي وانتقائي، دون أن تعمل على الحلول الجذرية الشاملة، وضمان معايير وقواعد واضحة وقانونية وموضوعية، وما يزيد من أضرار الحلول الارتجالية والإسعافية المتبعة، عدم توحيد الإجراءات بين الجهات العامة، فلكل وزارة طريقتها الخاصة بالمعالجة أو الممانعة، ولكل مديرية أو معمل أسلوب وإجراءات، وهذا ما يزيد من فوضى القرارات ونتائجها، ومع كل غياب لقرار مركزي شامل تمضي الوزارات والجهات الحكومية الأخرى بجملة من القرارات والإجراءات الخاصة بها، كما حصل بموضوعة المكافآت والمنح المقدمة قبل عيد الأضحى، فمع غياب أي قرار بمنحة مالية للعاملين في القطاع العام، بادرت جهات لإقرار مكافأة لعامليها، في حين أمتنعت جهات أخرى عن ذلك، وهذا ما حصل بأكثر من قضية، كتجديد العقود السنوية والإجازات المأجورة والتقييم العام للأداء الوظيفي، وتعبئة الشواغر وغيرها.. والتي تم تدارك العديد منها من قبل شؤون رئاسة الوزراء، كما حصل بقرار إنهاء الإجازات المأجورة، وتعاميم تجديد العقود.

تناولت صفحات التواصل الاجتماعي معلومات عن تعميم صدر عن الأمانة العامة لرئاسة الجمهورية- شؤون مجلس الوزراء- يقضي بتجديد العقود السنوية حتى تاريخ 31-12-2026 لكافة العاملين بالجهات الحكومية، وذلك حتى صدور قانون الخدمة المدنية الجديد، الذي تم طرح مشروعه للنقاش خلال الأشهر الماضية، ورغم عدم وجود أي بيان أو تعميم رسمي، إلا أن الأخبار الواردة من عدة وزارات ترجح ذلك، حيث تم تجديد عقود أكثر من 6 آلاف موظف تابعين لوزارة الزراعة، وقرارات تجديد أخرى في وزارة التعليم العالي، والتربية، والكهرباء، والنفط، وفي انتظار استبيان، إن كانت إجراءات التجديد بقرار من الوزارات، أو امتثالاً لقرار شؤون مجلس الوزراء الذي لم ينشر بعد، ورغم إيجابية وصواب مركزية القرارات، إلا أنها تأتي بأغلب الحالات كمعالجة ولملمة للفوضى الناتجة عن القرارات الخاصة، والمفترض أن تسبقها لا أن تلحق بها، وكذلك لا بد من معالجة أي قضية تخص موظفي القطاع العام بإطارها العام، فنجد أن هناك معالجة تدريجية لملف الموظفين المفصولين خلال فترة سلطة النظام الساقطة، دون التطرق للمفصولين في ظل حكومتين متتاليتين بعدها، وهذا سيؤدي لتعميق الشروخ الوظيفية والحقوقية والمعيشية بين موظفي القطاع العام.

عدالة غائبة ووعود مؤجلة للعام القادم

ما يزيد من غياب العدالة الوظيفية وتعزيز الشروخ الوظيفية، قضية فارق الأجر بين العاملين بنفس الاختصاص ونفس الفئة، وبحسب مضمون حديث السيد وزير المالية على الإعلام، فإن علاجه قد تم البدء فيه فعلاً، حيث أن الزيادات على الأجور لم تشمل أصحاب الأجور الأعلى، وبأن الزيادات النوعية الجديدة ساهمت بإنهاء تلك الفوارق في العديد من القطاعات، حيث أصبح القضاة مثلا يتقاضون نفس الأجر على امتداد البلاد، وفي النقطة الأولى، إن التقارب بين الأجور الذي حصل جراء الزيادتين الأولى والثانية، كان نسبياً وأخذ وقتاً طويلاً، وإذا ما ربطناه بسعر الصرف- كون الأجر الأعلى يحسب وفق سعر الدولار- فالتقارب المستهدف لم يحقق غايته إلا جزئياً، وبالتالي لا يمكن للموظفين التعايش مع الغبن الذي يلحق بهم، حتى يتحقق وعد السيد الوزير بإنهاء الفجوة الأجرية مع بداية العام القادم، أما النقطة الثانية المتعلقة بدور الزيادة النوعية الأخيرة في معالجة الفجوات، فربما الاحتجاجات التي خرجت مع صدور القرار كافية لإبداء الرأي الوظيفي بذلك، فالارتجال الحاصل بتحديد سلم للأجور هذا، لا يصب في مفهوم العدالة الوظيفية، بل هو أقرب لعقلية القطاع الخاص، الذي يعتمد على قاعدة التمايز الشاسع بالأجور بين الفئات الوظيفية، من عقلية القطاع العام الذي يوازن هذا التمايز انطلاقاً من دوره، ويبقى كل ذلك دون أرضية قانونية صادرة عن سلطة تشريعية ممثلة للمجتمع السوري بطبقاته الاجتماعية المتكاملة.

العمل بلا مستقبل: ماذا يعني أن يعمل الشاب سنوات دون قدرة على الزواج أو التملك؟

لم تعد أزمة الشباب اليوم تقتصر على البطالة فقط، بل أصبحت تمتد إلى ما هو أعمق وأخطر: العمل بلا مستقبل. فهناك ملايين الشباب الذين يستيقظون كل صباح، يذهبون إلى أعمالهم، يبذلون الجهد والوقت والطاقة، ثم يكتشفون في نهاية كل شهر أنهم لم يقتربوا خطوة واحدة من تحقيق أحلامهم الأساسية، إنهم يعملون، لكنهم لا يتقدمون يكسبون المال، لكنهم لا يبنون حياة، ومع مرور السنوات، يتحول العمل من وسيلة لتحقيق الاستقرار إلى مجرد وسيلة للبقاء.

في الماضي، كان العمل يمثل عقداً اجتماعياً غير مكتوب بين الفرد والمجتمع. يدرس الشاب، ثم يجد عملاً، ومن دخله يستطيع أن يؤسس أسرة، ويستأجر أو يمتلك منزلاً، ويخطط لمستقبله بثقة نسبية، لم يكن الطريق سهلاً دائماً، لكنه كان واضح المعالم، أما اليوم، فقد انكسر هذا العقد في كثير من المجتمعات، وأصبح العمل نفسه عاجزاً عن تأمين أبسط متطلبات الاستقرار.

الشاب الذي يبدأ حياته المهنية اليوم يجد نفسه أمام معادلة قاسية. فالأجور غالباً لا تواكب تكاليف المعيشة، والأسعار ترتفع بوتيرة أسرع من أي زيادة في الدخل، وأسواق العقارات أصبحت بعيدة المنال بالنسبة لغالبية العاملين. النتيجة أن سنوات العمل تتراكم دون أن تتراكم معها الإنجازات المادية، أو الاجتماعية، التي كان يُفترض أن يحققها الإنسان في مقتبل عمره.

ولعل أكثر ما يعبّر عن هذه الأزمة هو تأخر سن الزواج. فالزواج لم يعد قراراً شخصياً أو عاطفياً فقط، بل أصبح مشروعاً اقتصادياً يحتاج إلى موارد مالية ضخمة مقارنة بدخل الشباب. تكاليف السكن، والأثاث، ومتطلبات الحياة اليومية، تجعل كثيرين يؤجلون الزواج سنوات طويلة، ليس لأنهم لا يرغبون به، بل لأنهم غير قادرين على تحمّل أعبائه.

وهكذا يجد الشاب نفسه في حالة انتظار دائمة. ينتظر تحسن راتبه، أو فرصة عمل أفضل، أو انخفاض الأسعار، أو أي تغيّر قد يسمح له ببدء حياته الخاصة. لكن هذا الانتظار يمتد أحياناً لعقد كامل أو أكثر، حتى يصبح التأجيل أسلوب حياة لا خياراً مؤقتاً.

ولا يقتصر الأمر على الزواج. فامتلاك منزل، الذي كان يُعتبر أحد أهم أهداف العمل، أصبح حلماً بعيداً بالنسبة لكثير من الشباب. في العديد من الدول، ارتفعت أسعار العقارات بمعدلات تفوق بكثير نمو الأجور. وأصبح العامل يحتاج إلى سنوات طويلة جداً من الادخار لشراء منزل، إذا كان الادخار ممكناً أصلاً. وفي ظل التضخم المستمر وارتفاع تكاليف المعيشة، يتحول الادخار نفسه إلى مهمة شبه مستحيلة.

هذا الواقع يخلق شعوراً عميقاً بالإحباط. فالشاب لا يشعر فقط بضيق الحال، بل يشعر بأن جهده لا ينعكس على حياته. يعمل بجد، لكنه يبقى في المكان نفسه. ومع مرور الوقت، يبدأ السؤال المؤلم بالظهور: ما جدوى العمل إذا كان لا يقود إلى مستقبل أفضل؟

ومن هنا تنشأ أزمة أخرى أقل ظهوراً لكنها أكثر خطورة، وهي أزمة المعنى. فالإنسان لا يعمل فقط للحصول على المال، بل أيضاً ليشعر بأن حياته تتقدم نحو هدف معين. وعندما يفقد العمل قدرته على تحقيق هذا التقدم، يصبح مجرد روتين مرهق يستهلك الوقت والعمر، دون أن يمنح صاحبه إحساساً بالإنجاز.

وقد أدى ذلك إلى تغيرات اجتماعية واسعة. فالكثير من الشباب أصبحوا أكثر تردداً في اتخاذ القرارات طويلة الأمد، لأن المستقبل نفسه يبدو غير واضح.

كما تراجعت القدرة على التخطيط، وحلّ محلها التركيز على النجاة اليومية. لم يعد السؤال: أين سأكون بعد عشر سنوات؟ بل: كيف سأدبر أموري هذا الشهر؟

كما ساهم هذا الوضع في تعزيز موجات الهجرة. فحين يشعر الشاب أن سنوات العمل في بلده لا تمنحه فرصة لبناء حياة مستقرة، يصبح البحث عن فرصة في الخارج خياراً منطقياً بالنسبة له.

ولهذا لا تقتصر الهجرة على العاطلين عن العمل، بل تشمل أيضاً العاملين والمهنيين وأصحاب الشهادات الذين يمتلكون وظائف لكنهم لا يرون فيها مستقبلاً.

وتنعكس هذه الأزمة كذلك على المجتمع ككل. فحين يتأخر الزواج وتتراجع القدرة على تكوين الأسر، تتأثر البنية الاجتماعية والديموغرافية، وحين يعجز الشباب عن التملك أو الادخار، يتراجع الاستهلاك والاستثمار المحلي، ما يؤدي إلى مزيد من التباطؤ الاقتصادي. وهكذا تتحول الأزمة الفردية إلى مشكلة مجتمعية واسعة النطاق.

واللافت، أن هذه الظاهرة لا ترتبط بالبطالة فقط، بل بضعف جودة العمل نفسه. فالكثير من الشباب يعملون بالفعل، لكنهم يعملون في وظائف منخفضة الأجر، أو مؤقتة، أو غير مستقرة، أو تفتقر إلى أي فرص للتطور المهني. العمل موجود، لكن المستقبل غائب. وهذا ما يجعل المشكلة أكثر تعقيداً من مجرد خلق فرص عمل جديدة.

كما أن انتشار الأعمال الهشة والاقتصاد غير المنظم زاد من حدة الأزمة. فالعامل الذي لا يملك عقداً مستقراً أو تأميناً اجتماعياً أو ضماناً لاستمرار دخله، يجد صعوبة كبيرة في اتخاذ قرارات مصيرية، مثل: الزواج، أو شراء منزل، أو تأسيس مشروع. فالمستقبل بالنسبة له مليء بعدم اليقين، وأي خطوة كبيرة قد تتحول إلى مغامرة محفوفة بالمخاطر.

وفي الوقت نفسه، يعيش الشباب تحت ضغط نفسي متزايد، بسبب المقارنة المستمرة مع الأجيال السابقة. كثيرون يرون أن آباءهم تمكنوا من تأسيس أسر وامتلاك منازل رغم ظروف كانت صعبة أيضاً، بينما يجدون أنفسهم عاجزين عن تحقيق الأهداف نفسها رغم سنوات طويلة من العمل. هذه المقارنة تعمق الإحساس بالخيبة، حتى لو كانت الظروف الاقتصادية قد تغيرت جذرياً.

إن أخطر ما في العمل بلا مستقبل أنه لا يسرق المال فقط، بل يسرق الزمن. فسنوات الشباب هي المرحلة التي يبني فيها الإنسان حياته وخططه وعلاقاته. وعندما تمر هذه السنوات في محاولة مستمرة للحفاظ على الحد الأدنى من المعيشة، يشعر كثيرون أنهم فقدوا جزءاً من حياتهم لا يمكن تعويضه.

لكن المشكلة ليست قدراً محتوماً. فالتجارب الاقتصادية حول العالم أثبتت أن العمل يمكن أن يستعيد دوره الطبيعي عندما تتوفر سياسات تدعم الأجور الحقيقية، وتزيد فرص السكن الميسر، وتحمي العمال من الهشاشة، وتربط النمو الاقتصادي بتحسين مستوى المعيشة لا بمجرد زيادة المؤشرات والأرقام. فالاقتصاد الناجح ليس ذلك الذي يوفر عملاً للناس فحسب، بل الذي يمنحهم القدرة على بناء مستقبلهم من خلال هذا العمل. النجاح الحقيقي لأي مجتمع لا يُقاس بعدد العاملين فقط، بل بقدرتهم على تحويل جهدهم إلى استقرار وكرامة وأمل.

وفي النهاية، يبقى السؤال الأهم: ما معنى أن يقضي الشاب عشر سنوات أو عشرين سنة في العمل، ثم يكتشف أنه ما زال عاجزاً عن الزواج أو التملك أو التخطيط لمستقبله؟ إن الإجابة عن هذا السؤال تكشف حجم الأزمة التي تواجهها أجيال كاملة اليوم. فالعمل الذي لا يفتح باباً نحو المستقبل يفقد جزءاً كبيراً من معناه، والمجتمع الذي يعجز فيه الشباب عن تحويل جهدهم إلى حياة مستقرة، هو مجتمع يحتاج إلى مراجعة عميقة لأولوياته الاقتصادية والاجتماعية. لأن القضية في جوهرها ليست قضية أجور أو عقارات فقط، بل قضية أمل ومستقبل وحق الإنسان في أن يرى ثمرة سنوات عمره وجهده تتحول إلى حياة كريمة ومستقرة.

المجتمع الذي يعجز فيه الشباب عن تحويل جهدهم إلى حياة مستقرة هو مجتمع يحتاج إلى مراجعة عميقة لأولوياته الاقتصادية والاجتماعية

صوت الشارع السوري في أسبوع

بعضّ من الوقفات الاحتجاجية والتظاهرات الشعبية السورية التي رصدتها قاسيون في فترة أسبوع بين الإثنين 25 أيار وحتى الأحد 31 أيار 2026
رصدت قاسيون خلال هذا الأسبوع 21 تجمعاً ووقفة احتجاجية في 20 نقطة شملت عدداً من المحافظات والمدن والقرى والجامعات السورية، وتنوعت مواضيعها بين اعتراضات ومناشدات ومطالبات اقتصادية ومعيشية وحقوقية وإنسانية.

الإثنين 25 أيار

شهد يوم الإثنين 25 أيار موجة احتجاجات على تفاصيل قرار زيادة الرواتب الأخير وتعليماته المتعلقة بالزيادة النوعية.

القطاع الصحي:

– الحسكة: وقفة احتجاجية أمام مبنى مديرية الصحة للمطالبة بزيادة الرواتب المعلنة وتحسين الأوضاع المعيشية.
– القامشلي: وقفة احتجاجية لعدد من العاملين في مديرية الصحة أمام المشفى الوطني، للمطالبة بتحسين أجور العاملين بما يتناسب مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتدهور القدرة الشرائية.
– الرقة: وقفة احتجاجية للكادر التمريضي والفنيين في المشفى الوطني بالرقة احتجاجاً على تفاصيل زيادة الرواتب الأخيرة، وللمطالبة بتحسين الأوضاع المعيشية.

القطاع التعليمي:

– الحسكة: وقفة احتجاجية داخل كلية الحقوق لعدد من العاملين في فرع وكليات جامعة الفرات اعتراضاً على عدم شمول الكادر الإداري بالزيادة النوعية للرواتب.
– الرقة: وقفة احتجاجية لعدد من المدرسين والموظفين في مركز الرعاية الاجتماعي المتخصص بتعليم ذوي الاحتياجات الخاصة والمكفوفين في الرقة، احتجاجاً على قرار فصل عدد منهم من العمل تحت مسمى «عمالة فائضة».
– درعا: وقفة احتجاجية نظمها العاملون في مركز طب الأسرة في بلدة تسيل بريف درعا الغربي، مطالبين بالعدالة والمساواة بين جميع العاملين في القطاع الصحي.
– القنيطرة: وقفة احتجاجية لعدد من العاملين في مديرية التربية بمحافظة القنيطرة للمطالبة بشمولهم بالزيادة الأخيرة على الرواتب.
– جامعة حلب: وقفة احتجاجية لعدد من موظفي وعاملي جامعة حلب اعتراضاً على عدم شمولهم بزيادة الرواتب الأخيرة.
– دير الزور: وقفة احتجاجية لفنيي وإداريي مشفى دير الزور الوطني احتجاجاً على استثنائهم من قرار الزيادة النوعية للرواتب الصادر مؤخراً.

احتجاجات أخرى:

– حلب: وقفة احتجاجية لأهالي بلدة ترحين بريف حلب الشرقي اعتراضاً على قرار «السورية للبترول» وقف أعمال الحرّاقات دون تأمين بدائل اقتصادية ومعيشية تكفل عدم قطع أرزاقهم، وأصدر الأهالي بياناً يطالبون فيه الحكومة بالتدخل الفوري لمنع تفاقم الأوضاع.

الخميس 28 أيار

– دير الزور: وقفة احتجاجية لأهالي دير الزور احتجاجاً على تدهور الأوضاع المعيشية والإهمال فيما يتعلق بفيضان نهر الفرات، وإنقاذ المدينة وتأهيل جسر السياسية.

الثلاثاء 26 أيار

– دير الزور: وقفة احتجاجية في بلدة ذيبان بريف دير الزور الشرقي شارك فيها عدد من الأهالي، احتجاجاً على قرار يخطط لحرمان المنطقة من جهاز القثطرة القلبية الذي تجري محاولات لنقله إلى خارج المنطقة.
– الحسكة: وقفة احتجاجية في ريف الحسكة للمطالبة بالإفراج عن المعتقلين.

الأربعاء 27 أيار

– دير الزور: وقفة احتجاجية في مدينة ديـر الـزور لعدد من الأهالي مطالبين بتدخل حكومي عاجل للإنقاذ من فيضان نهر الفرات.

الجمعة 29 أيار

– دير الزور: وقفة احتجاجية لعدد من أهالي دير الزور مطالبين بالإسراع بإعادة تأهيل جسر السياسية.
– حلب: احتجاجات لأهالي منطقة جبل الشيخ عقيل في مدينة الباب بريف حلب الشمالي الشرقي رفضاً لوجود قاعدة عسكرية تركية على أراضي ومنازل السكّان.
– دير الـزور: وقفة احتجاجية لأهالي دير الـزور بعد وصول الرئيس إلى المدينة، مطالبين فيها الحكومة بالتواصل معهم مباشرة، وليس عبر «وجهاء» كُلّفوا أو نَصَّبوا أنفسهم عليهم.
– الرقة: وقفة احتجاجية في دوار النعيم للمطالبة بإبعاد ومحاسبة رموز فساد ومتهمين بجرائم حرب.
– السويداء: وقفة احتجاجية لبعض من أهالي السويداء مطالبين فيها بالكشف عن مصير المعتقلين والمغيَّبين.
– دير الـزور: احتجاجات لبعض الأهالي أمام مبنى الجمارك رفضاً لاحتجاز مركبات غير مرخَّصة.

السبت 30 أيار

– إدلب: احتجاجات للكوادر الطلابية الطبية في جامعة إدلب، وإعلانهم بدء إضراب مفتوح عن الدوام والعمل الميداني في المشافي التابعة للجامعة، رفضاً لغياب العدالة وتكافؤ الفرص على حد تعبيرهم.

من كلماتهم:

من الهتافات التي رددها المحتجون:
«الشعب يريد إسقاط الظُلّام».
«بالطول بالعرض... وُجهاء تحت الأرض».

من كلماتهم:

«احنا وِلد الرقة ونقوم بيها، واحنا اللي حررناها أول مرة، واحنا اللي حررناها ثاني مرة».
«الدولة دولتنا، هي بنتنا واحنا أبنائها، أما فاسدي السلطة، يجون عندنا هين ويتاجرون بدماءنا؟ لا ما نقبل، نطلع مرة ثانية ونحررها مرة ثانية».
«احنا مع الدولة، بس أنا ضد الفساد بالدولة [...] شو شغلة المسؤول؟ وزير الكهربا؟ بس يرفع أسعار؟ محروقات ومازوت؟ بس نرفع أسعار؟ بجينا تبع الأوقاف يحكيلنا أخلاقيات بالجوامع؟ عيب عليكم يا وزراء، عيب عليكم يا مسؤولين [...] ثورة جديدة ضد الفساد، ثورة جديدة ضد الظلم».

القمامة تغزو المدن والإدارة المحلية تمنح نفسها 100 يوم إضافية!

بينما تغرق الشوارع تحت أكوام القمامة التي تتصاعد منها الروائح الكريهة وتجتاحها الحشرات، خاصة مع ارتفاع درجات الحرارة في فصل الصيف اللاهب، يعلن وزير الإدارة المحلية والبيئة، محمد عنجراني، في 22 أيار عبر منصة X، عن «بشرى» توقيع عقود لتوريد آليات نظافة جديدة خلال 100 يوم.

■ نور الإبراهيم

لكن السؤال الذي يطرحه المواطنون: عن أي نظافة نتحدث والصيف الحالي سيكون قد انتهى بعد 100 يوم، تاركاً وراءه مأتماً صحياً وبيئياً؟

أرقام تكشف فداحة الواقع

لم يذكر الوزير في منشوره عدد الآليات المتعاقد عليها، ولا الجهة التي تعاقد معها، ولا حتى الكلفة المالية. لكن أرقاماً خلال العام وردت من مسؤولين محليين ترسم صورة قاتمة للواقع:

نقلت «سورية الآن»، عن عمر الحلبي، منسق الخدمات في مجلس مدينة حلب، أن المدينة لا تملك سوى 47 ضاغطة، في حين أن حاجتها هي 140. وأوضح أن شراء الآليات يمر بعملية بيروقراطية معقدة ومعيقة تستغرق وقتاً طويلاً.

وبحسب نقابة عمال الدولة والبلديات في دمشق، يبلغ عدد العاملين في مديرية النظافة 3930 عاملاً، لتغطية مدينة يفوق عدد سكانها المعلن وفق آخر إحصائية 4 ملايين نسمة.

أي عامل نظافة واحد لكل 1,018 مواطن! فكيف يمكن لهذا العدد الضئيل أن يسيطر على جبال النفايات التي تنتج يومياً؟!

أما رئيس بلدية جرمانا، سائر أبو رسلان، فقد كشف «للثورة السورية»، في 8 شباط من هذا العام، عن وجود «فجوة بين حجم المشكلة والإمكانات المتاحة»، وأشار إلى أن البلدية بحاجة لمضاعفة عدد العمال والآليات لأكثر من 10 أضعاف الموجود.

البلديات مقيّدة الأيدي

ما يزيد الطين بلة هو المركزية المفرطة التي جرّدت البلديات ومجالس المدن من أدواتها، وجعلتها تنتظر «كرم أخلاق» المركز.

وبدلاً من أن تمتلك المحافظات والبلديات موازنات مستقلة لشراء الآليات بشكل مباشر، وسدّ النقص في الكوادر، تجد نفسها مرغمة على انتظار العقود المركزية لوزارة الإدارة المحلية، التي تستغرق شهوراً، وعلى ما يبدو سنوات!

فالبلديات، الأقرب للمواطن وإلى حاجاته اليومية، لا تملك صلاحيات الشراء، بينما الوزارة البعيدة تتخذ القرارات، وغالباً ما تكون بعيدة عن الواقع المحلي.

100 يوم من العذاب

المشكلة أن المهلة التي أعلنها الوزير تعني أن الصيف سيمرّ بأكمله قبل أن نرى أي تحسن على الأرض. ومن يعيش في سورية اليوم يعرف جيداً معنى تراكم القمامة في الصيف؛ الروائح النتنة، تكاثر الحشرات والقوارض، وانتشار الأمراض الجلدية والتنفسية.

ويتضح من استياء المجالس والبلديات، والناس بطبيعة الحال، أن الفشل في معالجة ملف النظافة ليس مجرد تقصير خدمي.

ما يتطلب خارطة واضحة تتضمن تفويضاً حقيقياً للجهات المحلية، ومعلومات شفافة حول عدد الآليات، وتوزيعها، من دون إغفال الفجوات الهيكلية الكبرى، كالأجور والتمويل والبيروقراطية، وإلا سنبقى غارقين في القمامة إلى أجل غير مسمّى.

استثمار الأندية الرياضية... رعاية المواهب في صالات البورصة

أصيب وزير المالية بما يمكن أن نسميه «نشوة جماهيرية» بعد أن شهد مباراة حماسية «امتلأت فيها إحدى الصالات الرياضية عن آخرها»، وقرر أن الوقت قد حان لتحويل هذه المشاعر إلى منتج قابل للتداول.

■ فرح شرف

والفكرة، كما وصفها، «تسهم في جذب الاستثمارات، وتطوير الرياضة، ودعم التنمية، وتخفيف الأعباء المالية عن الدولة.»

باختصار، يبدو أنه يريد بيعنا الحماس الجماهيري، ويحمّلنا فوقها فاتورة التعافي التي يفترض أن تحملها الدولة.

الجماهير «الشريكة»!

يقترح الوزير نموذج «الشركات المساهمة العامة» بمشاركة الجماهير. والواقع، أن الجماهير في سورية اليوم، بالكاد تؤمّن لقمة عيشها.

ومع انعدام الملاعب والاستادات الصالحة لممارسة الرياضة، أو بث تلفزيوني مربح، أو سوق تسويقية داخلية، لن يسيل لعاب أي مستثمر خارجي؛ وبأفضل أحلام الوزارة ستأتي قلّة من رجال الأعمال وتشتري الأسهم بأموال عامة غير مباشرة، لتعاد خصخصتها لاحقاً باسم «الاستثمار»، فتصبح النوادي ملكية خاصة لشخصيات نافذة.

وهذه ليست سخرية، بل سيناريو رآه العالم في خصخصة أندية عالمية.

أعباء الدولة

بدلاً من أن تستثمر الدولة في البنية التحتية الرياضية كجزء من «الخدمات العامة»، تماماً مثل الصحة والتعليم، تقول الآن للمواطن: «إذا أردت نادياً، فادفع!»

فالحضور الجماهيري، الذي أدهش الوزير فأحاله لحسابات دولارية، ليس دليلاً على وجود «سوق استثمارية واعدة»، بل دليل على أن الناس يريدون متنفّساً مجانياً أو منخفض التكلفة.

ثم إنه استشهد «بالمستوى الفني العالي»، و«الندية والحماس». لكن هل سيبقى هذا المستوى عندما تُحرم الأندية من دعم الدولة وتُترك للجماهير الفقيرة والمستثمرين الجشعين؟

تسليع الفرح!

يقول الوزير إن الفكرة ستساهم في «رعاية المواهب والاستفادة من القيمة التسويقية الكبيرة». لنترجم:

– رعاية المواهب تعني أننا لن ندرب الأطفال مجاناً، وسنفرض رسوماً، ومن يملك يمارس الرياضة ويلعب.

– القيمة التسويقية تعني أننا سنبيع أسماء اللاعبين، وأسماء الملاعب، والبطولات، لأعلى مزايد.

والنتيجة هي القضاء على الجانب الاجتماعي والروحي للرياضة، وولادة «صناعة ترفيه» تخدم الإعلانات والرعاة، ومع الوقت تتآكل هوية الأندية المحلية لصالح علامات تجارية.

فكرة جهنمية... فعلاً!

تفاجأ الوزير «بامتلاء الصالة»، ولم يفاجئه أن الناس تقبع تحت وطأة الجوع... فاجأه أن هناك حماساً مجانياً يمكن تسليعه وبيعه.

والحقيقة أن فكرته هذه ليست جديدة ولا مبتكرة؛ إنها اجترار لنموذج فاشل جربته دول كثيرة، وانتهى إلى تضخيم أجور اللاعبين، وإفلاس الأندية الصغيرة، وتحويل الرياضة إلى حلبة صراع مالي لا روح فيها.

وما تحتاجه الجماهير، وقطاع الرياضة، هو إعادة بناء بعد عقود من الفساد، وبأموال الدولة وليس «بأسهم» الناس!

فقد أثبتت التجارب أن الخصخصة الرياضية لا تبني الملاعب، ولا تكتشف المواهب؛ وتضع النوادي في رحم تقلبات السوق. وربما كان الأجدر بالوزير البحث عن «فرص استثمارية» في قطاعات منتجة حقيقية، كالصناعة والزراعة، بدلاً من محاولة تسليع مساحات الأنشطة والفرح المتبقية للسوريين.

كارثة الفرات في دير الزور والرقة... حين كشفت المياه ثمن الإهمال المزمن

لم يكن فيضان نهر الفرات الأخير في دير الزور والرقة مجرد حادث طبيعي استثنائي، بل تحول إلى كارثة إنسانية وزراعية وتنموية واسعة النطاق كشفت حجم التحديات المتراكمة التي تواجه المنطقة منذ عقود، وأعادت طرح أسئلة جوهرية حول واقع البنية التحتية وإدارة الموارد المائية والاستعداد للكوارث.

وتكتسب هذه الكارثة أهمية خاصة لأنها وقعت في منطقة يحتضنها أحد أهم المشاريع الاستراتيجية في تاريخ سورية الحديثة، وهو سد الفرات الذي أنشئ أساساً من أجل ضبط تدفقات النهر، والحد من أخطار الفيضانات الموسمية، وتأمين مياه الري، وتوليد الطاقة الكهربائية، وتحويل المنطقة الشرقية إلى مركز رئيسي للتنمية الزراعية والاقتصادية.

فعندما أقيم السد في سبعينيات القرن الماضي، كان الهدف منه ترويض نهر الفرات والاستفادة القصوى من مياهه. وقد شكّلت بحيرته الصناعية العملاقة، التي تتسع لمليارات الأمتار المكعبة من المياه، خزاناً استراتيجياً ضخماً قادراً على استيعاب الزيادات الموسمية في التدفقات المائية، فيما زُودت محطة التوليد الكهرومائية بثماني عنفات تصل قدرتها التصميمية إلى نحو 880 ميغاواط، ما جعل المشروع أحد أكبر المشاريع التنموية في البلاد.

كما صُمم السد ليؤدي دوراً أساسياً في حماية المناطق الواقعة على امتداد النهر من الفيضانات عبر تنظيم التدفقات المائية وفتح المفيضات عند الضرورة لتخفيف الضغط على جسم السد وضمان سلامته وسلامة المناطق الواقعة في مجرى النهر.

لكن ما شهدته دير الزور والرقة خلال الأيام الماضية أعاد مشاهد الفيضانات إلى الواجهة. فمع ارتفاع الواردات المائية إلى مستويات استثنائية، اضطرت الجهات المعنية إلى زيادة التصريف المائي وفتح المفيضات لحماية السد وبحيرة التخزين، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع منسوب النهر وغمر مساحات واسعة من الأراضي الزراعية والجزر النهرية والقرى الواقعة على ضفتي الفرات.

وتشير التقديرات الأولية إلى تضرر نحو 2400 عائلة في دير الزور وحدها، فيما طالت الأضرار آلاف السكان في الرقة والمناطق المجاورة. وقد غمرت المياه مئات الهكتارات المزروعة بالقمح والشعير في ذروة موسم الحصاد، لتضيع جهود موسم زراعي كان يُعد من أفضل المواسم منذ سنوات طويلة.

كما لحقت أضرار واسعة بالمضخات الزراعية وشبكات الري والآليات والمعدات الزراعية ومزارع الأسماك والثروة الحيوانية، فضلاً عن خروج عشرات محطات مياه الشرب عن الخدمة وتضرر عدد من المرافق الخدمية الأساسية التي يعتمد عليها السكان في حياتهم اليومية.

وعلى المستوى الإنساني، سجلت حالات وفاة وغرق ومفقودين، فيما عاش آلاف السكان حالة من القلق والعزلة نتيجة ارتفاع المياه وتعطل وسائل العبور بين ضفتي النهر. فقد انهارت أو تعطلت الجسور الترابية التي كانت تُستخدم كبديل مؤقت للجسور الدائمة المدمرة، بينما ازدادت مخاطر العبّارات النهرية البدائية التي لا تتوافر فيها شروط السلامة الأساسية.

وقد أدى ذلك إلى انقطاع التواصل بين العديد من القرى والتجمعات السكانية، وصعوبة وصول الخدمات الصحية والإغاثية، وتعطل حركة السكان والطلاب والموظفين والمزارعين، فضلاً عن تأخر نقل المحاصيل والمواد الغذائية والبضائع بين ضفتي النهر.

وكشفت الكارثة مرة أخرى حجم التراجع الذي أصاب البنية التحتية في المنطقة خلال السنوات الماضية. فالجسور التي دمرتها الحرب لم تُستبدل حتى اليوم بمنشآت دائمة وآمنة، والطرق لا تزال بحاجة إلى إعادة تأهيل واسعة، فيما تعاني الخدمات الصحية وشبكات المياه والكهرباء من ضعف مزمن يجعل أي أزمة طبيعية تتحول سريعاً إلى أزمة إنسانية.

لقد دفعت دير الزور والرقة ثمن الفيضان لكنها دفعت قبل ذلك ثمن سنوات طويلة من الإهمال والتراجع التنموي

كما تعرضت الاستجابة الرسمية لانتقادات واسعة بسبب تأخر التحذيرات وعدم وجود أنظمة إنذار مبكر فعالة أو خطط إجلاء منظمة للسكان والمزارعين. فقد جاءت معظم التحذيرات بعد بدء ارتفاع المياه ووصولها إلى المناطق المهددة، في وقت كان يمكن فيه تقليل جزء كبير من الخسائر عبر إجراءات استباقية أكثر فاعلية.

غير أن الكارثة الحالية يجب أن تشكل نقطة تحول حقيقية في طريقة التعامل مع المنطقة الشرقية. فالمطلوب اليوم لا يقتصر على تقديم المساعدات العاجلة أو معالجة آثار الفيضان، بل يتطلب إطلاق خطة طوارئ متكاملة تشمل إغاثة المتضررين وتأمين الغذاء والدواء ومياه الشرب وإعادة تشغيل المرافق الحيوية وفتح طرق العبور الآمنة بين ضفتي النهر.

كما تبرز الحاجة إلى برنامج تعويضات عادل وشفاف يشمل المزارعين وأصحاب المحاصيل المتضررة وأصحاب المعدات الزراعية والأسر التي فقدت مصادر دخلها أو تضررت منازلها، بما يضمن مساعدة السكان على استعادة حياتهم الطبيعية والعودة إلى الإنتاج.

أما على المدى البعيد، فإن المنطقة تحتاج إلى مشروع تنموي واستثماري شامل يعيد بناء الجسور الدائمة على امتداد الفرات، ويؤهل شبكة الطرق، ويطور شبكات المياه والكهرباء والصرف الصحي، ويعزز الخدمات الصحية والطوارئ، ويؤسس لأنظمة حديثة للحماية من الفيضانات وإدارة الكوارث.

وفي الوقت نفسه، تفرض الكارثة ضرورة إجراء تقييم فني وهندسي شامل لسد الفرات ومنشآته المختلفة. فالسد الذي تعرض خلال سنوات الحرب لأضرار مباشرة وغير مباشرة يحتاج إلى مراجعة دقيقة لحالة جسم السد والمفيضات ومنشآت التصريف وأنظمة المراقبة والسلامة، للتأكد من جاهزيته لمواجهة التحديات المناخية والفيضانات المستقبلية.

كما أن محطة التوليد الكهرومائية التابعة للسد تحتاج إلى برنامج إعادة تأهيل شامل يعيد العنفات الثماني إلى أفضل حالاتها التشغيلية ويستعيد القدرة التصميمية للمحطة البالغة نحو 880 ميغاواط، بما يساهم في دعم منظومة الكهرباء الوطنية وتحقيق أحد الأهداف الأساسية التي أنشئ المشروع من أجلها.

لقد أثبتت كارثة الفرات أن المشكلة لا تكمن في النهر وحده، ولا في السد الذي شُيّد لحماية المنطقة وتنميتها، بل في تراكم سنوات طويلة من الإهمال وضعف الاستثمار والتراجع في البنية التحتية والخدمات العامة. واليوم، وبعد انحسار ذروة الفيضان، تبدو الفرصة متاحة لتحويل هذه المأساة إلى نقطة انطلاق نحو مشروع حقيقي لإعادة الإعمار والتنمية المستدامة، يعيد للفرات دوره كمصدر للحياة والازدهار، لا كمصدر للخوف والقلق مع كل ارتفاع جديد في منسوب مياهه.

وفي خضم النقاش حول حجم الأضرار والخسائر، تبقى الحقيقة الأهم أن المتضررين لا يحتاجون إلى بيانات تعاطف مؤقتة أو وعود مؤجلة أو لجان لا تنتهي أعمالها، بل يحتاجون إلى إجراءات ملموسة وعاجلة على الأرض تعيد إليهم الشعور بالأمان والاستقرار. فالمزارع الذي فقد محصوله يحتاج إلى تعويض عادل وسريع يمكنه من العودة إلى أرضه، والعائلة التي تضرر منزلها تحتاج إلى الدعم وإعادة التأهيل، والقرى المعزولة تحتاج إلى جسور وطرق وخدمات لا إلى مزيد من الوعود.

لقد دفعت دير الزور والرقة ثمن الفيضان، لكنها دفعت قبل ذلك ثمن سنوات طويلة من الإهمال والتراجع التنموي، ولذلك فإن الاستجابة الحقيقية للكارثة لا تُقاس بحجم التصريحات، بل بمدى القدرة على تحويل الخطط إلى مشاريع منفذة، والتعهدات إلى إنجازات ملموسة، والتعويضات إلى حقوق تصل إلى أصحابها بعدالة وشفافية.

إن ما تحتاجه المنطقة اليوم هو برنامج عمل واضح يبدأ بالإغاثة والتعويض وإعادة التأهيل، ولا ينتهي إلا بتنفيذ مشروع تنموي شامل يعيد بناء الجسور والبنية التحتية والخدمات الصحية وشبكات المياه والكهرباء، ويعيد لسكان الفرات حقهم في التنمية والأمان والاستقرار بعد سنوات طويلة من المعاناة.

متقاعدون بعقود مجزية... ومفتشون مجمّدون بلا حقوق

ماذا يجري في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش؟

منذ مطلع عام 2025، يعيش نحو 190 مفتشاً وعشرات العاملين في الهيئة المركزية للرقابة والتفتيش وضعاً وظيفياً استثنائياً لا يستند إلى مسار قانوني واضح. فقد منحوا إجازات مأجورة استناداً إلى ما سمي «تقييمات» لم ترتبط بملفات فساد أو تحقيقات أصولية أو إحالات إلى المجلس الأعلى للهيئة، بل استندت إلى آراء وانطباعات شخصية جرى اعتمادها بحق مئات المفتشين دفعة واحدة.

وإذا كانت مكافحة الفساد هدفاً مشروعاً، فإن القانون رسم طريقها بوضوح؛ تحقيق، مساءلة، إحالة إلى الجهات المختصة، ثم محاسبة من تثبت مسؤوليته. أما ما جرى فكان أقرب إلى عقوبة جماعية طالت مفتشين لم تصدر بحقهم أي قرارات مسلكية أو قضائية، ولم يتم حتى إبلاغهم بأسباب استمرار وضعهم على الإجازة المأجورة.

الأكثر إثارة للاستغراب أن هذه «التقييمات» جرت في مؤسسة يقوم عملها أساساً على السرية واستقلالية المفتشين.

فكيف يمكن لعدد محدود من الأشخاص تقييم مئات المفتشين، في حين أن طبيعة العمل التفتيشي تجعل كل مفتش مسؤولاً عن ملفات لا يطلع عليها زملاؤه؟

وكيف يمكن اختزال خبرات تراكمت على مدى عشرات السنين إلى ملاحظات وآراء غير موثقة؟

ورغم صدور قرار الأمانة العامة لرئاسة مجلس الوزراء بطي الإجازات المأجورة الممنوحة للعاملين في الدولة، ورغم انتهاء التقييمات منذ أشهر طويلة، ما زالت الهيئة تمتنع عن تنفيذ القرار بصورة شاملة، مكتفية بإعادة أعداد محدودة جداً من المفتشين، فيما بقيت الغالبية في حالة تجميد وظيفي لا هي عودة إلى العمل ولا هي إجراءات قانونية حاسمة.

هذا الواقع انعكس بصورة قاسية على الوضع المعيشي للمفتشين. فبينما ارتفعت رواتب المفتشين العاملين إلى ما لا يقل عن 8,2 ملايين ليرة سورية شهرياً مع تعويض التفتيش والزيادات الأخيرة، بقي المشمولون بالإجازات المأجورة يتقاضون نحو 1,2 مليون ليرة فقط، بعد حرمانهم من الزيادة النوعية ومن تعويض التفتيش، رغم أنهم ما زالوا قانوناً على رأس عملهم ولم تصدر بحقهم أي عقوبات أو قرارات فصل.

وهنا يبرز سؤال قانوني مشروع:

ما هو السند القانوني لحرمان موظف ما يزال مثبتاً على رأس عمله من الزيادة النوعية ومن جزء أساسي من أجره؟

وكيف يمكن اعتبار الإجازة «مأجورة» فيما يتقاضى صاحبها أقل من ربع ما يتقاضاه زملاؤه؟

المفارقة الأكثر لفتاً للانتباه أن الهيئة، وفي الوقت الذي تبقي فيه مئات المفتشين ذوي الخبرة خارج العمل الفعلي، لجأت إلى التعاقد مع عدد من المفتشين المحالين إلى التقاعد منذ سنين طويلة لقاء أجور شهرية تقارب 450 دولاراً أمريكياً. فإذا كانت الحاجة إلى الخبرات قائمة، فلماذا لا تتم الاستفادة من المفتشين الموجودين أصلاً على ملاك الهيئة؟ ولماذا يتم تعطيل خبرات تراكمت عبر عقود طويلة من العمل الرقابي في وقت يتم البحث فيه عن خبرات بديلة من خارج الملاك العامل؟

إن القضية اليوم لم تعد تتعلق بمجرد إجازات مأجورة، بل بمئات المفتشين الذين يعيشون حالة معلقة بين العمل والإقصاء، ويتحملون تبعات مالية ومهنية ومعنوية كبيرة من دون محاسبة أصولية أو قرارات قانونية نهائية. كما أنها تثير تساؤلات جدية حول أسباب استمرار تجاهل قرار طي الإجازات، وحول جدوى تعطيل كفاءات رقابية يفترض أن تكون جزءاً من عملية الإصلاح لا ضحية لها.

فالعدالة لا تتحقق بالعقوبات الجماعية، ومكافحة الفساد لا تكون بتجميد الكفاءات أو دفعها إلى الإحباط والتهميش، بل بتطبيق القانون على الجميع، ومحاسبة المسيء وفق الأصول، والاستفادة من أصحاب الخبرة والنزاهة في بناء مؤسسة رقابية أكثر قوة وفاعلية.

الزيادة النوعية في القطاع العام... عدالة منقوصة وتمييز يهدد الاستقرار الوظيفي

كان من المفترض أن يشكل المرسوم رقم 68 لعام 2026 خطوة باتجاه تحسين أوضاع العاملين في القطاع العام والتخفيف من آثار الأزمة المعيشية الخانقة. إلا أن طريقة تطبيق «الزيادة النوعية» أثارت موجة واسعة من الاستياء بين آلاف العاملين الذين وجدوا أنفسهم مستبعدين من هذه الزيادة رغم أنهم يشكلون جزءاً أساسياً من منظومة العمل في مؤسسات الدولة.

فبينما شملت الزيادة فئات وظيفية محددة في عدد من الوزارات والجهات العامة، حُرم منها الإداريون والمهندسون والفنيون والسائقون وعمال الخدمات والمستخدمون، وأحيلوا إلى الزيادة العامة الأقل بكثير من حيث القيمة والأثر المعيشي. وبهذا لم تعد القضية مجرد تحسين أجور، بل تحولت إلى قضية عدالة وظيفية ومساواة بين العاملين داخل الدولة.

إن أخطر ما أفرزته الزيادة النوعية بصيغتها الحالية هو تكريس التمييز داخل المؤسسة الواحدة.

فكيف يمكن تبرير وجود موظفين يعملون تحت سقف واحد، ويتحملون مسؤولية مشتركة في إنجاز العمل العام، ثم يحصل بعضهم على زيادات كبيرة فيما يُستبعد الآخرون بسبب اختلاف المسمّى الوظيفي فقط؟

وكيف يمكن الحديث عن تطوير الإدارة العامة فيما يجري تجاهل فئات تمثل العمود الفقري للعمل اليومي، من إدارة وأرشفة ومحاسبة ومتابعة قانونية وهندسية وفنية وخدمية؟

ولم يتوقف التفاوت عند حدود المؤسسة الواحدة، بل امتد بين الجهات العامة نفسها، حيث تحولت بعض المؤسسات إلى جهات ذات امتيازات مالية خاصة، فيما بقي العاملون في جهات أخرى يواجهون الظروف الاقتصادية ذاتها دون أي تحسين حقيقي في دخولهم. وهو ما يكرس فجوة متزايدة بين العاملين في الدولة ويقوض مبدأ تكافؤ الفرص والعدالة الوظيفية.

إن استمرار هذا النهج ستكون له آثار سلبية عميقة، أبرزها تراجع الحافز والإنتاجية، وازدياد الشعور بالغبن والاحتقان، وتشجيع انتقال الكفاءات نحو الجهات الأفضل أجراً، فضلاً عن إضعاف الانتماء الوظيفي لدى شرائح واسعة تشعر بأن جهودها لا تحظى بالتقدير.

ومن هنا تبرز مطالب المتضررين بضرورة...

تعديل لوائح المرسوم 68 بما يضمن شمول الإداريين والمهندسين والفنيين والسائقين وعمال الخدمات والمستخدمين بالزيادة النوعية.

إنهاء التمييز بين العاملين داخل المؤسسة الواحدة واعتماد معايير أكثر عدالة في الأجور.

معالجة الفوارق الكبيرة بين الجهات العامة ومنع نشوء مؤسسات «مميزة» مالياً على حساب مؤسسات أخرى.

الإسراع في إقرار نظام وطني موحد للأجور يحقق العدالة ويعتمد على طبيعة العمل والمسؤولية والكفاءة لا على الاستثناءات والتصنيفات الضيقة.

إن أي إصلاح حقيقي لمنظومة الأجور يجب أن يقوم على الشمول والإنصاف، لا على منح الامتيازات لفئات وحرمان أخرى.

فالعدالة الوظيفية لا تتحقق عندما يتحسن دخل بعض العاملين فقط، بل عندما يشعر جميع العاملين بأن الدولة تنظر إليهم بالمعيار ذاته وتقدر دورهم المتكامل في استمرار المرفق العام. أما الإبقاء على هذا التمييز الفج في الرواتب والمزايا، فلن يؤدي إلا إلى تعميق الشعور بالظلم وإضعاف ما تبقى من استقرار وظيفي داخل القطاع العام.

شحنات الكبريت العراقي عبر مرفأ طرطوس... فرصة الترانزيت ومخاطر السلامة الصناعية

في ظل التوجه المتزايد نحو إعادة تفعيل مرفأ طرطوس كمركز ترانزيت إقليمي على البحر المتوسط، برزت شحنات الكبريت القادمة من العراق عبر الأراضي الأردنية كأحد أبرز أنماط الحركة التجارية الجديدة، مع حديث عن كميات إجمالية قد تصل إلى نحو مليون طن يتم نقلها على شكل دفعات متتالية خلال فترة زمنية ممتدة. وبينما يحمل هذا المسار بعداً اقتصادياً واضحاً من حيث تنشيط حركة العبور البري والبحري وتعزيز دور المرفأ في التجارة الإقليمية، فإنه في الوقت نفسه يفتح باباً واسعاً للنقاش حول الجاهزية الفنية والبنية التشغيلية اللازمة للتعامل مع مواد تصنف ضمن البضائع الخطرة عند تداولها بكميات صناعية كبيرة.

المشاهد المتداولة لعمليات النقل والتفريغ تظهر اعتماداً واضحاً على منظومة تقليدية تبدأ بوصول الشحنات عبر الشاحنات البرية، ثم تفريغها باستخدام الرافعات الميكانيكية، قبل أن يتم تحميل الأكياس داخل عنابر سفن الشحن وتكديسها فوق بعضها البعض داخل مساحات تُوصف بأنها مفتوحة أو شبه مفتوحة من حيث التهوية. هذا النمط من المناولة ليس جديداً في مرافئ المنطقة، لكنه يظل أقل تطوراً من الأنظمة الحديثة التي تعتمد على النقل المغلق والتفريغ الميكانيكي المحكم وتقليل التعرض المباشر للمواد والغبار في جميع مراحل العملية.

خطورة الكبريت لا تكمن في كونه مادة شديدة الانفجار بحد ذاته، بل في سلوكه الفيزيائي والكيميائي عند تحوله إلى غبار ناعم أو عند تعرضه لظروف تشغيل غير مثالية. فالغبار المتطاير في الهواء، مع وجود مصدر شرارة بسيط أو احتكاك ميكانيكي أو كهرباء ساكنة، يمكن أن يشكل بيئة قابلة للاشتعال السريع، خصوصاً داخل أماكن مغلقة أو ضعيفة التهوية مثل عنابر السفن أو مخازن الشحن. وعند الاشتعال، لا يقتصر الأمر على حريق موضعي، بل قد يترافق مع انبعاث غازات سامة مثل ثاني أكسيد الكبريت، إضافة إلى احتمال توسع الحريق نتيجة استمرار توفر المادة القابلة للاحتراق وتراكم الغبار في طبقات متتالية.

المخاوف التقنية في مثل هذا النوع من العمليات ترتبط أيضاً بالفجوة المحتملة بين الواقع التشغيلي والمعايير الدولية المعتمدة في إدارة البضائع السائبة الخطرة، والتي تنص عادة على ضرورة استخدام أنظمة نقل مغلقة أو شبه مغلقة، وتطبيق صارم لإجراءات التحكم بالغبار، وتوفير أجهزة كشف مبكر للحرارة والغازات، إضافة إلى تجهيزات إطفاء صناعي متقدمة وخطط استجابة طوارئ مدروسة ومختبرة. غير أن طبيعة العمليات الظاهرة في المرفأ تشير إلى اعتماد كبير على الأساليب التقليدية في التحميل والتكديس، ما يجعل مستوى الأمان مرتبطاً بشكل مباشر بدقة التنفيذ اليومي للإجراءات وسرعة الاستجابة لأي خلل محتمل أكثر من كونه ناتجاً عن منظومة تقنية متكاملة مغلقة بالكامل.

ومع توسع البرنامج التصديري ليشمل كميات قد تصل إلى مليون طن موزعة على دفعات متكررة، فإن العامل التراكمي يصبح جزءاً أساسياً من معادلة المخاطر، إذ إن تكرار عمليات التحميل والتفريغ بشكل مستمر يرفع من احتمالية الأخطاء البشرية أو التقنية، ويزيد من فرص تراكم الغبار أو حدوث احتكاكات غير محسوبة، خاصة في بيئة عمل تشهد ضغطاً تشغيلياً مستمراً. وفي مثل هذه الحالات، لا تكون الخطورة مرتبطة بشحنة واحدة أو حادث منفرد، بل بسلسلة عمليات متكررة قد تتحول فيها الهفوات الصغيرة إلى عوامل تراكمية ذات أثر كبير.

إن الإشكالية الأساسية لا تكمن في الجدوى الاقتصادية لمرور هذه الشحنات عبر المرفأ، بل في مدى وضوح وكفاية البنية التنظيمية والفنية التي تحكم التعامل مع مواد من هذا النوع ضمن نطاق تشغيلي واسع ومكثف. فنجاح أي مرفأ في التحول إلى مركز ترانزيت إقليمي لا يعتمد على حجم البضائع التي يعالجها فقط، بل على قدرته على إدارة المخاطر المرتبطة بها وفق معايير دولية واضحة وشفافة، تضمن ألا يكون التوسع في النشاط التجاري على حساب مستوى السلامة الصناعية والبيئية.

استيراد العجول للذبح... حل مؤقت أم تهديد لمستقبل الثروة الحيوانية؟

أثار وصول أكثر من 800 عجل مستورد من مولدوفا إلى سورية قبل عيد الأضحى، معدة للذبح المباشر، نقاشاً واسعاً حول جدوى هذا النوع من الاستيراد وتأثيره على قطاع الثروة الحيوانية المحلي. فبينما يسوق لهذه الخطوة على أنها وسيلة لزيادة العرض وخفض أسعار اللحوم، فإن آثارها الاقتصادية والإنتاجية تستحق قراءة أعمق من مجرد النتائج الآنية في السوق.

لا شك أن استيراد العجول يساهم في زيادة المعروض وانخفاض الأسعار نسبياً لفترة محدودة، وهو ما يحقق فائدة مباشرة للمستهلك، كما يوفر أرباحاً جيدة وسريعة للشركات المستوردة التي تستفيد من التسهيلات الممنوحة لها والرسوم الجمركية المخفضة تحت شعار تعزيز التنافسية. إلا أن هذه المكاسب تبقى قصيرة الأجل، لأنها لا تضيف أي قيمة إنتاجية مستدامة للثروة الحيوانية الوطنية.

في المقابل، يجد المربي السوري نفسه في مواجهة منافسة غير متكافئة. فهو يتحمل تكاليف مرتفعة للأعلاف والمحروقات والأدوية والخدمات البيطرية، في وقت يدخل فيه المنتج المستورد إلى السوق بتكاليف أقل وشروط أكثر مرونة. والنتيجة هي تراجع هامش الربح لدى المربين، واضطرار بعضهم إلى تقليص قطعانهم أو الخروج من المهنة، ما ينعكس سلباً على حجم الإنتاج المحلي في المستقبل.

تكمن المشكلة الأساسية في أن العجول المستوردة للذبح تُستهلك مباشرة ولا تسهم في زيادة أعداد القطعان أو تحسين إنتاجيتها، بينما تحتاج البلاد إلى سياسات تدعم تنمية الثروة الحيوانية لا استبدالها تدريجياً بالاستيراد. فالمصلحة الوطنية تقتضي توجيه التسهيلات نحو استيراد الأبقار الحلوب وسلالات التربية والتكاثر عالية الإنتاجية، بما يساهم في زيادة أعداد القطعان وتحسين إنتاج الحليب واللحوم وتنشيط الصناعات الغذائية المرتبطة بها.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الحفاظ على السلالات المحلية الأصيلة، وفي مقدمتها البقر الشامي، الذي يمثل ثروة وراثية واقتصادية مهمة بفضل قدرته على التأقلم مع البيئة المحلية وتحمله للظروف المناخية والإنتاجية الصعبة. إن تراجع أعداد هذه السلالة نتيجة ارتفاع تكاليف التربية وضعف الدعم يشكل خسارة وطنية تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى فقدان مورد وراثي استراتيجي ينبغي الحفاظ عليه وتنميته.

إن دعم المربين وتأمين الأعلاف ومستلزمات الإنتاج بأسعار مناسبة، إلى جانب برامج التحسين الوراثي والحفاظ على السلالات المحلية، يمثل استثماراً طويل الأمد في الأمن الغذائي والاقتصاد الوطني. أما الاعتماد المتزايد على استيراد الحيوانات المعدّة للذبح، فقد يوفر حلولاً مؤقتة للأسعار، لكنه لا يبني قطاعاً منتجاً ولا يضمن استدامة توفير اللحوم والحليب مستقبلاً.

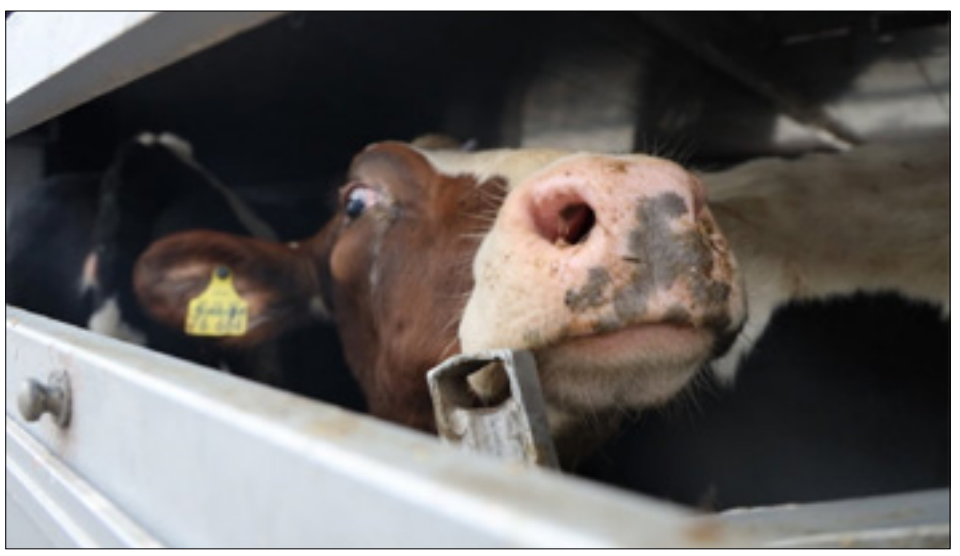

لذلك فإن التحدي الحقيقي لا يكمن في زيادة الاستيراد، بل في بناء سياسة متوازنة تحمي المنتج المحلي، وتدعم المربين، وتحافظ على القطعان الوطنية، وتحوّل الثروة الحيوانية من قطاع يعاني من التراجع إلى قطاع منتج وقادر على النمو والمنافسة.

ثلاثية العبث البيئي والتهديد الصحي، جريمة بتوقيع رسمي!

في المشهد السوري المثقل بأزماته، تتسلل كارثة بيئية وصحية صامتة لا تقل فتكاً عن أي حرب، إنها حرب المخلفات الصناعية التي تحولت فيها مياه الأنهار والسدود إلى مصائد للموت البطيء، فهي مسرحية عبثية رسمية متكررة، يدفع المواطن فيها وحده الثمن من صحته وأرضه ومائه.

■ رهف ونوس

سد «سوحا»

في ريف حماة الشرقي، يقف هذا السد شاهداً على جريمة بيئية مكتملة الأركان، حيث يحوّله الصرف الصناعي العشوائي لمعامل الأجبان والألبان إلى مستنقع آسن يهدد قرى «سوحا وعكش»، فشكاوى الأهالي تتكرر أمام معاناتهم اليومية من الروائح الكريهة وتلوث مصادر مياه الشرب السطحية والجوفية التي باتت «غير صالحة للاستخدام البشري»، فالكميات الهائلة من «مياه مصل» الألبان والأجبان تنذر «بكارثة بيئية وصحية خطِرة»، وهذا ما أكده مدير البيئة في حماة، «عصام يحيى الخطيب» لصحيفة «الوطن» بتاريخ 2026/5/12، كما كشف «بـبـرود» عن حقيقة الصلاحيات، وقصور دورهم على «تنفيذ جولات تفتيش بيئي حسب الإمكانات المتاحة»، وكأننا أمام رفاهية إدارية لا جريمة تُرتكب بحق البشر والحجر، مع الاكتفاء بحلول ترقيعية «شفط المخلفات» وإقامة «السواتر الترابية» في مشهد هزلي كمن «يـرش العطر على ورم خبيث».

«التطوير» رخصة للتسميم

لم ينتهِ مسلسل العبث بعد، فما يجري في ريف حمص الجنوبي هو «استهتار منظم»، ففي الوقت الذي يئن فيه «وادي الربيعة» القريب من المدينة الصناعية بحسياء من الروائح الكريهة والمخاوف المشروعة للأهالي من تلوث تربتهم الزراعية ونهر العاصي، خرج الرد الرسمي لإدارة المدينة الصناعية والذي أكده مديرا الموارد المائية والبيئة في حمص وفق تصريح لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/5/24، كمن يزف «بشرى سارّة» بأن محطة المعالجة المركزية متوقفة «مؤقتاً» من أجل تنفيذ مشروع «استثماري» جديد يهدف إلى «أتمتها وتطويرها».

هذه «الفجاجة» لا تحتاج إلى تحليل لفهمها؛ إنه إعلان صريح بأن صحة الناس وأمنهم المائي والغذائي مؤجل إلى إشعار آخر، وحسابات «الاستثمار» المُحتفى بها تعلو فوق الحق في الحياة.

كذلك أكد الخبير المائي «عمر الشمالي»، أن أخطر آثار التلوث تكمن في تلوث المياه الجوفية الذي يحتاج اكتشافه إلى مراقبة وتحاليل مستمرة، بينما معالجته معقدة ومُكلفة وقد تستغرق سنوات طويلة، ومع ذلك، تقف الجهات المعنية المانحة للتراخيص «متفرجة» وكأن قانون حماية البيئة مجرد «حبر على ورق»، ما يشير إلى التفاف فاضح على الشروط لمصالح بعض الناهبين والفاسدين!

نهر البليخ... قصة تلوث بلا نهاية

ولأن الفوضى لا تعرف حدوداً، تتكرر المأساة في ريف الرقة حيث يتحول نهر البليخ، المغذي لنهر الفرات، إلى مصرف للملوثات الصناعية والصحية والزراعية. الكارثة هنا تتخذ بعداً مركباً؛ فبحسب تصريح رئيس وحدة مياه معدان «سامر السيد» لصحيفة «الثورة» بتاريخ 2026/5/19، «إن غياب شبكات الصرف الصحي الحقيقية يدفع الأهالي إلى تصريف المياه الملوثة نحو المصارف الزراعية التي تنتهي في النهر، إلى جانب تعطل محطات المعالجة وخروجها عن الخدمة، أي إن محطة مياه «المغلة»، التي تغذي نحو 50 ألف نسمة، تعمل في ظروف مأساوية حيث وسيلة المعالجة الوحيدة المتوفرة هي «مادة الكلور» فقط أمام «محدودية الإمكانيات»، وهنا تظهر الجريمة في أفظع صورها؛ معايير مزدوجة وفساد في التخطيط، ومنح الرخص للمعامل للتخلص من نفاياتها دون محطات معالجة داخلية حقيقية، ليُترك المواطن المفقر لمصيره.

وهنا التساؤل المُلَحّ عن النفايات الطبية الخطِرة والمخبرية التي لا تقل فتكاً ومخلفات المعاصر وغيرها، فهل يتم التعامل معها بالطريقة البدائية ذاتها التي تحوّل التربة والمياه إلى قنابل موقوتة من الأمراض المستعصية؟!

من يمنح رخصة الموت البطيء؟

إن ما يجري ليس حوادث معزولة، بل انعكاس لخلل بنيوي ممنهج قوامه الفساد المستشري في حلقات منح التراخيص للمنشآت الصناعية على اختلافها وغياب الرقابة الفعالة، والاستهتار الرسمي الذي يقلب الأولويات رأساً على عقب؛ الاستثمار قبل الصحة، والترقيع بدلاً من الحل الجذري، والتصريحات المطمئنة بينما الواقع يراوح مكانه!

المطلوب

الحل ليس في «سواتر ترابية وجور غير فنية»، ولا في وعود بتشغيل محطة هنا أو هناك.

المطلوب، تغيير جذري:

محاسبة كل من منح رخصاً لمنشآت لا تملك أنظمة معالجة داخلية منذ اليوم الأول، واعتبار ذلك جريمة فساد كبرى.

إلزام جميع المعامل والمشافي والمعاصر وغيرها من المنشآت بمعالجة مسبقة لمخلفاتها قبل أن تصل إلى أي محطة مركزية، مع عقوبات فورية تصل إلى حد إلغاء الترخيص للمخالفين.

فصحة المواطن أولوية قبل أي مشروع «استثماري». فقد اكتفى المواطنون من كونهم فئران تجارب لسموم لا يُعرف حتى أسماؤها، ولترتعد فرائص كل من يرى في صمتهم موافقة على موتهم البطيء.

معاناة مزارعي سهل الغاب مع موسم القمح هذا العام

يعيش مزارعو سهل الغاب هذا الموسم حالة من الإحباط والقلق، بعد أن تحولت الآمال التي رافقت بداية الموسم المطري الغزير إلى واقع زراعي صعب أثّر بشكل مباشر على محصول القمح، الذي يُعدّ أحد أهم المحاصيل الاستراتيجية في المنطقة.

فبعد عام سابق اتسم بالجفاف وأدى إلى تراجع الإنتاج، استبشر الفلاحون خيراً مع ارتفاع معدلات الهطول المطري هذا العام، ظناً منهم أن الموسم سيكون أفضل من سابقه. إلا أن الواقع جاء مختلفاً، إذ تسببت غزارة الأمطار، مع غياب صيانة شبكات الصرف الزراعي، في غمر مساحات واسعة من الأراضي بالمياه لفترات طويلة.

سهل الغاب، الذي كان تاريخياً منطقة سبخية مغمورة بمياه نهر العاصي قبل عمليات التجفيف وإنشاء شبكة قنوات رئيسية وفرعية للصرف، يعتمد بشكل أساسي على هذه الشبكات لمنع تجمع المياه. لكن مع مرور السنوات، أدى الإهمال وضعف الصيانة إلى تراكم الرواسب وازدياد الأعشاب المائية داخل الأقنية، ما قلّل من كفاءتها في تصريف المياه.

هذا الخلل البنيوي في نظام الصرف ظهر بوضوح خلال الموسم الحالي، حيث لم تتمكن القنوات من استيعاب كميات المياه الكبيرة، فبقيت الأراضي مشبعة بالرطوبة إلى فترات طويلة. ونتيجة لذلك، تعرضت مساحات واسعة من حقول القمح لأضرار كبيرة، تمثلت في تعفن الجذور وضعف النمو وقصر السنابل وانخفاض عدد الحبوب في السنبلة الواحدة، ما يهدد بتراجع واضح في الإنتاج.

ولم تتوقف المعاناة عند هذا الحد، إذ ساعدت الرطوبة المرتفعة على انتشار أمراض فطرية، أبرزها صدأ القمح، الذي تفشى في عدد من الحقول. وعلى الرغم من محاولات بعض المزارعين استخدام المبيدات، إلا أن ارتفاع تكاليفها حال دون قدرة الكثيرين على تنفيذ عمليات مكافحة شاملة وفعّالة.

وفي ظل هذه الظروف، يجد الفلاح نفسه أمام تحديات متراكمة؛ طبيعة مناخية غير مستقرة، وبنية تحتية زراعية تحتاج إلى صيانة دورية، وغياب دعم كاف يخفف من خسائره. ومع ضعف الاستجابة من الجهات المعنية بصيانة المصارف الزراعية، تتعمق أزمة المزارعين الذين يعتمدون على هذا الموسم كمصدر أساسي للدخل والمعيشة.

وهكذا، يتحول موسم كان يُنتظر أن يكون واعداً إلى موسم صعب، يعكس حجم التحديات التي يواجهها القطاع الزراعي في سهل الغاب، ويضع قضية الصرف الزراعي والدعم الفلاحي في مقدمة الأولويات الملحّة لإنقاذ ما يمكن إنقاذه من مستقبل هذا المحصول الحيوي.

زيادة على الورق وفقر في الواقع... كيف يعيش المتقاعد السوري بمعاش لا يغطي الدواء؟

في كل مرة تُعلن فيها زيادة على الرواتب أو المعاشات التقاعدية، يُعاد إنتاج الخطاب ذاته: «تحسين الواقع المعيشي»، «تعزيز الاستقرار الاجتماعي»، و«تقدير سنوات الخدمة». عبارات تبدو جميلة على الورق، لكنها تصطدم مباشرة بجدار الواقع القاسي الذي يعيشه المتقاعد السوري يومياً؛ واقع لا يشبه إطلاقاً اللغة الرسمية المطمئنة التي تتحدث عن تحسين القدرة على تلبية الاحتياجات الأساسية.

التصريحات الأخيرة للمدير العام للمؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية حول المرسوم رقم 135، والتي اعتبرت أن زيادة 30% على المعاشات التقاعدية ستنعكس بشكل «مباشر وملموس» على حياة المتقاعدين، تطرح سؤالاً مشروعاً لا يمكن تجاهله: أي أثر ملموس يمكن أن تحدثه زيادة تُضاف إلى معاشات فقدت قيمتها الفعلية منذ سنوات طويلة تحت وطأة التضخم والانهيار المستمر في القدرة الشرائية؟

فالحقيقة التي يعرفها كل متقاعد، وكل أسرة سورية، أن المشكلة لم تعد في نسبة الزيادة، بل في الفجوة الهائلة بين الدخل وكلفة الحياة. فحين يُقال إن الحد الأدنى للمعاش أو الأجر أصبح مليوناً ومئتين وخمسة وستين ألف ليرة، فإن السؤال الحقيقي ليس كم بلغ الرقم، بل ماذا يستطيع أن يشتري؟ وهل يكفي أصلاً لأسبوع واحد من الاحتياجات الأساسية؟

المتقاعد السوري اليوم لا يعيش أزمة «تحسين دخل»، بل أزمة بقاء. فالرجل أو المرأة من الذين أمضوا ثلاثين أو أربعين عاماً في الخدمة، يجدون أنفسهم في نهاية العمر عاجزين عن تأمين الدواء، أو مراجعة طبيب، أو شراء احتياجات غذائية أساسية دون الاستدانة أو طلب المساعدة من الأبناء والأقارب. والأسوأ أن كثيراً من المتقاعدين باتوا يختارون بين الطعام والعلاج، لأن الجمع بينهما أصبح رفاهية مستحيلة.

كيف يمكن الحديث عن «تعزيز الاستقرار الاجتماعي» بينما القسم الأكبر من المعاش التقاعدي يذهب خلال أيام قليلة لتغطية فاتورة أدوية الأمراض المزمنة؟

فمريض الضغط أو السكري أو القلب قد يحتاج شهرياً إلى مبالغ تفوق نصف راتبه التقاعدي ليستمر على قيد الحياة فقط. أما التحاليل الطبية والصور الشعاعية والمعاينات، فقد أصبحت خارج قدرة معظم كبار السن، في ظل التراجع الكبير في الخدمات الصحية وارتفاع تكاليف العلاج بشكل جنوني.

ثم أي استقرار اجتماعي يمكن تحقيقه بينما المتقاعد الذي يفترض أن ينعم بالراحة بعد سنوات العمل، يُدفع اليوم للبحث عن أي عمل إضافي، مهما كان مرهقاً أو مهيناً، ليؤمن احتياجاته اليومية فقط؟

كثير من المتقاعدين يعملون حراساً أو باعة متجولين أو في أعمال شاقة لا تتناسب مع أعمارهم أو أوضاعهم الصحية، لأن المعاش التقاعدي لم يعد معاشاً للحياة، بل مجرد مساهمة رمزية لا تكفي للحد الأدنى من الكرامة الإنسانية.

الأكثر قسوة أن الدولة نفسها تعترف ضمناً بانهيار قيمة الرواتب عندما تربط الحد الأدنى للمعاش بالحد الأدنى للأجور، في حين أن هذا «الحد الأدنى» لا يحقق فعلياً الحد الأدنى من الحياة الكريمة.

فالحد الأدنى للأجر، وفق المفهوم الاقتصادي والاجتماعي، يجب أن يضمن السكن والغذاء والعلاج والنقل والتعليم والاحتياجات الأساسية للإنسان. أما في الواقع الحالي، فهو بالكاد يغطي جزءاً من نفقات العلاج والتداوي الشهرية لشخص مسن يعاني من أمراض مزمنة، فكيف إذا أضيفت إليه تكاليف الطعام والكهرباء والمواصلات والاحتياجات اليومية؟

إن المأساة الحقيقية للمتقاعدين ليست في ضعف الدخل فقط، بل في الشعور المرير بأن سنوات الخدمة الطويلة انتهت إلى شيخوخة مثقلة بالعوز والإهمال. فمن أفنى عمره في العمل وخدمة مؤسسات الدولة، كان يفترض أن يحظى بضمان صحي حقيقي، ومعيشة مستقرة، وحياة تحفظ كرامته الإنسانية، لا أن يتحول في آخر العمر إلى ضحية دائمة لارتفاع الأسعار وتآكل قيمة الليرة والتصريحات الرسمية المتفائلة.

الزيادة الأخيرة، مهما حاول البعض تسويقها كإنجاز اجتماعي، ستتبخر سريعاً في السوق قبل أن تصل فعلياً إلى جيوب المتقاعدين. فالسوق السورية اعتادت أن تسبق أي زيادة بموجة ارتفاعات جديدة تلتهمها بالكامل، وكأن المواطن يدور في حلقة مفرغة؛ زيادة شكلية تتبعها قفزة أكبر في الأسعار، ثم يعود العجز المعيشي أكثر قسوة مما كان.

المطلوب اليوم ليس مجرد زيادات رقمية تُستهلك إعلامياً، بل رؤية اقتصادية حقيقية تعيد الاعتبار للمتقاعد، وتربط الأجور والمعاشات بمؤشرات التضخم والأسعار الفعلية، وتؤمن نظاماً صحياً يحمي كبار السن من الإذلال على أبواب المشافي والصيدليات. فكرامة المتقاعد لا تُقاس بنسبة زيادة على الورق، بل بقدرته على أن يعيش شيخوخته بأمان، دون خوف من المرض أو الجوع أو الحاجة.

الحصبة تعود إلى سورية من بوابة النزوح والفقر

سجلت مديرية الصحة في درعا، في 24 أيار، 15 إصابة مؤكدة بمرض الحصبة بين مهجري السويداء القاطنين قرب سد الشيخ مسكين بريف درعا.

■ سلمى صلاح

وتأتي هذه الإصابات في تجمع يبلغ عدد سكانه 50 شخصاً فقط، ما يعني أن نسبة الإصابة بلغت 30%، وهو معدل ينذر بكارثة صحية إذا لم يتم احتواؤه سريعاً، خاصة وأن شدة الأعراض استدعت عزل المصابين في مستشفى إزرع الوطني.

التنقل يزيد احتمال الانتشار

يتحرك المهجرون بشكل دائم بين سد الشيخ مسكين وتل أصفر في ريف السويداء، ما يحولهم إلى ناقلين محتملين للعدوى إلى محافظتين في آنٍ واحد.

ويعد هذا التنقل حيوياً بالنسبة لهم للبحث عن عمل؛ ومع أن الحصبة ليست طويلة الأمد في مضاعفاتها، مقارنة بأمراض أخرى كشلل الأطفال، إلا أن هذه الحركة الدائمة تُصعّب حملة التلقيح وتقصّي الجائحة.

كما أن سوء التغذية المنتشر بين النازحين يجعلهم، ولا سيما الأطفال، أكثر عرضة للإصابة بالحصبة وأكثر تأثراً بمضاعفاتها.

التسرب المدرسي

تتركز الإصابات بين أطفال نزحوا من مناطقهم، وهم يعيشون في مراكز إيواء مؤقتة، وبعضهم ما زال في الخيام. وهذا النزوح المصحوب بالتسرب المدرسي أدى إلى انقطاع الحبل السري الذي يربط بين التعليم والصحة الوقائية.

ووفق بيانات وزارة التربية والتعليم، هناك نحو 2,4 مليون طفل خارج المدرسة؛ ما ينذر بعودة أمراض كانت سورية قد سيطرت عليها منذ عقود.

العودة إلى المربع الأول

ما حدث في سد الشيخ مسكين هو أكثر من تفشٍّ محلي للحصبة؛ فنحن أمام نموذج مصغّر للأزمة السورية، حيث يتفاعل النزوح القسري مع الفقر، ومع انهيار الخدمات الأساسية، ومع غياب شبكات الأمان، لإنتاج أمراض كنا نظنها من الماضي.

ورغم أهمية بدء حملة التلقيح وعلاج هذه الحالات المحدودة، لكن منع المئات غيرها يتطلب استراتيجية تنموية تعيد ربط الصحة بالتعليم والغذاء والسكن اللائق.

ومع بقاء ملايين الأطفال خارج المدرسة، فإن سورية ربما لم تعد بعيدة عن عودة شلل الأطفال والسل والكوليرا وغيرها من أمراض الفقر وانعدام الخدمات؛ أي إن التفشي قد لا يكون الأخير، وأن الحصبة قد تكون مقدمة لعودة أمراض أشد فتكاً.

التحول الرقمي في سورية، من قفص ورقي إلى قفص إلكتروني والمواطن يدفع الثمن...!

في وقت تتغنى فيه الجهات الرسمية «بالتحول الرقمي» وتبسيط الإجراءات، يجد المواطن السوري نفسه عالقاً في دوامة رقمية خانقة، لا تقل مرارة عن مثيلتها الورقية، فبين تطبيق «معاملاتي» ومنصة «أنجز» وغيرهما الكثير، يدفع المواطن الرسوم كاملة، ليس مقابل خِدمة، بل مقابل «منّة إلكترونية» معطوبة، ليجد نفسه في نهاية المطاف مُرغماً على الوقوف في الطابور مجدداً أو الوقوع تحت رحمة بعض السماسرة والمستغلين، ليعود إلى نقطة الصفر وكأنك «يا أبو زيد ما غزيت».

■ منية سليمان

خدمات رقمية بواقع «لا جواب»

يكشف التعامل اليومي مع الخدمات عن هشاشة البنية التحتية الرقمية، وتؤكد أنها مجرد ديكور لا يوفر على المواطن عناء أو وقتاً، فازدادت شكاوى مواطنين حول تطبيقي «معاملاتي» و«أنجز» مشيرة إلى معيقات مستمرة أبرزها، مشكلات التسجيل وبطء الاستجابة وتأخر الطلبات، فأحد المواطنين حاول استخراج «قيد عقاري» لعقار في منطقة في ريف دمشق، ليكتشف أن محافظة ريف دمشق غير موجودة ضمن الخيارات المتاحة أساساً، وتبقى معاملته «قيد الانتظار» لأيام طويلة دون أي رد رغم دفع الرسوم، وحاولت صحيفة «الثورة» في تقرير لها بتاريخ 2026/5/19 استيضاح الأمر من وزارة الاتصالات، وكان الرد الصادم «لا جواب حالياً»، وكأن الوزارة تعبر عن حال المواطن مع خدماتها الموعودة.

جواز السفر، إرهاق وفساد منظم

يتحول استخراج جواز السفر إلى ملحمة من الإرهاق والفساد، فالسوريون يقضون «ليالي» أمام الشاشة لحجز دور ولكن دون جدوى، وبينما تعجز المنصة الرسمية، تنشط السوق السوداء والاستغلال الذي يتعرض له المواطن للحصول عليه عبر شبكات السماسرة والفاسدين.

هذا التواطؤ بين بعض الفاسدين والمستغلين يحول معاناة الناس وحاجتهم الماسة إلى سوق سوداء يدفع فيها المواطن المفقر مبالغ إضافية ومرتفعة، لتتحول الخدمة الإلكترونية إلى مجرد قناة جديدة للابتزاز.

منصات هشة وسجلات عقارية في خبر كان

المشكلة لا تقتصر على واجهة التطبيق، بل تمتد إلى جوهر البيانات التي يُفترض أنها مؤمنة، وهنا تجدر الإشارة إلى النظام العقاري في سورية والذي من المفترض أنه سجلٌ مقدسٌ للملكية، يعاني من الفوضى، ما يؤكد هشاشة الربط الإلكتروني بين «مراكز خدمة المواطن والسجلات العقارية»، وهذا ليس إلا إعادة إنتاج للأزمة نفسها في قالب رقمي، مما يضاعف احتمالات التلاعب وضياع الحقوق.

الفلاح و«التحول الرقمي» على الطريقة السورية

في هذا السياق، يشار إلى أن المؤسسة السورية للحبوب أطلقت «منصة إلكترونية» لحجز أدوار استلام محصول القمح، وهنا السؤال الأكثر إلحاحاً، كيف سيكون حال الفلاح البسيط المفقر وهو يواجه تعقيدات تقنية ودعماً فنياً غائباً؟

أي إننا ربما نكون أمام كوميديا سوداء جديدة، سيتحول فيها الفلاح من ضحية للسماسرة إلى ضحية «التحول الرقمي».

لا لسياسة الترقيع

ما يحدث ليس مجرد إخفاق تقني عابر، بل هو عنوان لاستهتار مزمن بحياة المواطن ووقته وماله، فالخدمة الإلكترونية التي يفترض أن تكون حقاً، تُمنح اليوم «منّة» مشروطة بدفع الثمن مرتين؛ مرة للدولة ومرة للسمسار.

فآن الأوان لتغيير هذا الواقع المشوّه، والمطالبة بمحاسبة حقيقية لا ترقيع، لأن الحديث عن «التحول الرقمي» تحول عملياً إلى غطاء جديد لإعادة إنتاج الفساد نفسه، ولكن هذه المرة بشاشة لمس.

أين الخطة الاستباقية لوزارة الطوارئ قبل موسم الحرائق حتى لا تكون الكارثة «محققة» أمام محدودية الإمكانات؟!

في مشهدٍ يتكرر سنوياً مع بدء فصل الصيف عموماً وموسم حصاد القمح بشكل خاص، تعود مشاهد ألسنة اللهب لتثير الهلع في قلوب المزارعين السوريين، فبينما تصدر وزارة الزراعة بياناتها الإرشادية «الاستباقية»، يبقى السؤال الجوهري معلقاً كسيف مسلّط على رقاب الفلاحين، أين هي خطة وزارة الطوارئ وإدارة الكوارث أيضاً والتي يفترض أن تُترجم هذه التحذيرات إلى واقع ملموس وإجراءات داعمة وحقيقية؟!

■ رشا عيد

إن الفجوة بين التنظير والتطبيق تتسع بشكل خطر، وتكاد تتحول إلى فجوة موت في مناطق كريف حماة الشرقي.

استباقية الزراعة تصطدم بواقع الخدمات

لا يمكن إنكار أهمية البيان الذي أصدرته وزارة الزراعة في 14 أيار، والذي تضمن جملة من الإجراءات الوقائية المهمة للفلاحين، ولكن هذه الإجراءات تضع كامل المسؤولية على عاتق المزارع، متجاهلة سؤالاً أكثر إلحاحاً، وهو كيف يمكن تطبيق هذه التعليمات في مناطق تفتقر إلى أبسط مقومات الاستجابة للطوارئ؟! فمشهد طائرة مروحية تلقي بقصاصات ورقية «توعوية» فوق قرى لا تملك مراكز إطفاء أو دفاع مدني ليس سوى مشهد عبثي، يؤكد أن الفجوة بين «الاستباقية النظرية» و«الكارثة الميدانية» مرشحّة للاتساع بشكل دراماتيكي.

ريف حماة الشرقي، نموذج للكارثة الصامتة

وبالتحديد في قرى مثل «سوحا وأبو حكفة وعقيربات»، تتجسد المشكلة في أقسى صورها، فيروي الأهالي كيف استغرقت فرق الدفاع المدني «ساعة كاملة» للوصول إلى حريق منزل، وهي مدّة كافية لتحويله إلى رماد. والأخطر من ذلك، أن المسافات الشاسعة التي تصل أحياناً إلى 20–50 كيلومتراً عن أقرب مركز إطفاء، تعني أن أي حريق في المحاصيل سيلتهم «الأخضر واليابس» قبل أن تصل أول سيارة إطفاء، هذا الغياب شبه الكامل لمراكز الإطفاء والدفاع المدني ليس مجرد قصور في الخدمات، بل هو إنذار مبكر بكارثة إنسانية واقتصادية وشيكة، تهدد بتبديد موسم حصاد كامل في لحظات.

إهمال في صلب المسؤولية

وزارة الطوارئ تعلن عن خطط استباقية وتنفيذ نقاط متقدمة، ولكن أين هذه النقاط من قرى ريف حماة الشرقي؟!

إن الحديث عن «خطة وقائية متكاملة» يظل حبراً على ورق ما لم يُترجم إلى نقاط إطفاء فعلية وقريبة في هذه المناطق المهمشة. وهنا تبرز المسؤولية الرسمية في توفير «خطة بديلة» فورية وقابلة للتنفيذ عند أي طارئ، تتضمن تعبئة إلزامية للموارد المتاحة كافة، من صهاريج المياه التابعة للقطاعين العام والخاص على حد سواء، وتجهيز الجرارات الزراعية، وإشراك الأهالي ضمن فرق استجابة أولية مُدرّبة.

هذه الحلول ليست ترفاً، بل هي صمام الأمان الوحيد لسد الفجوة القاتلة إلى حين وصول سيارات الإطفاء.

سباق مع الزمن

مع دخول فصل الصيف وارتفاع درجات الحرارة، نقف على حافة الهاوية، فتحميل الفلاحين وحدهم مسؤولية تطبيق إجراءات وقائية في ظل غياب تام للبنية التحتية للاستجابة ليس مجرد تقصير، بل هو تواطؤ صامت مع الكارثة.

إن تحرك وزارة الطوارئ اليوم لا بل الآن وبشكل عاجل، لوضع خطة طوارئ حقيقية وملموسة لمناطق «الظل» كريف حماة الشرقي وتعميمها على جميع المناطق والمواسم الزراعية، لم يعد خياراً، بل هو الفارق الوحيد بين موسم حصاد مثمر وكارثة وطنية تطال الأمن الغذائي لملايين السوريين.

سورية بعد الحرب: اقتصاد

لا تزال تقف سورية اليوم أمام مفترق طرق تاريخي حاسم بعد أكثر من عقد ونصف من الحرب المدمرة التي سببت أضراراً هائلة على الصعيد الاقتصادي الاجتماعي. وللإنصاف، لا بد من القول إن هذه الأضرار لم تكن وليدة الحرب فقط، بل كانت نتاجاً منطقياً لعقود من سياسات اقتصادية جائرة وغير عادلة اجتماعياً، حولت ثروات البلاد لمصلحة نخبة فاسدة ضيقة، فيما كان ملايين السوريين يرزحون تحت وطأة الفقر والتهميش. لهذا، فإن السؤال المطروح اليوم يتجاوز حدود كيفية إعادة بناء البلاد، بل كيف نعيد البناء ولمصلحة من؟ حيث يرسم مشهد الاقتصاد السوري بعد الحرب صورة قاتمة على جميع الصعد: تراجع في قوة الليرة السورية، وارتفاع فعلي في معدلات التضخم «بعيداً عن التقديرات الرسمية التي تحاول الترويج للعكس»، وتآكل متسارع للقدرة الشرائية لملايين الأسر السورية التي لا تقوى على تأمين احتياجاتها الأساسية من غذاء ودواء ومسكن. ولعل الأمر الأشد إيلاماً هو أن هذا التراجع الاقتصادي لم يمنع فئة محدودة من تحقيق ثروات كبرى من عذابات السوريين، مستثمرة الفوضى والفساد وغياب الرقابة.

■ أحمد الرز

أثبتت التجربة السورية الطويلة، والتجارب الإنسانية المتراكمة حول العالم، أن ثمة وهمين كبيرين يتربصان بكل محاولة جادة للتنمية الاقتصادية في الدول الخارجة من الحروب، الوهم الأول هو الإيمان المطلق بأن «قوى السوق الحرة» كفيلة بحل جميع المشكلات وتحقيق الرخاء لعموم المواطنين، والوهم الثاني هو الركون إلى دولة متضخمة ومترهلة تحتكر كل شيء لكنها لا تؤدي أياً من وظائفها الجوهرية. وفي كلا الحالتين، يدفع الثمن الأغلى دائماً الفئات الأكثر فقراً في المجتمع، تلك الفئات التي لا تملك ما يكفيها لسد الحد الأدنى من تكلفة البقاء على قيد الحياة في ظل غياب دولة راعية للسوريين وعادلة اجتماعياً.

المقاربة العملية للقضاء على الفقر في سورية تستدعي التجاوز الواعي لهذين الوهمين معاً، والاتجاه نحو نموذج سوري خاص يضمن دوراً تنظيمياً وتخطيطياً قوياً للدولة بشرط أساسي وحاسم: أن تكون البوصلة الدائمة لهذا النموذج هو مصلحة السوريين، وتحديداً الفقراء، لا مصلحة أصحاب رأس المال والنخب الاقتصادية.

الدولة كمهندس للتنمية الاجتماعية لا كعائق أمامها

يخطئ كثيراً من يعتبر أن الدعوة إلى دور قوي للدولة في العملية الاقتصادية مقتصرة على أصحاب الفكر الاشتراكي، وأن كل دولة لديها قطاع عام واسع وتقدم دعماً اجتماعياً هي دولة اشتراكية بالضرورة.

إذا نظرنا إلى البيانات الحكومية الرسمية لعام 2025 حول حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي نجد أن هذه الحصة تبلغ: 36% في الولايات المتحدة، و49% في الاتحاد الأوروبي، و57% في فرنسا، و49% في ألمانيا، و45% في المملكة المتحدة.

وعلى صعيد الحصة التقديرية للإنفاق على الدعم الاجتماعي من إجمالي النفقات في موازنات هذه الدول للعام ذاته، نجد أن هذه الحصة تبلغ: 34% في الولايات المتحدة، و39% في الاتحاد الأوروبي، و42% في فرنسا، و46% في ألمانيا، و32% في المملكة المتحدة.

هذه هي الحصص في دول لا يمكن لعاقل أن يصفها بأنها اشتراكية. أما سورية، التي يدعي البعض كاذباً أن فيها إرثاً اشتراكياً، فإن حصة القطاع العام من الناتج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 18 % «وفق تقديرات عام 2022»، أما الحصة التقديرية للدعم الاجتماعي من الموازنة في عام 2026 التي أعلن عن بعض ملامحها مؤخراً فلا تتجاوز 13%.

أبرز ما يجب على الدولة السورية فعله على صعيد التخطيط الاقتصادي هو كسر الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد والأنشطة الريعية

في السياق السوري تحديداً، فإن الدولة العادلة اجتماعياً هي الضرورة الأولى والأساسية في المرحلة المقبلة. ولا يعني ذلك بأي حال الاستمرار بنموذج الدولة البوليسية التي اختزلت السياسة الاقتصادية في خدمة بقاء النظام وتغذية مراكز القوى وخدمة الفساد. المقصود هو دولة تستعيد دورها الجوهري كمخطط استراتيجي يحدد القطاعات التي يجب رفع مستوى الاستثمار فيها وفق أولويات وطنية واضحة، وكضابط للسوق يمنع تشكل الاحتكارات ويكافح الممارسات الاستغلالية، وكصمام أمان اجتماعي يحمي الفقراء من تقلبات السوق وتجاوزاته.

إعادة بناء البنية التحتية المدمرة من طرق وجسور ومصافٍ ومنشآت كهرباء ومياه ومستشفيات ومدارس من أولى مهام الدولة التي لا يمكن لأي جهة خاصة أن تضطلع بها لوحدها، لا لانعدام القدرة فحسب، بل لغياب الحافز الاقتصادي في مناطق الفقر المهمشة التي تحتاج لإعادة الإعمار أكثر من سواها. والدولة التي تتخلى عن هذا الدور بحجة الانسحاب لصالح القطاع الخاص إنما تتخلى في الحقيقة عن مواطنيها الأشد حاجة والأكثر فقراً.

ومن أبرز ما يجب على الدولة السورية فعله على صعيد التخطيط الاقتصادي، هو كسر الاعتماد شبه الكلي على الاستيراد والأنشطة الريعية التي أصبحت العمود الفقري للنشاط الاقتصادي خلال سنوات الحرب. فقد تركزت الثروات التي تشكلت في هذه المرحلة في أيدي الوسطاء والمحتكرين وتجار الأزمات، لا في أيدي المنتجين السوريين الذين يشكلون الغالبية الساحقة من الشعب. وبالتالي، فإن استراتيجية التنمية الوطنية يجب أن تعيد تأهيل القطاعات المنتجة كالصناعة والزراعة بوصفهما ركيزتي الاقتصاد الحقيقي، وتخلق فرص عمل مستدامة ومنتجة بدلاً من الاتكاء على النشاطات الهشة والمؤقتة.

ولا يتحقق ذلك دون استعادة الدولة لقدرتها على التخطيط الاقتصادي طويل المدى، وهو ما يستلزم بدوره إعادة بناء المؤسسات الحكومية بعد اجتثاث الفساد القديم والجديد منها، وتوفير كوادر بشرية مؤهلة ونزيهة. فقد جرفت هذه الكوادر طوال عقود بفعل الفساد والمحسوبية وهجرة الكفاءات إلى الخارج. ولذا فإن الاستثمار الفوري في تدريب الكفاءات السورية وإعادة تأهيل المؤسسات الحكومية هو شرط أساسي لنجاح أي مشروع تنموي وطني جاد.

إعادة توزيع الثروة وعدالة الضريبة

من الأوهام الكبرى التي تروج لها الليبرالية الاقتصادية أن النمو الاقتصادي المجرد كفيل وحده بتحقيق رفاه عام، وأن ثماره ستتسرب تدريجياً من الأثرياء إلى الفقراء دون حاجة إلى تدخل الدولة أو سياسات توزيعية. غير أن الواقع في سورية وفي كثير من اقتصادات العالم يكذب هذا الوهم تكذيباً صارخاً، إذ شهدت سورية مراحل من النمو الاقتصادي الرسمي قبيل الانفجار الاجتماعي عام 2011، غير أن هذا النمو لم يترجم قط إلى تحسن في أوضاع السوريين الفقراء، لأنه نمو ولد داخل شبكات الفساد وخدمها وظل محبوساً في دائرتها.

على هذا النحو، سرعت سنوات الحرب والسياسات الفاسدة إعادة توزيع الثروة في سورية لمصلحة الأثرياء، فالأقلية الثرية ازدادت ثراءً واتسعت قاعدة ممتلكاتها، فيما انزلقت الغالبية العظمى من السوريين إلى ما دون خط الفقر، وفقدوا مدخراتهم ومساكنهم وأعمالهم وأملاكهم. وتشير تقديرات الأمم المتحدة اليوم إلى أن نحو

السوق نقيض التنمية الشاملة

90% من السوريين فقراء، وهو رقم يعكس فشلاً اقتصادياً وكارثة إنسانية حقيقية تتطلب استجابة سياسية غير عادية.

يتصدر أدوات إعادة التوزيع العادل للثروة إصلاح المنظومة الضريبية السورية من جذورها، إذ تميزت هذه المنظومة تاريخياً بافتقارها للتصاعدية الحقيقية وانتشار التهرب الضريبي على نطاق واسع وضعف الإنفاذ وغياب الشفافية. المطلوب اليوم بناء نظام ضريبي حديث يفرض على الشركات الكبرى وأصحاب الدخول المرتفعة نسباً ضريبية أعلى بكثير مما تدفعه في الوقت الحالي، ويُخفف في الوقت ذاته العبء عن الأسر الفقيرة ومتوسطي الدخل الذين يدفعون المزيد والمزيد من الضرائب غير المباشرة.

مسألة التهرب الضريبي تعني في جوهرها مصادرة الحق الاجتماعي للفقراء في التعليم والصحة والسكن والبنية التحتية التي كان يمكن للدولة تمويلها لو أن هذه الأموال وصلت إلى الخزينة العامة. وقد أتاح ضعف الدولة وانتشار الفساد خلال سنوات الحرب لفئات واسعة من رجال الأعمال المحسوبين على النظام السابق العمل في ظل إفلات تام من الالتزامات الضريبية، مما عمق الهوة الاجتماعية وكرس الظلم الاقتصادي. ومكافحة هذه الآفة تستلزم أجهزة ضريبية كفوءة ونزيهة، ومنظومة رقابة ومساءلة حقيقية، ووقف تام لعمليات تبديد الموارد العامة التي شهدت تصاعداً كارثياً بعد سقوط السلطة السابقة.

وإلى جانب الإصلاح الضريبي، ثمة أدوات توزيعية أخرى لا غنى عنها. في مقدمتها إصلاح منظومة الدعم الحكومي لتكون أكثر عدالة بحيث تشمل كل من لا يغطي دخله تكاليف معيشته. كذلك تتضمن هذه الأدوات توسيع شبكات الحماية الاجتماعية وتعزيزها لتشمل نظام ضمان اجتماعي شامل، فضلاً عن برامج صريحة لدعم الإسكان الميسور وإتاحة الخدمات الصحية والتعليمية المجانية للجميع.

ولا يغيب عن الأذهان أن سياسات إعادة التوزيع لن تكون ممكنة التطبيق دون بناء دولة تحظى بثقة المواطنين، دولة يؤمنون أن ما يدفعونه من ضرائب يعود إليهم في شكل خدمات حقيقية، لا أن يتبخر في جيوب الفاسدين والمحسوبيات الدائرة في فلك السلطة. ولهذا، فإن اجتثاث الفساد شرط لازم لفاعلية أي سياسة توزيعية ناجحة.

الأجور والإنتاج المحلي والمشاركة الشعبية

لا يمكن الحديث عن القضاء الفعلي على الفقر في سورية دون معالجة صريحة ومباشرة لمسألة الأجور وقدرتها الشرائية الحقيقية. فمنذ سنوات طويلة والأجر الفعلي للعامل السوري ينهار أمام موجات التضخم المتلاحقة، حتى باتت الزيادات الاسمية المتكررة التي تعلنها السلطات مجرد أرقام لا تعني شيئاً في مواجهة ارتفاعات الأسعار اليومية التي تلتهم ما تبقى من قدرة شرائية. وقد وصل الوضع إلى أن الحد الأدنى لراتب الموظف الحكومي لا يكفي لتغطية ثمن ربع سلة الغذاء الضرورية للأسرة شهرياً.

إن مسألة الحد الأدنى للأجور ينبغي أن تصبح قضية وطنية تناقش بصراحة وبمشاركة جميع السوريين، حيث يجب ربط الحد الأدنى للأجر بمعادلة موضوعية ومحكمة تأخذ بالحسبان تكلفة المعيشة الفعلية لا الأرقام الرسمية الزائفة غالباً، وتضمن للعامل وأسرته حداً كريماً من العيش. كما يجب أن تراجع هذه المعادلة بشكل دوري مع مؤشرات التضخم الحقيقية، وليس بقرارات استنسابية متفرقة تصدر تحت ضغوط اجتماعية دون خطة واضحة. ووحده الأجر العادل المربوط بتكلفة المعيشة الحقيقية هو الكفيل بكسر الحلقة المفرغة من الفقر التي يدور فيها ملايين السوريين.

أما الإنتاج المحلي فهو ركيزة لا غنى عنها في مشروع التحرر من الفقر ومن التبعية الخارجية معاً. لقد دمرت سنوات الحرب الجزء الأكبر من القاعدة الصناعية السورية التي كانت رغم محدوديتها توفر مئات آلاف فرص العمل المنتجة. وإعادة بناء هذه القاعدة الصناعية هي مشروع وطني يعيد للسوريين كرامتهم وثقتهم بأنفسهم وبقدرتهم على الإنتاج. ويتطلب ذلك سياسات حماية صناعية واضحة تحول دون إغراق السوق السورية بالمنتجات الأجنبية الرخيصة التي تفقد المنتج المحلي قدرته التنافسية وتهجر العمال السوريين من مصانعهم.

وكذلك يجب وضع الزراعة في صدارة البرنامج الوطني باعتبارها مصدراً للغذاء والأمن والعمل لشريحة واسعة من السوريين. لقد تضافرت موجات الجفاف وعوامل الحرب والسياسات الاقتصادية القديمة والجديدة على تهجير الريف السوري وتهميش الفلاح الذي كان يشكل عماد الاكتفاء الذاتي الغذائي. وإعادة الاعتبار للقطاع الزراعي يعني تقديم دعم حكومي فعلي يمكن الفلاح السوري من استعادة إنتاجيته وعيشه الكريم.

ولا يمكن لأي من هذه السياسات أن تنجح دون ركيزة أساسية كثيراً ما يتم إهمالها في نقاشات التنمية الاقتصادية، وهي المشاركة الشعبية الواسعة في صنع القرار الاقتصادي. حيث أن التجارب الدولية تثبت أن السياسات الاقتصادية مهما كانت رشيدة من الناحية التقنية، تفشل حين تفرض من فوق دون إشراك أصحاب المصلحة الحقيقيين في تصميمها.

خلاصة القول، إن سورية ورغم كل ما تعيشه اليوم، لا تزال أمام فرصة تاريخية نادرة لإعادة بناء نفسها على أسس مختلفة جذرياً عن السياسات الاقتصادية السابقة والحالية، أسس تضع كرامة المواطن ومستوى معيشته في قلب المشروع الوطني. وهذا التحول من اقتصاد يخدم النخب إلى اقتصاد يعزز التنمية الشاملة والعدالة الاجتماعية لن يتحقق من تلقاء نفسه، ولن تصنعه قوى السوق ولا الوعود الإصلاحية المعلنة في مناسبات شتى، إنما هو رهن بإرادة سياسية واضحة وبرؤية وطنية حقيقية تقيس نجاحها بمدى ما تحسن في حياة الفقراء والمهمشين. والفشل في امتلاك هذه الإرادة وهذه الرؤية سيؤدي للاستمرار في دوامة الفقر وغياب العدالة الاجتماعية، ونراه اليوم كيف يتسبب بموجة جديدة من الغضب الاجتماعي المتصاعد.

لا يمكن الحديث عن القضاء الفعلي على الفقر في سورية دون معالجة صريحة ومباشرة لمسألة الأجور وقدرتها الشرائية الحقيقية

مع فائض 1,2 تريليون دولار كيف

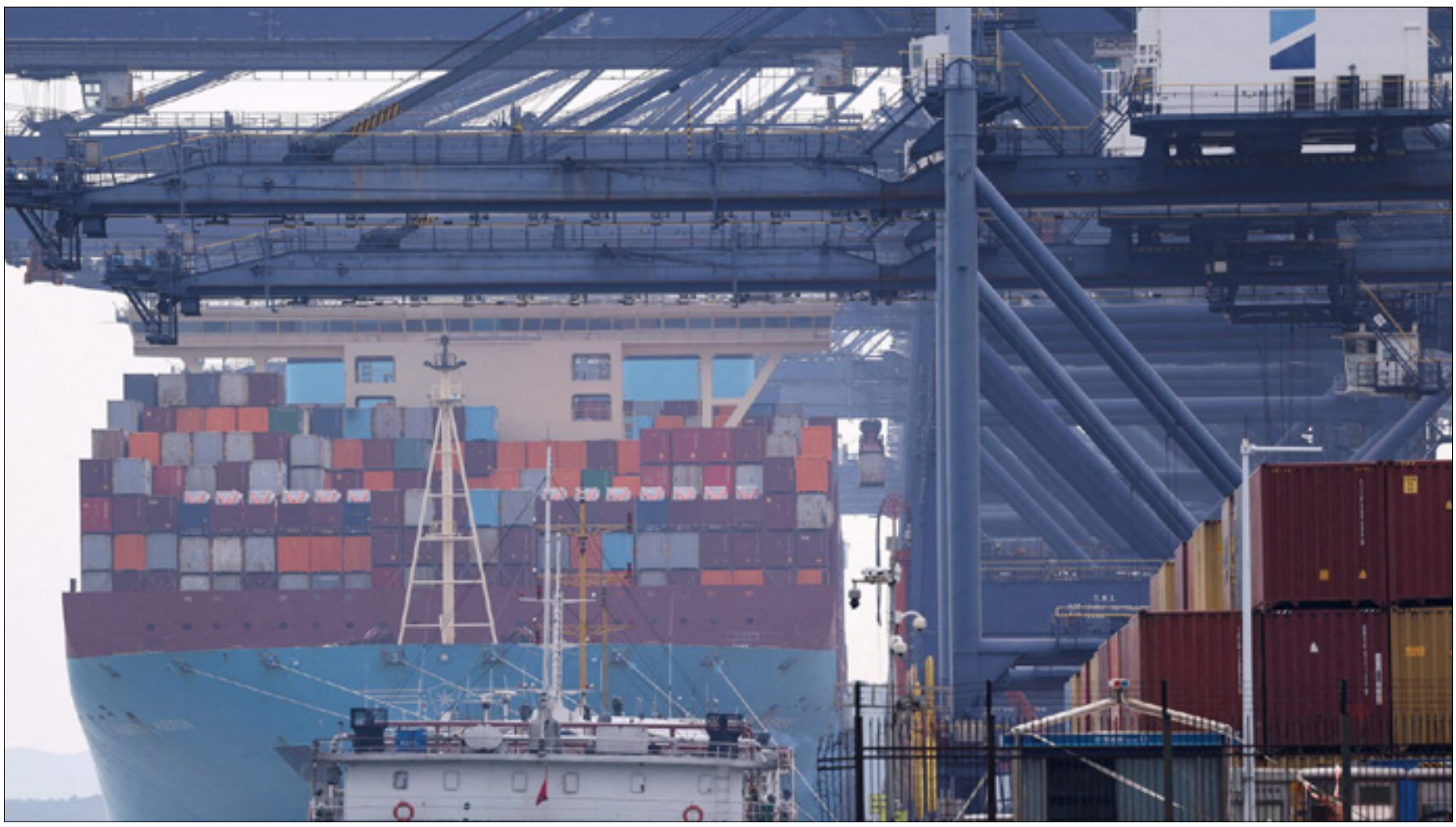

بعد الزيارات المتتالية التي قام بها كبار المسؤولين من أمريكا إلى الصين، إلى أين سيتجه الاقتصاد الصيني في خطوته التالية؟

يتقاطع هذا السؤال، على نحو مناسب، مع قضية العلاقة بين الصين والعالم في ظل الفائض التجاري الحالي البالغ 1,2 تريليون دولار. فمن الزاوية الخارجية، غالباً ما يتحول الفائض التجاري الضخم إلى ذريعة تستخدمها بعض الدول لإثارة خطاب «المنافسة الصينية غير العادلة» و«استحواذ الصين على الأسواق العالمية». أما من الزاوية الداخلية، فإن وراء الفائض التجاري الهائل قضايا واقعية على التحول الاقتصادي الصيني أن يواجهها:

■ تشانغ يانشنغ

كيف يمكن تحويل ميزة احتياطات النقد الأجنبي الناتجة عن الفائض إلى دعم لتوزيع الموارد عالمياً، وترقية الاستهلاك المحلي؟ وكيف يمكن، في أثناء مواصلة تثبيت القدرة التنافسية للصادرات، توسيع الانفتاح عالي المستوى على الخارج، بحيث يتقاسم العالم بصورة أكبر عوائد السوق الصينية؟ تالياً: تجدون أبرز ما قاله خبير الاقتصاد العالمي تشانغ يانشنغ بهذا الخصوص.

إن تقلبات تطور الاقتصاد الصيني ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتغير العلاقات الصينية الأمريكية. بالنظر إلى سنوات الحرب التجارية الصينية الأمريكية الماضية، ما التحولات الجذرية التي حدثت في العلاقات والبنية الاقتصادية والتجارية بين الصين وأمريكا؟ وما الخبرات والمكاسب والخسائر التي حققها كل طرف في هذه الحرب التجارية؟

قبل 9 سنوات، قام ترامب بأول زيارة له إلى الصين بعد توليه الرئاسة. في ذلك الوقت، كانت أمريكا لا تزال تحمل ذهنية الحفاظ على الهيمنة العالمية لمئة عام. وعند العودة إلى تلك اللحظة اليوم، يمكن القول: إن زيارة 2017 كانت مقدمة إعلان الحرب التجارية الأمريكية على الصين. بعد انتهاء زيارة ترامب إلى الصين اندلعت الحرب التجارية الصينية الأمريكية رسمياً في عام 2018. وفي مواجهة التصعيد الأمريكي المفاجئ بعد زيارة ترامب، وما صاحبه من مواجهة شاملة، وعقوبات، وضغوط، وسياسة احتواء، لم تكن الصين مستعدة في ذلك الوقت. كانت أمريكا قد خططت مسبقاً وجاءت مستعدة، أما بالنسبة إلى الصين، فقد كانت تلك الحرب التجارية معركة مواجهة مفاجئة بين دولتين كبيرتين.

في ذلك الوقت، فرضت أمريكا على الصين، في مجالات الاقتصاد والتجارة، والصناعة، والتكنولوجيا، والمال، والعسكر، عقوبات وضغوطاً واحتواءً شاملاً. واختارت معظم دول العالم اتباع الاستراتيجية الأمريكية.

بعد مرور 9 سنوات، يزور ترامب الصين مرة أخرى ليطلب شيئاً، لذلك يسعى إلى الحوار مع الصين انطلاقاً من احترام مكانتها الدولية، وقوة الدولة الكبرى التي تمثلها، ومكانة قيادتها. تغير الوضع الدولي الحالي والعلاقات الصينية الأمريكية بوضوح، مقارنة بما كان عليه الحال قبل 9 سنوات: من علاقة تنمر كانت تقوم فيها أمريكا سابقاً بفرض العقوبات والضغط والعرقلة من طرف واحد ضد الصين، إلى منافسة شاملة في القدرات بين البلدين في مجالات التكنولوجيا، والصناعة، والاقتصاد والتجارة، والمال.

لذلك فإن ذهنية ترامب ومطالبه في هذه الزيارة إلى الصين تختلف تماماً عمّا كانت عليه قبل 9 سنوات. البيئة الدولية الحالية، سواء قُورنت بما كان عليه الحال قبل ثلاثين أو أربعين عاماً، أو بما كان عليه قبل 9 سنوات، شهدت تغيرات انقلابية. والوضع الدولي الراهن وعلاقات الدول الكبرى يُعاد تشكيلهما بعمق، ويؤثران بعمق في مستقبل الحوكمة العالمية، والسلام والتنمية، والرفاه العالمي. ويمكننا تحليل ذلك من ثلاثة أبعاد رئيسية.

أولاً: من زاوية التجارة والاستثمار العالميين، فإن العولمة القائمة على القواعد وقعت اليوم في مأزق، والجغرافيا السياسية تدفع العالم نحو حافة الفوضى، كما أن اشتداد مواجهة الدول الكبرى يجعل العالم يقترب تدريجياً من فخاخ المخاطر التي شهدتها فترتا 1914–1945 و1973–1991.

ثانياً: من زاوية الثورة التكنولوجية الجديدة والتحول الصناعي، فإن التطور السريع للتقنيات الناشئة، مثل: الذكاء الاصطناعي، سيحدد مستقبل الصين وأمريكا وغيرهما من الدول الكبرى. وتقوم أمريكا بتحويل التقنيات في مجالات الرقائق، والإلكترونيات الدقيقة، والمعلومات الكمّية، والذكاء الاصطناعي، وغيرها، إلى سلاح بصورة شاملة، وتدفع بسياسة الفصل التكنولوجي عن الصين.

ثالثاً: من زاوية الحوكمة العالمية وعلاقات الدول الكبرى، وبحسب تعبير رئيس وزراء كندا، فإن «النظام القديم منذ عام 1945 قد انتهى»، ويدفع ترامب باتجاه نظام عالمي جديد قائم على الصفقات والمعاملة بالمثل.

وأمريكا، بوصفها دولة الهيمنة العالمية، تتخلى تدريجياً عن مسؤولياتها العالمية. فـ «التعريفات المتبادلة» تعني التخلي عن مسؤولية الانفتاح، والدولار وسندات الخزانة الأمريكية يعنيان التخلي عن مسؤولية الأصول الآمنة. أما مطالبة أعضاء الناتو بأن تصل نفقات الدفاع إلى 5% من الناتج المحلي الإجمالي، فتعني التخلي عن مسؤولية الأمن والانسحاب من الالتزامات الجماعية.

خلال هذه السنوات، لم تحقق الصين فقط تفوقاً ساحقاً في صناعات «الثلاثية الجديدة»، مثل: مكونات الطاقة الكهروضوئية، وبطاريات الليثيوم، وسيارات الطاقة الجديدة، بل بدأت أيضاً بتشكيل مزايا تنافسية دولية جديدة في مجالات الرقائق والإلكترونيات الدقيقة، والمعلومات الكمّية، والذكاء الاصطناعي، والطب الحيوي، والطاقة الجديدة، وغيرها.

حالياً، بلغت حصة صادرات المنتجات الكهروميكانيكية في الصين 63% للمرة الأولى، وشهدت بنية صادرات المنتجات الجديدة تغيراً واضحاً. فمن الاعتماد السابق بصورة رئيسية على تصدير السلع الاستهلاكية التقليدية، مثل: المنسوجات والملابس، والحقائب، والأحذية والقبعات، والألعاب، أخذت الصادرات تميل باستمرار نحو المنتجات عالية التكنولوجيا، والمنتجات الخضراء، والمنتجات الرقمية. من هذه الزاوية، جاءت نتائج الحرب التجارية الصينية الأمريكية مختلفة تماماً عن توقعات الغرب السابقة. فهي لم تقطع زخم التطور السريع للصين، ولم تعرقل تطور التجارة والاستثمار، والتكنولوجيا والصناعة، ودائرة الأصدقاء والنفوذ في الصين. وقد أثبتت الوقائع أن اقتصاد الصين وتجارتها أصبحا أقوى كلما خاضا الحرب التجارية.

فرضت أمريكا على الصين في مجالات الاقتصاد والتجارة والصناعة والتكنولوجيا والمال والعسكر عقوبات وضغوطاً واحتواءً شاملاً واختارت معظم دول العالم اتباع الاستراتيجية الأمريكية

بناء على ذلك، يمكننا أيضاً أن نشكل رؤية أساسية واضحة للمستقبل القريب للمنافسة في العلاقات الصينية الأمريكية: أي إن الدولتين الكبيرتين، الصين وأمريكا، لا تستطيع أي منهما إسقاط الأخرى. لا يمكن للصين أن تسقط أمريكا كلياً في مجالات الاقتصاد والتجارة، والصناعة، والتكنولوجيا، والمال، ولا تستطيع أمريكا كذلك أن تسقط الصين في هذه المجالات. لذلك فإن جوهر المنافسة بين الطرفين هو التنافس في قدرة كل منهما على توجيه السكين إلى الداخل، وحل التناقضات والمشكلات الداخلية في بلده.

بما أن الصين دولة ذات حجم سكاني هائل، فإن المعنى الأول للتحديث الصيني يمكن توسيعه ليعني دولة حديثة ذات حجم سكاني هائل، وحجم اقتصادي هائل، وحجم انفتاح هائل، وكيفية إدارة العلاقة بين البلد والعالم. أما الاستراتيجية التي تقدمها الصين لمواجهة ذلك، فهي بناء نمط تنموي جديد، يتضمن ثلاث نقاط أساسية.

الأولى: هي تقوية الدورة الداخلية الكبرى، وتوسيع السوق المحلية الكبرى، وتحسين آليات التحفيز، وتحسين قوة النمو الداخلي، ومواصلة رفع كفاءة المدخلات والمخرجات.

الثانية: هي تحسين الدورتين الداخلية والدولية. في ظل خلفية مناهضة العولمة، واشتداد الصراعات الجيوسياسية، وتصاعد المنافسة بين الدول الكبرى، كيف يمكن تحسين نموذج تطور الدورتين؟ هل نواصل دفع العولمة القائمة على القواعد المتعددة الأطراف ومن الأعلى إلى الأسفل، أم ندفع بناء عولمة قائمة على الشمول والمشاركة ومن الأسفل إلى الأعلى؟ هذه قضية بالغة الأهمية تواجه الصين.

الثالثة: هي تنمية مزايا جديدة للمشاركة في المنافسة والتعاون الدوليين في ظل الوضع الجديد. يحتاج النمط الصيني إلى استكشاف تحديث ذي حجم سكاني هائل، وحجم اقتصادي هائل، وحجم انفتاح هائل.

حالياً، أصبحت الآسيان الشريك التجاري الأول للصين، ونمو التجارة الثنائية ملحوظ، لكن خلف التعاون مخاطر كامنة. فاليوم، عندما توقع أمريكا اتفاقيات تجارية مع الآسيان

تُدير الصين علاقتها بالعالم؟

ودول أخرى، تُدرج عموماً بنوداً مسمومة، وهدفها الأساسي هو «إزالة الصين». في هذا الوضع، على الصين من جهة أن تواصل تحسين نموذج تطور الدورتين، وأن ترسخ علاقات التعاون التجاري والاستثماري مع الآسيان. من جهة أخرى عليها تجنب المخاطر والتحديات التي تجلبها الجغرافيا السياسية.

منذ الجائحة، لاحظنا أن الدول الصناعية الغربية المتقدمة، بصورة عامة، شهدت انخفاضاً كبيراً في كفاءة الإنتاج. وقد برز هذا الاتجاه بصورة أكبر في الصراع الروسي الأوكراني، وفي وضع الصراعات في منطقة الشرق الأوسط هذا العام. إن أمن الطاقة وأمن سلاسل الإمداد اللذين تحدث عنهما الغرب طويلاً لم يتحسنا بصورة واضحة، بل بقي الغرب، بسبب صدمات الطاقة ومختلف المشكلات الداخلية، عاجزاً عن التخلص من ظل التضخم. كما سرّعت أزمة الطاقة تحول بنية الطاقة العالمية نحو الطاقة الجديدة. هل فتحت هذه السلسلة من المشكلات فرصة تنموية جديدة تماماً لصادرات «الثلاثية الجديدة» الصينية في الطاقة الجديدة؟ وهل تمتلك الشركات الصينية أملاً في رفع الأسعار وخلق قيمة مضافة أعلى؟ وعلى هذا الأساس، ما المساحة المتاحة لترقية سلسلة صناعة الطاقة الجديدة في الصين؟

أولاً: لقد انتهت الفترة الرومانسية لانفتاح سلاسل الإمداد العالمية. لقد كانت العولمة الفائقة منذ عام 1990 أكثر الفترات انفتاحاً في تاريخ البشرية، لكن مع اندلاع الأزمة المالية الدولية في عام 2008 كنقطة تحول، حلت إعادة التصنيع إلى الداخل، والتصنيع القريب، والتصنيع لدى الأصدقاء، محل نظام التصنيع العالمي السابق. ولا سيما أن السياسات الصناعية الجديدة، والسياسات الحمائية الجديدة، وإجراءات المنافسة بين الدول الكبرى في الدول المتقدمة الرئيسية زادت بدرجة كبيرة. في عام 2010 كان عدد السياسات الصناعية العالمية 34 سياسة، وبلغ في عام 2021 عدد 1594 سياسة. وبحسب إحصاءات «الإنذار التجاري العالمي»، زادت السياسات الصناعية العالمية الجديدة في عام 2025 بنسبة 262 % مقارنة بعام 2019، وطُرحت في عام 2025 وحده 5033 سياسة.

ثانياً: تُعيد الثورة التكنولوجية الجديدة والتحول الصناعي تشكيل بنية سلاسل الإمداد العالمية. فقد خفضت ثورة تكنولوجيا المعلومات التي بدأت عام 1990 تكاليف الاتصالات والنقل، ودفعت تحول اللوجستيات المتكاملة العالمية، ونظام إدارة سلاسل الإمداد الحديثة القائم على تقسيم العمل الدولي في مراحل الإنتاج، وأنتجت نمط الإنتاج المعولم. ودخلت شبكة سلاسل الإمداد الصينية ضمن ثلاث شبكات إنتاج كبرى في العالم، كما أن قدرة التجارة الصينية على الإشعاع وتغطية سلاسل الإمداد العالمية تفوق قدرة أمريكا بنحو 10 نقاط مئوية، وتحتل المرتبة الأولى. لكن الثورة التكنولوجية الجديدة والتحول الصناعي يقومان على تقنيات وصناعات الثورة الصناعية الرابعة، مثل: الذكاء الاصطناعي.

لكن ما الأشكال المحتملة لسلاسل الإمداد العالمية في المستقبل؟

الشكل الأول: هو تشكل نظامين متوازيين كبيرين لسلاسل الإمداد بين الصين وأمريكا. فسلسلة الإمداد العالمية التي تبنيها الصين تُظهر خصائص «إزالة أمريكا»، أما سلسلة الإمداد العالمية التي تقودها أمريكا فتُظهر خصائص «إزالة الصين».

حالياً، تواجه كثير من الشركات ورواد الأعمال من الجيل الجديد في الداخل هذه المعضلة: إذا أرادت الشركة الذهاب إلى الدول الغربية للتموضع، فعليها أن تتحول إلى شركة عالمية، أما إذا احتفظت بهويتها الصينية المحلية، فستُجبر على إزالة أمريكا على مستوى سلسلة الإمداد.

هذا ليس خياراً ذاتياً يتخذه أصحاب المواهب والشركات المحلية في الابتكار العلمي والتكنولوجي، بل هو تسوية سلبية تفرضها البيئة الجيوسياسية. وبالمثل، تواجه الشركات العابرة للقوميات في العالم المعضلة نفسها. فهي مضطرة إلى الامتثال لقواعد الاختصاص الأمريكي طويل الذراع، ومجاراة عمليات «إزالة الصين». لكن كيف يمكنها في الوقت نفسه تثبيت حصتها في السوق الصينية؟ كيف يمكن حل هذه الصعوبة؟

الشكل الثاني: هو أن تتشكل سلاسل الإمداد في نمط متعدد. فبعض الاقتصادات المتوسطة تحاول التجمع لبناء نظام سلاسل إمداد «يزيل أمريكا» و«يزيل الصين» في الوقت نفسه. ومن بين التصورات في هذا الاتجاه دفع الاتحاد الأوروبي وأعضاء اتفاقية الشراكة الشاملة والتقدمية عبر المحيط الهادئ «CPTPP» إلى العمل معاً، لتشكيل وضع تتحالف فيه القوى المتوسطة وتتجمع.

ما يزال المنطق العميق لهذا الاتجاه هو اعتبارات أمن سلاسل الإمداد. فالقوى المتوسطة تدرك أن مجرد الاعتماد على أمريكا، أو مجرد الارتباط بسلسلة الإمداد الصينية، يحمل مخاطر غير صغيرة. لذلك تختار ببساطة الالتفاف حول القوتين الكبيرتين: الصين وأمريكا، وتختار التحالف والتجمع بين القوى المتوسطة نفسها. وبمجرد أن تشكل القوى المتوسطة معسكراً، تظهر الأسئلة التالية: هل سيشكل الجنوب العالمي تحالفاً بين الأسواق الناشئة المتوسطة والدول النامية؟ وهل ستشكل دول المعادن والموارد الرئيسية تحالفاً مشابهاً؟ إذا بدأت مختلف الدوائر بالتحالف والانقسام، فسيتجه العالم كله إلى وضع يعمل فيه كل طرف وحده، وتكثر فيه الإمارات المتناثرة. وفي مثل هذا الوضع، من المرجح أن تتجه سلاسل الإمداد العالمية أكثر نحو المحلية، والإقليمية، والتكتلية.

الشكل الثالث: هو الفوضى الكاملة في سلاسل الإمداد العالمية. قد يحدث ذلك نتيجة حرب واسعة النطاق، أو نتيجة صراع أمني غير تقليدي واسع النطاق، أو نتيجة أزمات مالية، أو نقدية أو تقنية أو مرضية. كل فاعل مشارك في سلسلة الإمداد سيعمل على تعظيم مصالحه، وفي الوقت نفسه سيحوّل موقع ودور مزاياه الوطنية داخل سلسلة الإمداد إلى سلاح، ويمارس الابتزاز المتبادل مع الآخرين. وبعد الاضطراب الكامل في نظام سلاسل الإمداد العالمية، قد يتكرر مشهد الحربين العالميتين اللتين اندلعتا بين عامي 1914 و1945، وقد تتكرر صدمات القطاعات التي سببتها أزمتا النفط بين عامي 1973 و1991، وقد تحدث فوضى لم يشهدها التاريخ من قبل.

بناء على هذه الخلفية، تحتاج الصين إلى تقييم وتخطيط حذرين لمسارات ومواقع التطور المستقبلية لسلاسل الإمداد في المجالات الرئيسية. هذا يتطلب من الصين مواصلة الجهد لبناء آليات وقدرات التنسيق الصناعي الداخلي، وتنسيق الصادرات، وتنسيق الخروج إلى الخارج، من أجل تجنب الآثار السلبية والصدمات المفاجئة الناتجة عن فوضى سلاسل الإمداد العالمية إلى أقصى حد ممكن.

على المستوى الاستراتيجي، على الصين أن تتحول إلى رؤية دولة كبرى، لتنمية مزايا جديدة للمشاركة في التعاون والمنافسة الدوليين في ظل الوضع الجديد. ومن بين الأمور الأكثر إلحاحاً أن آلية تحفيز التجارة في بلادنا تحتاج إلى إصلاح مؤسسي عميق نسبياً، ينتقل من نموذج خارجي موجه نحو التصدير إلى نموذج منفتح ذي توجه محايد. ويشمل إصلاح آلية تحفيز التجارة أولاً ضرورة إجراء إصلاح عميق في آلية تكوين سعر الصرف وطريقة إدارة النقد الأجنبي.

أستخدم مفهوماً واحداً لتلخيص ذلك، وهو «آلية التطبيع». ما المقصود بآلية التطبيع؟

في الماضي، تأثرت الصين كثيراً بنموذج شرق آسيا، وبنمط الإنتاج الشرق آسيوي، أي أنماط التنمية الخارجية. وفي المرحلة المبكرة من الإصلاح والانفتاح، كان هذا الاختيار الاستراتيجي للاقتصاد الخارجي صحيحاً. لكن في المرحلة الحالية، لا يمكن لنمط التحديث الصيني الاستمرار في نمط الاقتصاد الخارجي الموجه نحو التصدير، فهذه استراتيجية انفتاح للاقتصادات الصغيرة، وليست استراتيجية انفتاح لدولة كبرى. وفي المستقبل، يجب أن تبدأ استراتيجية الانفتاح الخاصة بالدول الكبرى بتأسيس رؤية عالمية، وأن تقوم على حل جيد لعلاقة الصين بالعالم.

تاريخياً، عدلت الصين السياسات ذات الصلة مرات عدة. ففي عام 2007 خفضت الصين معدل استرداد ضريبة الصادرات في التجارة الخارجية من 11%، و13%، و17 % إلى 3%، و6%، و9%. وكان هدف الخفض تقليل الفائض التجاري، وكبح صادرات المنتجات كثيفة الطاقة، وعالية التلوث، والمرتبطة بالموارد، ورفع القيمة المضافة للتجارة الخارجية.

لكن المؤسف، أن تعديل آلية تحفيز التجارة الخارجية ونمط النمو في عام 2007 اضطر إلى التوقف بسبب اندلاع أزمة الرهن العقاري الأمريكي، وانتشار الأزمة المالية العالمية في عام 2008، ولم يكن أمام معدلات استرداد الضريبة التي خُفضت سابقاً إلا أن تعود إلى الارتفاع. وبالاستناد إلى التجارب السابقة، فإن إصلاح آليات تحفيز التجارة الخارجية هذه المرة في سعر الصرف، والأسعار، والضرائب، والأموال، يجب ألا يتعجل النتائج، بل ينبغي دفع تعديل سعر صرف الرنمينبي، وخفض معدلات استرداد ضريبة الصادرات، وسلسلة الإصلاحات الداعمة، بصورة تدريجية ومستقرة.

على المستوى الاستراتيجي على الصين أن تتحول إلى رؤية دولة كبرى لتنمية مزايا جديدة للمشاركة في التعاون والمنافسة الدوليين في ظل الوضع الجديد

كارثة الفرات: الطبيعة تثور ضدّ الأنانية الإقليمية والإهمال الداخلي

شهد نهر الفرات في أواخر أيار المنصرم «2026» فيضاناً مفاجئاً وكارثياً على سورية، لم تشهد له المنطقة مثيلاً منذ عقود. وما جرى ليس «كارثة طبيعية» تخلو من المسؤولية البشرية. فرغم وجود ظرف طبيعي يتعلّق بغزارة الأمطار وذوبان الثلوج، لكن عدداً من العوامل البشرية تضافرت في المسؤولية، من أنانية القرار التركي بعدم تشارك المعلومات مع سوريا والعراق إلّا بعد إطلاق الكارثة بفتح بوابات مفيض سد أتاتورك، مما أدى إلى تدفق يصل إلى 2000 متر مكعب في الثانية من المياه نحو الأراضي السورية، وصولاً إلى الأولويات المختلّة اختلالاً خطيراً للسلطات السورية تجاه ما ينبغي البدء بإصلاحه في البلد الهش، وإهمال البنى الحيوية كالسدود والجسور وتسريح آلاف العمّال والكفاءات العلمية والهندسية والخبرات، والتركيز المفرط على الاستعراضات الترفيّة. هذا المقال يجمع معلومات وردت في تقارير علمية وصحفية عربية ودولية عن مخاطر السدود المتقادمة، ويبرز ضرورة تعاون إقليمي يحترم سيادة وأمن بلداننا في غربي آسيا والشرق العظيم، التي جمعتها الطبيعة وتآخي شعوبها وحضاراتها العريقة وفرّقتها قوى الاستعمار، وأعوانه، من الأوروبي والأمريكي إلى الكيان المحتل.

■ إعداد: د. أسامة دليقان

عندما وصلت موجة المياه إلى الأراضي السورية، لم تكن هناك مهلة كافية. ارتفع منسوب نهر الفرات فجأة إلى أكثر من مترين فوق معدله الطبيعي، مما اضطر السلطات السورية إلى اتخاذ قرار نادر وخطير بفتح بوابات سد الفرات «سد الطبقة» لأول مرة منذ ثلاثة عقود. لكن ذلك لم يمنع وقوع الخسائر الفادحة. فغمرت المياه العشرات من القرى والبلدات في محافظتي دير الزور والرقة، مما أدى إلى تدمير آلاف الهكتارات من الأراضي الزراعية التي تُعتبر سلة غذاء سورية. كما تسببت السيول بانهيار البنى التحتية الحيوية؛ حيث توقفت محطات الضخ عن العمل، وانقطعت مياه الشرب عن مئات الآلاف، وتضررت شبكات الكهرباء، مما أثر على المستشفيات والمدارس والمراكز الصحية. واضطر الآلاف من العائلات إلى النزوح بشكل عاجل، تاركين منازلهم وممتلكاتهم للطين والمياه. مما كشف تراكم الهشاشة والإهمال في منظومة إدارة الموارد المائية في سورية عبر عقود واستمراره رغم تغيّر السلطات، وكذلك كشف تبعات خطيرة للقرارات الأحادية الجانب من دولة المنبع، تركيا.

لماذا فتحت تركيا مفيضات سد أتاتورك؟

سد أتاتورك هو العمود الفقري لمشروع جنوب شرق الأناضول التركي «GAP»، ويعد من أضخم السدود في العالم بسعة تخزينية تصل إلى 48 مليار متر مكعب. لكن بحسب تحليلات وبحوث منشورة، فإن هذا السد العملاق قد يتحول إلى قنبلة بيئية موقوتة.

الدكتور العراقي رمضان حمزة، حذّر في مقال كتبه في المنتدى العراقي للكفاءات «2023» من أن سدّ أتاتورك قد يكون «الأخطر في العالم»، مشيراً إلى أن أساساته الجيولوجية تقع على صخور كلسية قابلة للذوبان، مما يجعله عُرضة لخطر الانهيار، ولذلك تلجأ تركيا إلى عدم تخزينه بأكثر من نصف طاقته الاستيعابية كإجراء احترازي.

لكن ما الذي حدث في أيار 2026؟ يرجح الخبراء أن تركيا فتحت بوابات المفيض بشكل مفاجئ بدافع الخوف والذعر؛ حيث إنّ التغيرات السريعة والمفاجئة في مستويات المياه خلف السدود الضخمة يمكن أن تولّد هزّات أرضية تسمّى «مُحتَثَّة» «نشاط زلزالي ناتج عن فعل بشري»، مما يهدد استقرار السدّ ذاته. ولذلك فتحت تركيا البوابات لإنقاذ سد أتاتورك من الانهيار، حتى لو كان الثمن إغراق جارتها سورية.

وأكّد وزير الطاقة السوري أن الإنذار التركي بفتح البوابات وصل متأخراً جداً. وكان ذلك بعد أن دخل الفيضان بالفعل يومه الثالث. هذا السلوك يعكس غياباً خطيراً للتنسيق بين دول المنبع والمصب، وأيّ عاقل ومترفّع عن التعصُّب القومي من أيّ طرف، سيدرك ببساطة بأنها معادلة خاسرة للجميع، اقتصادياً وسياسياً. حيث تتكبد سورية والعراق خسائر بمليارات الدولارات نتيجة تلف المحاصيل والبنية التحتية. وسياسياً، يؤدي غياب التعاون إلى إثارة التوترات والشكوك والاتهامات باستخدام المياه كسلاح حرب «سواء بالتعطيش أو الإغراق» مما يزيد في زعزعة المنطقة بأكملها.

وتوثق تقارير دولية أن الأكاديميين السوريين النازحين أصبحوا أصواتاً غير مسموعة وأنّ سورية فقدت عقولاً كانت قادرة على تقييم المخاطر ووضع خطط الطوارئ

هل ما زال سد الطبقة آمناً؟

إذا كان سد أتاتورك يثير القلق، فإن حالة سد الطبقة «الثورة» على الفرات في سورية لا تقل خطورة، بل ربما تكون أكثر إلحاحاً. تم افتتاح هذا السد في عام 1973، بعد بنائه بمشاركة 1000 خبير ومهندس سوفييتي وآلاف العمّال السوريين. ولكنه من جهة تجاوز الخمسين عاماً، وهو العمر الاستثماري الافتراضي للسدود الكبيرة من هذا النوع، ومن جهة ثانية حدثت تغيّرات في النهر وجريانه بعد إنشاء سدّ أتاتورك عام 1983.

وبحسب تقرير نُشر في صحيفة «الشرق الأوسط» «تموز 2021» فإن نصف السدود حول العالم تتطلب إصلاحات واسعة، وقال التقرير آنذاك إنّ سد الفرات السوري هو مثال حي على ذلك، فالبنى الخرسانية تتآكل، والبوابات المعدنية يعلوها الصدأ، والطمي يملأ بحيرة السد مما يقلل قدرته التخزينية والتحكم في الفيضانات. يُقارن هذا الوضع بالسدود العراقية، حيث يتم اتباع نهج الصيانة الدورية عبر «الحَقن الجيوتقني» لإصلاح الشقوق ومنع التسربات، وهو إجراء ضروري كل 10 سنوات تقريباً لضمان السلامة وعدم التسريب «عبر حفر آبار عميقة داخل جسم السد نفسه أو عند أقدامه، وصولاً إلى الطبقات الصخرية الأساسية، ثم ضخ مادة إسمنتية خاصة بضغط عالٍ جداً».

لكن يضافُ إلى ذلك الأضرار الحربية التي تعرض لها سدّ الفرات السوري، بسبب الاعتداءات الجوية التي شنها طيران التحالف الدولي بقيادة واشنطن على منطقة السد، وأصاب قصف التحالف منظومة صرف المياه الحيوية، مما عطل قدرة السد على خفض منسوب البحيرة عند الحاجة. كذلك المعارك مع تنظيم داعش التي أدت عام 2017 إلى خروج السد عن الخدمة بشكل كامل لبعض الوقت. ورغم الإصلاحات الطارئة التي تمت في حينه، إلا أنه لا توجد تقييمات مستقلة وموثّقة حول الأضرار طويلة الأمد، وهذا يثير التساؤل حول مخاطر بنيوية تشكل خطراً وقد لا تكون مكشوفة حتى الآن. وبالتالي إذا بقي السد دون إعادة تقييم علمي وتأهيل شامل قد يصبح قنبلة موقوتة فوق رؤوس الملايين.

واجب سورية الوطني: إعادة الخبرات والعقول إلى العمل

في خضم الكارثة، يبرز سؤال جوهري: أين هم الخبراء السوريون؟ لقد تسببت 15 عاماً من الحرب في نزوح أكثر من 6،8 مليون سوري، وكان من بينهم نخبة من المهندسين المدنيين، والهيدرولوجيين «علماء المياه» والخبراء البيئيين. وتوثق تقارير دولية «مثل Review FM، 2025» أن الأكاديميين السوريين النازحين أصبحوا «أصواتاً غير مسموعة» وأنّ سورية فقدت عقولاً كانت قادرة على تقييم المخاطر ووضع خطط الطوارئ. ولذلك يصبح الاحتفاظ بمن تبقّى من عقول وخبرات وسواعد قادرة على العمل داخل البلد واجباً أكثر إلحاحاً، وعلى الحكومة السورية أن تتحمل مسؤوليتها المباشرة في هذا الملف الذي يمسّ الأمن القومي، مما يقتضي الوقف الفوري لسياسة تسريح الكفاءات والخبرات من مؤسسات الدولة والجامعات، وإعادتهم فوراً إلى العمل، وإطلاق مبادرة وطنية لإعادة استقطاب المهندسين والعلماء السوريين المغتربين والاستفادة من خبراتهم، وتشكيل هيئة وطنية مستقلة لإعادة تقييم سلامة السدود بواسطة خبرات محلية وكذلك خبرات دولية بشرط أن تقدم مساعدة حقيقية وليس مشاريع وهمية أو استغلالية. ويجب أيضاً العمل الدبلوماسي لإنشاء نظام إقليمي للإنذار المبكر وخاصةً مع تركيا والعراق، يتجاوز الخلافات السياسية، لأن المياه لا تعرف الحدود.

إن فيضان الفرات الأخير لم يكن مجرد تحذير عابر، بل كان جرس إنذار مدوّ. والاستمرار بإهمال سلامة السدود والجسور والبنى التحتية الحيوية، وغياب التنسيق الإقليمي، وسياسة تهميش الكفاءات والأيدي والعقول العاملة الوطنية وحرمانها من حقوقها، وتعطيلها عن الإنتاج وإعادة إعمار البلاد، لن تؤدي سوى إلى المزيد من الكوارث الإنسانية التي قد تتجاوز كلّ ما شهدناه في بلدنا حتى الآن.

كيف تحوّلت الحرب على إيران إلى محفّز لتغيير النظام العالمي

لم تصل المفاوضات الجارية حول الملف الإيراني إلى أي نتيجة تذكر، وتستمر حتى اللحظة حالة من الغموض، إذ تخرج تصريحات متناقضة ولم يعد مستغرباً أن تنقل وكالات الأنباء أخباراً متضاربة أكثر من مرة في اليوم الواحد. لكن هل هذا الوقت المهدور مجاني؟ من يستفيد منه وبماذا بالتحديد؟

■ علاء أبوفرّاج

تتمسك واشنطن بإطار عام حول المفاوضات تصرّ من خلاله على ربط الملفات بعضها ببعض، وتظهر ممانعة شديدة بخصوص فصل الملف النووي عن المفاوضات الجارية، بينما تتمسك إيران في المقابل بفصل الملفات وتبدو غير مستعدة لأكثر من تقديم تعهد شفهي بالدخول في مفاوضات لاحقاً. من جانب آخر، تحاول واشنطن أن تستبدل بالمكاسب المباشرة وعوداً لا يمكن الوثوق بها، إذ ظهرت طروحات مثل إنشاء «صندوق استثمار وإعادة إعمار» بقيمة 300 مليار دولار! طهران لا ترى أي ضمانة في وعود كهذه وتطرح رفع العقوبات وتحرير الأصول المجمدة فوراً، ذلك إلى جانب إصرارها على أن أي اتفاق يجب أن يشمل الجبهة اللبنانية، بل هناك تأكيدات أن إيران تصر على وقف إطلاق نار في المنطقة كلّها ومن ضمنها الأراضي المحتلة في فلسطين. وهذا ما أكده البروفيسور محمد ميراندي المقرب من دوائر صنع القرار الإيرانية والعضو في الوفد المفاوض، إذ قال: «لن نقبل بأي اتفاق ما لم يشمل المجتمعات الفلسطينية واللبنانية، وذلك لضمان وقف الإبادة الجماعية في غزّة».

آثار الانتظار...

كان من الواضح خلال شهور الحرب أن التركيز الأكبر لم يكن ينصبُ على إيران فحسب، بل على كامل المنطقة، فحربٌ كهذه لن تكون محدودة التأثير. وإن كان من البديهي القول إنّ آثارها ستشمل الإقليم كلّه، يظل من الضروري القول إنها بدأت تترك آثاراً أوسع بكثير تمتد إلى العالم كلّه، يظهر منها على السطح تلك ذات الجانب الاقتصادي من زيادة أسعار خامات الطاقة وغيرها من السلع الحيوية.

هل خسارة هذا الوقت والمماطلة من مصلحة الولايات المتحدة؟ الجواب البديهي هو أن ما يجري يضر بمصالحها، لكنها في الوقت ذاته لا تستطيع فرض شروطها، وبالتالي إنْ أرادت الخروج ستكون مضطرة إلى القبول بجزء كبير من شروط إيران وبالتالي ستخسر. بينما في الوقت الحالي تماطل واشنطن وتحاول زيادة الضغط وخلط الأوراق أملاً في أن تحدث انكسارات إما داخل إيران أو من خلال المنطقة المحيطة.

لكنَّ لهذا السؤال جانباً آخر، وهو في إيران، وتحديداً في فهم على ماذا تستند طهران في موقفها هذا؟ وهنا يمكن أن يتشعّب الجواب كثيراً، لكن من الواضح أن إيران ترى أنها لم تخسر المعركة عسكرياً، وأن واشنطن هي من فشلت في تحقيق أهدافها، وهو ما يقود بشكل بديهي إلى موقف تفاوضي قوي. وتدرك طهران أيضاً أن أي تنازل في هذه المرحلة سيكون له تداعيات كبيرة في داخل إيران نفسها، فالخروج بنصر ومكاسب سياسية واقتصادية يمكن أن يعالج مشاكل كبيرة في الداخل، وهذا مسألة ملحّة وضرورية.

ماذا عن دور إيران الأوسع؟

عملت إيران خلال سنوات على تثبيت نفسها قوةً إقليميةً، وترى اليوم أن هذا المركز بات مضموناً، بل وتعترف به فعلياً كل القوى الإقليمية الأخرى الموجودة في المنطقة. لكن إيران ترى أنها تملك قاعدة اقتصادية كبيرة وحقيقية وقوة عسكرية بالإضافة إلى موقع استراتيجي يجعل منها جسراً حقيقياً بين شرق آسيا وغربها، ويضعها في موقع حاسم بالنسبة لمضيق هرمز الاستراتيجي. ولذلك ترى إيران أن خروجها منتصرةً يعني أنها ستكون صاحبة دور رائد وتأثير على المستوى العالمي. ولذلك يبدو هذا الوقت بالنسبة لإيران وقتاً ثميناً لا ضائعاً، ففي أثناء المفاوضات مع الجانب الأمريكي هناك اتصالات جارية ودون انقطاع مع أطراف أخرى منها الصين وروسيا كقوى دولية، بالإضافة إلى اتصالات مع باكستان وتركيا والسعودية ومصر، لتكون بذلك على سكة واضحة لا ينصب اهتمامها فقط على ما يجري في المفاوضات وما يمكن إحرازه هناك –رغم أهمية ذلك– بل تركز أيضاً على ما الذي يجب فعله في الدائرة الأوسع، وما هي التفاهمات التي يجب أن تنجَز، وكيف يمكن أن تكون خارطة الطريق للمرحلة القادمة.

الصين وروسيا في الخلفية

إن إيران لا تستطيع فعلياً أن تقرر منفردة ما الدور الذي تودُّ تأديته، فالمسألة لا تنحصر بما تملك من مقدرات بل ترتبط أيضاً بقبول اللاعبين الآخرين لهذه الأدوار. ونحن نعلم أن إيران وروسيا والصين عملوا خلال سنوات على تطوير العلاقات فيما بينهم وتحديداً في جانبها الاستراتيجي، وكان من الواضح أن هذا الثلاثي يدرك أهمية ما يمكن أن ينتج من تعاونٍ فيما بينهم، ولذلك عملوا بهدوء طوال سنوات واستطاعوا بالفعل الوصول إلى أرضية مشتركة. ويمكن إدراك ذلك من خلال الانتباه إلى أن معظم الطروحات الإيرانية تبدو مقبولة في بكين وموسكو، بل إن إيران تعمل عسكرياً وسياسياً على فرض الرؤية الروسية والصينية للأمن في منطقة الخليج، لنكون أمام عمل منسق واستراتيجي.

وما يثير الانتباه أيضاً أن شكل المواجهة الحالي وما يمكن أن ينتج عنه بالمعنى العسكري والاقتصادي والسياسي يحتاج أيضاً إلى استعدادات كبيرة، وهو فعلياً ما جرى العمل عليه طوال سنوات ماضية، ويمكن في هذا السياق عرض عدد من الأمثلة، مثل قرار الصين بتخزين احتياطيات نفطية كبيرة جداً والتي تظهر اليوم كما لو أنها استعدادٌ مسبق لهذا السيناريو بالتحديد.

إن استعدادات قوى مثل روسيا والصين خلال السنوات الماضية سمحت أيضاً ببناء بنية تزيد من قدرتهم على التعامل مع مخاطر عالية وتقلبات في القطاعات المالية والاقتصادية العالمية

إن استعدادات قوى مثل روسيا والصين خلال السنوات الماضية سمحت أيضاً ببناء بنية تزيد من قدرتهم على التعامل مع مخاطر عالية وتقلبات في القطاعات المالية والاقتصادية العالمية. ففي الصين مثلاً أصدرت قانوناً في 2021 باسم «قواعد مكافحة التطبيق غير المبرر للتشريعات الأجنبية خارج الحدود الإقليمية» الذي يمكن من خلاله تطبيق قيود قانونية على الشركات الصينية تمنع بموجبها وبشكل قانوني الامتثال للعقوبات الغربية والأمريكية تحديداً. لكن هذا القانون ظل يُستخدم بشكل تحذيري ولم يُطبّق في سابقة إلّا أثناء الحرب الحالية، حيث أصدرت الصين أوامر تنفيذية واضحة لخمس شركات تعمل في قطاع النفط تقضي حرفياً بـ«عدم الاعتراف» بالعقوبات، مع التهديد بعقوبات إدارية ومالية داخل الصين لمن يمتثل للقانون الأجنبي!

وفي هذا السياق ينبغي الإشارة إلى أن هذا القانون لم يكن بالإمكان تطبيقه قبل سنوات قليلة، وذلك ببساطة لأن الصين وشركاءها لم يكن لديهم أي بديل جدي وموثوق عن الأنظمة المالية الغربية. وبالتالي، إن عدم امتثال الشركات الصينية للعقوبات يعني خطر الحظر على نظام مثل SWIFT، واليوم يظل خطر هذا الحظر قائماً لكن الفرق أن البدائل موجودة وتعمل.

إن الحرب الحالية، ورغم خطورتها، إلا أنها جاءت بعد سنوات من التحضيرات والاستعداد داخل إيران وفي الإقليم ومن قبل القوى الصاعدة في العالم. إن حرباً كهذه تعمل اليوم كمحفز جدي لتغيير وتفكيك القواعد الأمريكية التي حكمت العالم خلال عقود مضت. وإن كانت هذه التغييرات قائمة بالفعل، إلا أنها اليوم تتسارع مدفوعة بنتائج الحرب، فكل الأطراف كانت تنتظر لحظة كهذه وأعدت لها منذ زمن، وهو ما يفسر الهدوء الإيراني والروسي والصيني.

تحالف الاستقرار... أبعاد القمة الصينية الباكستانية 2026

تكتسب زيارة رئيس الوزراء الباكستاني إلى الصين في أيار 2026 أهمية استثنائية، ليس فقط كونها تأتي بالتزامن مع الذكرى الـ75 للعلاقات الثنائية الدبلوماسية بين البلدين، بل لأنها تؤسس لنمط تحالف أكثر واقعيةً وتأثيراً. ففي الوقت الذي تحبس فيه المنطقة أنفاسها ترقباً للتحولات الجيوسياسية، حملت الزيارة إجابة حاسمة حول طبيعة التحالف الصيني الباكستاني. وخلف الأبواب المغلقة، لم يكن رئيس الوزراء الباكستاني يبحث فقط عن صفقات تجارية، بل كان يضع مع القيادة الصينية اللمسات الأخيرة لدور إقليمي جديد لإسلام أباد، حيث خرجت بثقل جديد يتجاوز حدودها الإقليمية ليرسم ملامح دور مشترك مع التنين الصيني.

■ حلا الحايك

بالتزامن مع الذكرى الخامسة والسبعين لإقامة العلاقات الدبلوماسية، بدأت زيارة رئيس الوزراء الباكستاني شهباز شريف إلى الصين والتي استمرت أربعة أيام أواخر أيار الجاري، بدعوة من نظيره الصيني لي تشيانغ. ولم تكن لقاءات بكين واللقاءات في مقاطعة تشجيانغ مجرد بروتوكول، بل شهدت توقيع صفقات واتفاقات تعاون ضخمة بين شركات البلدين بقيمة 1,22 مليار دولار خلال مؤتمر الأعمال المشترك في مدينة هانغتشو. وجمعت اللقاءات رئيس الوزراء الباكستاني بممثلي عمالقة التكنولوجيا والطاقة الصينية، مثل شركة «شينغ هو نينغ يوان كي جي» لتكنولوجيا الطاقة، و«سي أي تي إل» المتخصصة ببطاريات السيارات الكهربائية، و«ستار تشارج» لبنية الشحن، ومجموعة «علي بابا» الرائدة، إلى جانب شركة «شيوتشنغ» للصناعات الدوائية.

وكان أحد الأهداف الأساسية للاجتماعات المكثفة قيادة تحول استراتيجي ينقل علاقات البلدين من مشاريع البنية التحتية التقليدية وطاقة الموانئ –التي ركز عليها الممر الاقتصادي الصيني الباكستاني منذ توقيع مذكرته الأولى في 5 تموز 2013 لربط إقليم شينجيانغ بميناء غوادر– إلى مرحلة التصنيع المشترك والابتكار، وهي النسخة المحدَّثة التي تُعرف بـ«CPEC 2,0». وضمن هذا التوجه، وقّع الجانبان حزمة من وثائق التعاون ومذكرات التفاهم شملت مجالات التكنولوجيا، والذكاء الاصطناعي، والاقتصاد الرقمي، والزراعة الذكية الموجهة للتصدير. كما تم الاتفاق رسمياً على خطوتين استراتيجيتين: أولاهما إنشاء مركز صيني باكستاني مشترك للأبحاث التكنولوجية في جامعة هانغتشو، وثانيهما صياغة اتفاقية تجارة حرة ثنائية محدَّثة لتسهيل حركة البضائع.

من الاقتصاد إلى الدبلوماسية

حظي هذا الحراك الاقتصادي الضخم بغطاء سياسي رفيع صاغته «دبلوماسية رئيس الدولة» بحسب تعبير المتحدثة باسم وزارة الخارجية الصينية ماو نينغ، التي أكدت اتفاق الرئيس الصيني شي جينبينغ وشهباز شريف على تعميق «الشراكة التعاونية الاستراتيجية الصالحة في جميع الأحوال»، موضحة اتفاق الجانبين على «الدفاع المشترك بحزم عن نتائج انتصار الحرب العالمية الثانية وحماية السلام والأمن العالمي والتمسك بالعدالة الدولية». كما شدد الرئيس الصيني خلال اجتماعه بشريف على أنه ينبغي العمل على تسريع بناء «مجتمع مصير مشترك صيني–باكستاني أوثق في العصر الجديد»، وأكد دعم الصين لباكستان في «حماية استقلالها وسيادتها ووحدة وسلامة أراضيها» واستعدادها للحفاظ على «التبادلات رفيعة المستوى، وتعزيز التواصل الاستراتيجي، وتحديد المسار الصحيح لتنمية العلاقات الثنائية». بدوره، وصف شهباز شريف الرئيس الصيني بـ«صديق عظيم لكل شعوب العالم المحبة للسلام»، مشيداً بالاقتصاد الصيني الذي «حقق إنجازات باهرة حظيت باهتمام عالمي»، كما أكد التزام باكستان بمبدأ صين واحدة ودعم موقف الصين بثبات في جميع القضايا المتعلقة بمصالحها الجوهرية.

> **لم يقتصر التنسيق على النطاق الثنائي بل امتد ليشمل ملفات دولية ساخنة حيث أكد شي جينبينغ على وجوب تنفيذ التعاون الأمني على مستوى أعلى وفي مجالات أوسع للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين**

الملفات الدولية وهندسة السلام

لم يقتصر التنسيق على النطاق الثنائي، بل امتد ليشمل ملفات دولية ساخنة، حيث أكد شي جينبينغ على وجوب «تنفيذ التعاون الأمني على مستوى أعلى وفي مجالات أوسع للحفاظ على السلام والاستقرار الإقليميين». وحظيت التحركات الباكستانية في الشرق الأوسط بثقة بالغة من بكين، التي أشادت رسمياً بالروح الاستباقية لباكستان وجهودها الدبلوماسية الحثيثة للوساطة من أجل السلام في المنطقة. وبالمقابل، أعربت إسلام أباد عن دعمها الكامل للمقترحات الأربعة التي طرحها الرئيس الصيني بشأن الوضع في الشرق الأوسط والتي رأت فيها «إطاراً توجيهياً للسلام في المنطقة»، وأكد شريف استعداد باكستان «للتنسيق الوثيق مع الصين والإسهام معاً في تعزيز السلام والاستقرار العالميين». وتُرجم هذا التنسيق المشترك سريعاً عقب القمة، إذ قام وزير الخارجية الباكستاني إسحاق دار بزيارة إلى واشنطن لإجراء محادثات تتناول أحدث تطورات المفاوضات الرامية إلى إنهاء الحرب على إيران.

شراكة مستقرة في جميع الأحوال

تأتي الزيارة امتداداً لمسار تاريخي طويل تسعى من خلاله الدولتان إلى تعزيز شراكتهما الاستراتيجية ومواجهة التحديات الإقليمية والدولية المتغيرة، بالنظر إلى العمق التاريخي الذي يميز العلاقات بين البلدين، والتي تعد من أكثر الشراكات استقراراً في آسيا. تنبع الأهمية التاريخية لهذه العلاقة من عدة عوامل، أولها التقارب السياسي المبكر بين البلدين خلال فترة الحرب الباردة، حيث كانت باكستان من أوائل الدول التي اعترفت بجمهورية الصين الشعبية، وهو ما أسهم في بناء الثقة المتبادلة بين الطرفين. كما شكل اتفاق ترسيم الحدود عام 1963 نقطة مفصلية في مسار هذه العلاقة، إذ نجح الجانبان في حل خلافاتهما الحدودية سلمياً، الأمر الذي عزز التعاون السياسي والأمني بينهما. وبحسب مصادر، فقد وضع هذا الاتفاق الأساس لما أصبح لاحقاً شراكة استراتيجية طويلة الأمد. كما أن العلاقة استندت أيضاً إلى الروابط التاريخية القديمة عبر طريق الحرير والتبادل الثقافي والديني بين المنطقتين. وفي العقود اللاحقة، ازدادت أهمية هذه العلاقات مع تعاون البلدين في الملفات الإقليمية والدولية، إضافة إلى الدور الاقتصادي المتنامي الذي تجسد في «الممر الاقتصادي الصيني–الباكستاني» الذي عزز مكانة باكستان كشريك محوري في مبادرة الحزام والطريق، فيما وفرت الصين دعماً اقتصادياً وتنموياً مهماً لإسلام أباد.

تحالف الاستقرار «كتلة منفصلة»

في المحصلة، تثبت هذه القمة أن علاقة باكستان بالصين ليست مجرد تحالف جوار جغرافي، بل هي محور استراتيجي فاعل في المنطقة. إن حجم التنسيق الرفيع بين بكين وإسلام أباد يعكس حقيقة واضحة: باكستان لم تعد تتحرك كلاعب هامشي، إنما كشريك يمتلك القدرة –بدعم وثقة صينية– على قيادة وساطات دبلوماسية معقدة وضبط التوازنات الإقليمية، مما يجعل هذا التحالف حجر الزاوية الحقيقي لإقرار الاستقرار والتنمية في وجه العواصف الجيوسياسية المحيطة.

المنتدى الدولي الأول للأمن... روسيا في مركز القوى المؤثرة!

شكل انعقاد المنتدى الدولي الأول للأمن في موسكو بين 26 و29 أيار 2026 خطوة كبيرة في اتجاه النظام الدولي الذي تسعى روسيا لتكريسه. فالمنتدى الذي جمع أكثر من 140 وفداً من نحو 120 دولة، بينها غالبية دول إفريقيا، وشركاء روسيا في مجموعة بريكس ومنظمة شنغهاي للتعاون ورابطة آسيان ومنظمة معاهدة الأمن الجماعي، عكس بوضوح أن موسكو تعمل على بناء فضاء سياسي وأمني موازٍ للمنظومة الغربية التقليدية، مستندةً إلى شبكة متنامية من العلاقات مع دول الجنوب العالمي.

■ معتز منصور

اللافت في المنتدى لم يكن حجم المشاركة فقط، وإنما طبيعة الخطاب السياسي الذي رافق أعماله. فمنذ اللحظة الأولى، جرى تقديم الحدث باعتباره منصة للدفاع عن «العالم المتعدد الأقطاب» وعن مفهوم «الأمن غير القابل للتجزئة»، في مواجهة ما تصفه موسكو بسياسات الهيمنة الغربية والحروب الهجينة ومحاولات التدخل في الشؤون الداخلية للدول. ولهذا السبب، لم يكن غريباً أن تحمل الجلسات الأولى عناوين مرتبطة بمواجهة «الاستعمار الجديد»، والتضليل الإعلامي، ومكافحة النازية الجديدة، والحفاظ على القيم التقليدية، ليعبر عن أشكال الصراع الدائر عالمياً، متجاوزاً الشكل العسكري المباشر ليشمل الجوانب الثقافية والسياسية والاقتصادية.

في هذا السياق، يظهر المنتدى بوصفه جزءاً من النشاط السياسي والدبلوماسي الروسي المتصاعد منذ اندلاع الحرب الأوكرانية، حيث رسخت موسكو وزنها الاستراتيجي في آسيا وإفريقيا وأمريكا اللاتينية، مستفيدة من التراجع المتسارع للهيمنة الغربية ومن تنامي رغبة العديد من الدول في تنويع شراكاتها الدولية. فروسيا تدرك أن العقوبات الغربية ومحاولات العزل السياسي لا يمكن مواجهتها فقط عبر الأدوات العسكرية، بل من خلال بناء شبكات تعاون اقتصادية وأمنية وتكنولوجيَّة واسعة مع القوى الصاعدة ودول الجنوب.

ومن هنا، فإن الحضور الكثيف للدول الإفريقية في المنتدى يحمل دلالة سياسية تتجاوز البعد البروتوكولي. فمشاركة خمسين دولة إفريقية تقريباً تعكس نجاح موسكو في ترسيخ حضورها داخل القارَّة، سواء عبر التعاون الأمني والعسكري، أو عبر مشاريع الطاقة والتعدين والغذاء، أو من خلال الخطاب السياسي الذي يركِّز على رفض الإرث الاستعماري الغربي. كما أنَّ التحضير المتوازي للقمة الروسية الإفريقية الثالثة المقررة في موسكو خريف 2026 يؤكد أنَّ روسيا تنظر إلى إفريقيا باعتبارها إحدى أهم ساحات إعادة تشكيل التوازنات الدولية خلال المرحلة المقبلة. وترافق انعقاد المنتدى مع الاحتفال بيوم إفريقيا لإحياء ذكرى تأسيس الاتحاد الإفريقي في 25 أيَّار 1963، وبذلك تكون مناسبة لبحث الدول الإفريقية عن استكمال الاستقلال وكسر الهيمنة والنهب الغربي، بالإضافة إلى اجتماع البنك الإفريقي للتنمية والحديث عن التنمية المستدامة، خاصةً مع صعوبات التمويل والمشاكل اللوجستية المرتبطة بالصراعات الإقليمية، بالإضافة إلى البحث العلمي بعيداً عن المساعدات الغربية التي كانت تمثل إحدى أدوات الهيمنة وتكريس التبعية. وهذا ما يدفع الدول بشكل اضطراري للاعتماد على الموارد المحلية والقروض التي لا تخضع للضغوط السياسية والتدخل في الشؤون المحلية.

رغم أن المنتدى لا يعني بالضرورة تشكُّل تحالف دولي متماسك بقيادة موسكو إلا أنه يكشف بوضوح عن تحولات متسارعة في بنية العلاقات الدولية

التحرك الروسي الواسع

لا يقتصر التحرك الروسي على إفريقيا وحدها، بل يمتد إلى مختلف المنظمات الإقليمية والدولية التي تسعى موسكو لتعزيز التعاون والتنسيق السياسي معها. فمجموعة بريكس لم تعد بالنسبة لروسيا مجرد تجمع اقتصادي ناشئ، وإنما منصة لإعادة صياغة موازين القوة المالية والتجارية عالمياً، خاصة مع تنامي الحديث عن التبادل بالعملات الوطنية وتقليص الاعتماد على الدولار. أما منظمة شنغهاي للتعاون، فقد تحولت إلى مساحة استراتيجية لتنسيق الرؤى الأمنية والسياسية بين روسيا والصين ودول آسيا الوسطى، في وقت تتزايد فيه التحديات المرتبطة بالإرهاب والطاقة والممرات التجارية.

وفي الإطار الأوراسي، تسعى موسكو إلى الحفاظ على تماسك الفضاء السوفييتي السابق عبر منظمة معاهدة الأمن الجماعي والاتحاد الاقتصادي الأوراسي، رغم الضغوط الغربية ومحاولات اختراق بعض دول هذا الفضاء. ولذلك جاء انعقاد الاجتماعات المرتبطة بالأمن الجماعي بالتوازي مع المنتدى ليؤكد أنَّ روسيا لا تزال تعتبر الأمن الإقليمي في آسيا الوسطى والقوقاز جزءاً أساسياً من أمنها القومي.

ومن بين المؤشرات المهمة التي برزت على هامش المنتدى، الحديث الإيراني–العُماني حول آلية جديدة لعبور مضيق هرمز. فهذا النقاش يعكس كيف تحاول موسكو تحويل المنتدى إلى مساحة حوار للقضايا الجيوسياسية الحساسة، وخاصة تلك المرتبطة بالممرات البحرية والطاقة والأمن الإقليمي. كما يكشف عن دور روسي متزايد في إدارة التوازنات داخل الشرق الأوسط، في ظل استمرار التوتر بين إيران والولايات المتحدة وتغيُّر موازين القوى الإقليمية.

البدائل المرنة

وفي العمق، يمكن النظر إلى المنتدى باعتباره جزءاً من معركة أوسع تدور حول شكل النظام الدولي المقبل. فروسيا تسعى إلى ترسيخ فكرة أن الغرب لم يعد يمتلك القدرة الحصرية على إدارة المؤسسات الدولية أو تحديد قواعد الأمن العالمي، وأن هناك كتلة دولية واسعة – تسميها موسكو «الأغلبية العالمية» – باتت تبحث عن نظام أكثر توازناً وتعددية. ولهذا تحاول روسيا تقديم نفسها ليس فقط كقوة عسكرية تواجه الناتو، بل كقطب سياسي قادر على جمع دول الجنوب العالمي ضمن رؤية مشتركة تقوم على رفض الهيمنة الغربية وإعادة توزيع النفوذ الدولي، مما يحقق نظاماً عالمياً أكثر ديمقراطية وقدرة على حل الصراعات والمشاكل الدولية.

ورغم أن المنتدى لا يعني بالضرورة تشكُّل تحالف دولي متماسك بقيادة موسكو، إلا أنه يكشف بوضوح عن تحولات متسارعة في بنية العلاقات الدولية. فالدول المشاركة لا تنتمي إلى محور واحد بالمعنى الذي ترافق مع الحرب الباردة، لكنها تلتقي حول رغبة مشتركة في توسيع هامش استقلالها السياسي والاقتصادي بعيداً عن الضغوط الغربية. ومن هنا تبدو موسكو وكأنها تستثمر في لحظة دولية انتقالية، تحاول خلالها بناء شبكة واسعة من العلاقات الأمنية والاقتصادية والدبلوماسية تجعل من روسيا لاعباً مركزياً في النظام المتعدد الأقطاب الذي يتشكل تدريجياً.

وبذلك، فإن المنتدى الدولي الأول للأمن لم يكن مجرد مناسبة للنقاش الأمني، بل منصة سياسية تعكس الاستراتيجية الروسية الجديدة في إدارة الصراع الدولي: توسيع التحالفات، وتعميق العلاقات مع الجنوب العالمي، وتحويل المنظمات الإقليمية والدولية إلى أدوات لإعادة تشكيل موازين القوى العالمية في مرحلة ما بعد القطب الواحد.

«الميكروبات والإنزيمات» الغربية

ربما يكون موضع مقالنا من أكثر الحلقات صمتاً في الصناعة الحديثة: السلالات الميكروبية الصناعية ومستحضرات الإنزيمات. فهي لا تشكل في المنتج النهائي الذي يشتريه المستهلك سوى بضع نقاط مئوية من التكلفة، أو أقل من ذلك، لكنها تحدد ما إذا كانت التسعة أعشار الباقية من المواد الخام والطاقة والعمل البشري ستُستخدم بكفاءة أم لا.

■ «وحدة النقد البنّاء»

من اللحم والبيض والحليب إلى زجاجة البيرة، تقف في الخلفية سلالة بكتيرية لا تُرى، وزجاجة إنزيم لا تحمل اسماً. وعندما تُضيّق الشركات الأوروبية والأمريكية العملاقة هذا الصمام في الخفاء، تكون رفوف المتاجر التي يرتادها الناس العاديون في البلاد المفروض عليها العقوبات، كما الحال في روسيا، أول من يتذوق الألم. لكنّ الألم أحياناً هو نقطة البداية لصحوة أمة ونهضتها.

في عام 2023، عندما كان علماء فرع سيبيريا التابع للأكاديمية الروسية للعلوم يجرون دراسة جدوى لمشروع بناء مركز «تكنولوجيا التحفيز الحيوي»، تركوا في التقرير فقرة تحذيرية تثير الذعر: «يجب علينا أن نأخذ في الاعتبار المخاطر المحتملة التي قد تنتج عن انقطاع إمدادات الإنزيمات ومستحضرات الإنزيمات المستوردة. في حال التوقف عن استخدام هذه المنتجات، سيزداد استهلاك الأعلاف المركبة في المجال الزراعي على نحو واضح، بنسبة تصل إلى 1,5 إلى 2 ضعفين، وهذا سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وسيزيد من تضخم أسعار الغذاء. وفي الوقت نفسه، ستتراجع قدرة روسيا على تصدير الحبوب، ما سيترك أثراً سلبياً في ميزان المدفوعات الدولي. وفي حال غياب مستحضرات الإنزيمات المستوردة، قد ينخفض إنتاج الإيثانول بنسبة 15%».

بعد ثلاث سنوات، بدأت هذه الكلمات التي لم تجذب انتباه العالم الخارجي في ذلك الوقت، تتحقق في الحياة الاقتصادية اليومية الروسية بدقة باردة. قلة قليلة من الناس تدرك أنه خلف تغير أسعار الحليب والجبن والبيض واللحوم أو أسعار المشروبات الكحولية، تخوض أوروبا وأمريكا حرباً رمادية ضد روسيا في «نقطة اختناق» داخل سلسلة صناعة الغذاء: السلالات الميكروبية الصناعية ومستحضرات الإنزيمات.

تحدد السلالات الميكروبية الصناعية ومستحضرات الإنزيمات، إلى حد كبير، كفاءة صناعة الغذاء الحديثة. ومن زاوية بنية المنافسة العالمية، يظهر هذا السوق بخصائص واضحة: هيمنة مطلقة من الشركات العابرة للقوميات فائقة الضخامة، واحتلال أوروبا وأمريكا واليابان قمة الموقع البيئي الصناعي. بعد موجة مكثفة من عمليات الدمج والاستحواذ في السنوات الأخيرة، انحصرت قمة الصناعة في اسمين: «نوفونيسيس Novonesis»، و«دي إس إم–فيرمينيتش DSM–Firmenich». هاتان المجموعتان من الشركات، مع عدد قليل من مثيلاتها، ظلت لفترة طويلة تتحكم في معظم حصة سوق الإنزيمات الصناعية العالمية، وتقبع بثبات في قمة الموقع البيئي. لا ينبغي أبداً التقليل من وزن هذه الأسماء لمجرد أنها غريبة وغير مألوفة.

لنأخذ اللحوم والبيض والحليب، وهي أكثر ما يمس كل إنسان مباشرة. من دون مستحضرات الإنزيمات الحديثة، سيزداد استهلاك الأعلاف في تربية الحيوانات بدرجة كبيرة، وسترتفع التكاليف تبعاً لذلك، وسيصبح الضغط على استهلاك الناس العاديين من الحبوب الأساسية أكثر وضوحاً. سوق الغذاء الروسية في الوقت الحالي عينة نموذجية من ذلك.

من زاوية الثروات الجغرافية، تمتلك روسيا مساحات واسعة من التربة السوداء، وهي من كبار مصدّري الحبوب الخام في العالم. لكن خلف هذا الثراء توجد عيوب طبيعية. فبخلاف الأمريكيتين، حيث تشكل الذرة وفول الصويا أساس العلف على نطاق واسع، تعتمد تربية المواشي في روسيا بدرجة عالية على محاصيل محلية مقاومة للبرد، مثل: الشعير والجاودار.

من تناول خبز القمح الكامل لن يصعب عليه أن يفهم أن جدران خلايا هذه الحبوب صلبة على نحو استثنائي. وما تحتويه من «السكريات المتعددة غير النشوية NSP» لا تستطيع الحيوانات وحيدة المعدة، مثل: الخنازير والدجاج، امتصاصه، بل يشكّل في الجهاز الهضمي مادة هلامية عالية اللزوجة، تغلف البروتينات والنشويات الثمينة الأخرى. يستطيع الإنسان أن يستخدم هذه الآلية الفسيولوجية لإنقاص الوزن، لكن هدف صناعة تربية الحيوانات مختلف تماماً، فسوء تغذية الحيوان وأمراض الجهاز الهضمي عدوّان كبيران بالنسبة إلى هذه الصناعة. قبل العقوبات، كانت مستحضرات الإنزيمات التي توفرها الشركات العابرة للحدود تحل هذه المشكلة بهدوء وسلاسة.

هذه الإنزيمات ذات التركيب الدقيق، كانت مثل مشرط على المستوى الجزيئي، تقطع السلاسل الجزيئية للسكريات المتعددة غير النشوية، وتحرر العناصر الغذائية المحبوسة داخلها. وحين ينقطع توريد إنزيمات الأعلاف من الشركات الأوروبية والأمريكية العملاقة، أو حين تُستخدم بدائل غير ناضجة، تنخفض كفاءة تحويل العلف لدى الحيوانات «FCR». وهذا يعني أن إنتاج الرطل نفسه من اللحم، أو اللتر نفسه من الحليب، يحتاج إلى استهلاك كمية أكبر من الحبوب. وحتى الخسارة الصغيرة في معدل التحويل، عندما تُضرب في القاعدة الضخمة لقطاع تربية الحيوانات الروسي، تتحول إلى زيادة مذهلة في استهلاك الحبوب الخام.

لهذا، عند تقييد أو انقطاع مستحضرات الإنزيمات، لن يكون أمام مصانع الأعلاف سوى إعادة المواد الخام مرتفعة التكلفة إلى التركيبات، لترتفع تكلفة كل طن علف بشكل مباشر، ثم تنتقل هذه التكلفة على امتداد السلسلة الصناعية إلى تصنيع اللحوم وإمدادات البيض.

أما في طرف «الحليب»، فإن تقييد السلالات الميكروبية والإنزيمات يوجّه ضربة تكاد تكون بنيوية. وهذا بالتحديد هو السبب الجوهري للظاهرة المتناقضة ظاهرياً في روسيا اليوم: «فائض في الحليب الخام، وارتفاع في أسعار الحليب على الرفوف».

صناعة الألبان الروسية، وخصوصاً الأصناف كثيفة الاعتماد على التخمير، مثل: اللبن، واللبن الرائب، والجبن، كانت تعتمد في الماضي على مورّدين أوروبيين فيما يخص بادئات التخمير المباشرة «DVS» بنسبة كانت تصل إلى أكثر من 80%.

الأكثر تعقيداً، أن هذا الانهيار المفاجئ في البيئة الميكروية الصناعية لا يمكن، في المدى القصير، تعويضه عبر الالتفات إلى الصين وغيرها من القنوات البديلة. فالواقع القاسي هو أن الصين نفسها لم تحقق بعد اختراقاً جوهرياً في جزء التصنيع العميق للألبان والمخبوزات الراقية من هذه الأحجية.

لذلك تظهر في المنتجات الجديدة فجوة واضحة عن «البضاعة الأصلية» في مؤشرات أساسية، مثل: استقرار دهن الحليب، ومعدل الخفق، ونقاء النكهة. وحتى داخل الصين نفسها، وفي قطاع الشاي والقهوة المزدهر، ما تزال المواد الخام الراقية الموجهة للشركات الصناعية، مثل: الزبدة اللامائية الخاصة بالمخبوزات، وقواعد غطاء الحليب، تعتمد إلى الآن بصورة رئيسية على الاستيراد.

وهكذا تشكل مشهد مخالف للمنطق للوهلة الأولى: إنتاج الحليب الخام الأساسي في روسيا ظل مستقراً بدعم من المجموعات الزراعية الكبرى والإعانات الحكومية، بل ظهرت في بعض المناطق فوائض جزئية بسبب التشبع المرحلي للاستهلاك المحلي. لكن بسبب نقص بادئات التخمير الراقية وإنزيمات المعالجة، عجزت المصانع المحلية عن تحويل هذه الكميات من الحليب الخام بكفاءة واستقرار إلى جبن ولبن عالي الجودة. وارتفعت تكاليف المعالجة، وزادت الخسائر، ثم أضيفت إليها علاوة القنوات الناتجة عن البحث في كل مكان عن سلاسل توريد بديلة، وفي النهاية انتقل العبء كاملاً إلى رفوف البيع بالتجزئة.

لكن هذا الأثر الهائل للرافعة لا يقتصر إطلاقاً على الأعلاف وتربية الحيوانات. أقرب مثال آخر هو الغسيل. ما اعتاد عليه الناس اليوم من عبارات، مثل «تنظيف فعال حتى بالماء البارد» و«رغوة قليلة وخال من الفوسفات وأكثر صداقة للبيئة»، تقف خلفه مجموعة من الإنزيمات تعمل نيابة عن الإنسان: البروتياز يفكك بقع الدم والحليب، والليباز يتعامل مع

عند تقييد أو انقطاع مستحضرات الإنزيمات لن يكون أمام مصانع الأعلاف سوى إعادة المواد الخام مرتفعة التكلفة إلى التركيبات لترتفع تكلفة كل طن علف بشكل مباشر

ورقة ضغط خطرة يجب استبدالها!

الزيوت، والأميلاز يعالج بقع الأرز والنشويات، أما السيلولاز فيعيد للأقمشة القطنية بريقها ويزيل التكتلات. هذه الإنزيمات هي التي جعلت المنظفات قادرة، في درجات حرارة ماء أقل، وبمضافات كيميائية أقل، وتركيبات خالية من الفوسفات وأكثر صداقة للبيئة، على تحقيق نتائج مساوية، بل متفوقة على أساليب الغسيل القديمة القائمة على الحرارة العالية والقلويات القوية. فإذا سُحبت الإنزيمات من التركيبة، فإما أن الملابس لن تنظف جيداً، وإما أن الصناعة ستعود إلى المياه الساخنة جداً، وإلى كميات كبيرة من الفوسفات. عندها سيتراجع التقدم البيئي الذي حققته صناعة المنظفات الحديثة خلال عقود إلى نقطة البداية تقريباً.

وعند التوغل أكثر في عمق الصناعة، يصبح تأثير مستحضرات الإنزيمات الحديثة أكبر لا أقل.

تلك المشكلة ما حلّها؟

إذا أرادت المصانع استخدام بدائل محلية، فهذا يعني أن ما يجب تغييره ليس فقط العامل الحفاز في خزان التخمير، بل منطق التحكم الرقمي للمصنع كله. وهذه الحلقة البيئية المغلقة، التي تتكون من الخوارزميات والمعدات وبراءات الاختراع والمعايير، هي الحبل الحقيقي الذي يخنق الدول المتأخرة عندما تواجه الانقطاع.

بمجرد أن تعدّل الشركات الغربية العملاقة سياسة ترخيص السلالات، أو تضع عرقلة صغيرة في سلسلة الإمداد، تصبح مئات وآلاف الأطنان من خزانات التخمير أمام خطر التحول إلى حوض من المياه الفاسدة. لكنّ هذا الألم العميق الناتج عن «الكبر من دون قوة» ووجود شرايين الحياة في أيدي الآخرين، هو ما تبلور اليوم في إرادة جماعية لدى الصناعة الصينية وصانعي القرار فيها لدفع استقلال السلالات الأساسية مهما كان الثمن.

نقاط التعطل لا تقف عند السلالة نفسها. فحتى لو امتلك المرء القدرة على تصميم سلالات مستقلة، فإن جعل سلالة واحدة «تكبر وتُتقّى وتُستخدم جيداً» يحتاج إلى سلسلة كاملة من الأدوات في المراحل السابقة، وهذه السلسلة لم تمسك الصين بها بالكامل حتى الآن.

المفاعلات الحيوية الراقية التي تتحمل مهمة «صناعة السلالات وتربيتها»، ووسائط الفصل الحيوي التي تحدد كفاءة التنقية، ما تزال الصين المحلية فيها متأخرة عن المستوى الدولي المتقدم. والأخطر من ذلك، هو طرق الاختبار والتحليل. فقد تحدث عاملون في الصناعة عن أنه في عام 2022، بلغت نسبة المشتريات المستوردة من ثلاثة أنواع من الأجهزة التحليلية الدقيقة التي لا غنى عنها في التصنيع الحيوي، وهي أجهزة الكروماتوغرافيا، ومطيافات الكتلة، وأجهزة المطيافية، نحو 80%، و80%، و75% على التوالي. أما الأعمدة الكروماتوغرافية، ومصادر الأيونات، ومحللات الكتلة وغيرها من المكونات الأساسية، فتملك حواجز تقنية شديدة الارتفاع، وما يزال مستوى توطينها منخفضاً كذلك.

وباستخدام تشبيه أشباه الموصلات، يبدو الأمر كما لو أن بلداً تعلم أخيراً تصميم الرقائق، لكنه اكتشف أن آلة طباعة الرقائق، ومعدات قياسها وفحصها، لا تزال كلها بحاجة إلى الاستيراد من الخارج. إن استقلال السلالات يجب أن يُستكمل مع سلسلة الأدوات الكاملة خلفها، أي «معدات صناعة السلالات + أجهزة الاختبار»، حتى يمكن القول: إن المصير أصبح فعلاً في اليد.

على مدى سنوات طويلة، ظل أصحاب البصيرة داخل القطاع وخارجه يشعرون بقلق عميق من اعتماد الصين الخارجي في السلالات الميكروبية الصناعية، ومستحضرات الإنزيمات، والمواد الوراثية الأصلية، مثل: السائل المنوي والأجنة المجمدة للماشية والدواجن، وكذلك في وسائل تقنية كثيرة داخل صناعة الغذاء، مثل: أجهزة الكروماتوغرافيا، ومطيافات الكتلة، وأجهزة المطيافية، والمفاعلات الحيوية، ووسائط الفصل الحيوي. وقد بذلوا جهوداً لا تتوقف في الدعوة والدفع، إلى أن تبلورت أخيراً سلسلة من السياسات الصناعية. ومن الدولة إلى الشركات، بدأت موارد كبيرة تُستثمر في دعم القوى المحلية.

في هذه الحملة المضادة الكبرى، تحولت منتجات الألبان وتصنيع اللحوم، وهي فئات مرتبطة بالمعيشة الأساسية، إلى ساحة المعركة الرئيسية في اقتحام الصعوبات.

في الماضي، كانت بادئات التخمير الأساسية الخاصة باللبن الراقي والجبن الجاهز للأكل لدى شركات الألبان الكبرى، التي ازدهرت في موجة ترقية الاستهلاك، محتكرة تقريباً على مدى سنوات طويلة من الشركات الأوروبية العملاقة. وكانت صعوبة تطوير بادئات التخمير المباشرة لا تقل عن صعوبة تربية أرز عالي الغلة في أرض مالحة قلوية.

لم تكتف إنزيمات الأعلاف بإنجاز إحلال الواردات أساسياً والسيطرة على معظم السوق المحلية بل اقتربت جودتها من مستوى الدول المتقدمة أو تجاوزته

ولانتزاع هذه الساحة، خاضت الشركات المحلية والمؤسسات البحثية ما يمكن وصفه بـ«مسيرة طويلة في الطين» امتدت أكثر من عشرة أعوام. خرج الباحثون من المختبرات، وتوغلوا في مزارع هضبة تشينغهاي–التبت، ومراعي ألتاي في شينجيانغ، وورشات التخمير التقليدية النائية في منغوليا الداخلية. ومن آلاف الأنواع من اللبن اليدوي وقطع الحليب المخمرة، جمعوا سلالات برية ذات قدرات مقاومة طبيعية محتملة. ثم عبر الفحص عالي الإنتاجية والتحليل الجيني متعدد الأوميكس، بدأوا تدريجياً في عزل وتدجين وتحسين سلالات من هذا البنك المحلي، سلالات تناسب خصائص الأمعاء لدى الصينيين من جهة، وتتحمل قوة القص العالية، وضغط التخمير عالي الكثافة في المصانع الحديثة من جهة أخرى. هذا الاستقلال الكامل، من مخزون الموارد البدائية إلى نظام التعبير الصناعي، يزيل شيئاً فشيئاً امتياز التسعير الذي تمتعت به الشركات العابرة للقوميات في تخمير الألبان الراقية.

وفي الوقت الحالي، يسير الاختراق تقريباً على مسارين.

المسار الأول: هو إحلال الواردات الذي دفعه «التنافس الداخلي» القاسي. فقد حققت شركات محلية مثل «غوانغدونغ ييدولي» و«شاندونغ ويلونغ بايو» تقدماً كبيراً في مجالات الإنزيمات الصناعية الكبرى وإنزيمات الأعلاف، عبر الفحص المستقل والتحسين الجزئي للسلالات. ولم تكتف إنزيمات الأعلاف بإنجاز إحلال الواردات أساسياً والسيطرة على معظم السوق المحلية، بل اقتربت جودتها من مستوى الدول المتقدمة أو تجاوزته، وأصبحت واحدة من الأصناف القليلة من إضافات الأعلاف القادرة على التصدير وجلب العملات الأجنبية.

فعلى سبيل المثال: أصبحت «ييدولي» أكبر منتج محلي لمستحضرات إنزيمات الأعلاف، وتشمل منتجاتها الأساسية الإنزيمات المركبة للأعلاف، والفيتاز، والزيلاناز، وقد حصلت على تسجيل رسمي في أكثر من ستين بلداً ومنطقة.

هذه القدرة التي صُقلت في بيئة شديدة التنافس، حيث تُحسب الأرباح بالفواصل الصغيرة جداً، منحت الشركات الصينية سرعة تكرار وتطوير لا تستطيع الشركات الغربية العملاقة بلوغها.

بينما اعتادت الشركات الغربية الاتكاء على رسوم براءات الاختراع، وتمتد دورات بحثها وتطويرها غالباً إلى سنوات، تعمل شركات التصنيع الحيوي الخاصة الصينية على تكرار التركيبات وتطويرها بوحدة زمنية تُقاس بالأسابيع، وتنزل أسعار إنزيمات الأعلاف من عرشها العالي، وتصدّر إلى العالم، بصورة نظامية، «الحل الصيني» ذي القدرة التنافسية القاتلة في التكلفة.

المسار الثاني: هو التمسك بقوة بفرصة «تجاوز المنعطف» التي جلبتها البيولوجيا التركيبية. في هذا المضمار، لا تُعد الصين متأخرة.

أمام بيئة تنافسية عميقة التغير، تسعى الشركات التقليدية العملاقة في أوروبا وأمريكا واليابان إلى مزيد من الاندماج والاستحواذ لرفع درجة التركّز وتعزيز قدرتها التنافسية. فهي تعتمد على جدار عميق جداً من براءات الاختراع، ومكتبات ضخمة من السلالات الناضجة، وعلاقات توريد مرتبطة منذ عقود بعملاء عابرين للقوميات في المصب، مثل: «بروكتر آند غامبل»، و«يونيليفر»، و«نستله». لكن في تاريخ تطور صناعة الغذاء الصينية، لا تُحصى المعارك التي لحقت فيها الصين بالآخرين بنهضة قوية ثم قلبت الموازين في النهاية. على سبيل المثال: إن قلق «الخنق التقني» الذي كان معروفاً على نطاق واسع في عبوات «تترا باك» صار اليوم مفككاً بالكامل. قصة «تترا باك» تؤكد مبدأ صناعياً بسيطاً: طالما أن الدولة المتأخرة تمتلك قدرة كاملة على تصنيع آلات الصناعة الأم، وقدرة داعمة في المواد الأساسية، فإن كثيراً من الاحتكارات التي بنتها قطاعات فرعية في المراحل الأعلى بفضل ميزة السبق، ستسوى في النهاية بواسطة رأس المال الصناعي الضخم والقوة الهندسية، لتصبح طريقاً واسعاً قائماً على نسبة السعر إلى الأداء.

النموذج نفسه يتكرر الآن في مجال التصنيع الحيوي. الميزة التي بنتها أوروبا وأمريكا في التصنيع الحيوي جاءت من التراكم الطولي على محور الزمن: عقود من تعديل السلالات، وتجميع براءات الاختراع، وربط العملاء. هذه ميزة حقيقية وعميقة، ولا ينبغي الاستخفاف بها. أما الانقلابات المتكررة في الصناعة الصينية، فتكشف مسار تطور مميزاً آخر: ميزة القطاع الصناعي الصيني غالباً ما تظهر في البعد الأفقي، أي في حجم المنافسين. الكثافة الأفقية تستطيع في النهاية، غالباً، أن تملأ فجوة الزمن الطولية بالقوة.

هل نملك الإجابة؟ تجربة ميلغرام وسؤال الهوية «الجزء الأول»

«الدعم المتبادل الذي يقدمه الناس لبعضهم البعض هو أقوى حصن لدينا ضد تجاوزات السلطة». كانت هذه خلاصة تجربة اجتماعية قام بها ستانلي ميلغرام «علم نفس اجتماعي – جامعة ييل – الولايات المتحدة» عام 1961. في العام نفسه كانت قد أتمت محاكمات عسكرية للنازيين بعد الحرب العالمية الثانية. تفاجأ ولم يقتنع ميلغرام بتفسير بعض المسؤولين النازيين الكبار لأفعالهم بأنهم كانوا يتلقون الأوامر ويقومون بما أمروا به. فجاء السؤال «هل يمكن لأي شخص أن يقوم بأفعال شنيعة لمجرد أن سلطة عليا طلبت منه ذلك؟»، «هل من يرتكب هذه الأفعال هو إنسان سيئ أو شرير بطبيعته أو هل طبيعة البشر تجعلهم يطيعون السلطة بشكل أعمى». والسؤال الذي يلي أسئلة ميلغرام هو «هل نحن بحاجة إلى سلطة لكي نشكل هويتنا؟» أو «هل تشكيل الهوية يكون عبر دمجها بدور تحدده سلطة عليا؟».

■ مروى صعب

تجربة ميلغرام

قامت التجربة على عنصرين أساسيين: العنصر الأول هو «المعلم» «المشترك» والعنصر الثاني هو «التلميذ» وهو مزروع من قبل الباحث لكي يمثل أو يلعب الدور. أمام المعلم لوحة يمكنه من خلالها صعق التلميذ بصعقة كهربائية من 15 فولت إلى 450 فولت. يجلس التلميذ على كرسي كهربائي ويطلب من المعلم صعق التلميذ عندما يخطئ، كما يطلب منه زيادة الجهد عند كل خطأ «لأن التجربة تتطلب ذلك». لا يمكن للمعلم رؤية التلميذ ولا يعلم أن الصعقات الكهربائية غير حقيقة وبالتالي فإن التلميذ يمثل أنه يخطئ وأنه يتعرض لصعقات كهربائية. في النسخة الأولى لهذه التجربة، قام 65% من المشاركين بصعق التلميذ وبزيادة جهد الصعقة واستمروا إلى 450 فولت. فسر ميلغرام هذا بأن «المعلم» قام بهذا الفعل لأنه اعتقد أنه يخدم العلم وأنه غير مسؤول عن نتائج أو عواقب ما يفعل. لم يكتف ميلغرام بهذه الخلاصة، قام بـ18 تجربة، في إحداها طلب من المعلم «المشترك» وضع يد التلميذ على لوحة الصدمات، وأخرى جلس المعلم قرب التلميذ أو كان المعلم والتلميذ من دون وجود مشغل في الغرفة «لا توجد سلطة». جميع النسخ أو الإصدارات لاقت نسباً عالية من المشاركين الذي قبلوا بصعق التلاميذ حتى ال450 فولت، إلا تجربة واحدة التي ضمت أستاذين آخرين غير المشترك، كان هذان الأستاذان مزروعين من قبل الباحث وقاما برفض صعق التلميذ حتى بعد أن طلب منهم المشغل. عندها، 10% فقط من المشاركين استمروا بصعق التلميذ إلى ال450 فولت.

تشكيل الهوية

تفسر العلوم الاجتماعية هذا على أنه في النسخة الأولى من التجربة تشكلت الهوية بحسب الدور المعطى للمشترك. كان شخصاً يشارك في تجربة علمية، يخدم العلم، ويطيع الأوامر من شخص ذو معرفة علمية أعلى منه «أي سلطة أعلى». أما في النسخة الثانية، مع الأستاذين الآخرَين، تشكلت الهوية من المجموعة. ظهرت الهوية الجماعية التي رفضت الفعل الذي قد يؤذي التلميذ. وجود أشخاص آخرين في التجربة سمح للمشترك بإعادة التموضع. تشكيل الهوية لم يعد من خلال «الأنا» مقارنة «بالآخر» الذي يمتلك سلطة أعلى مني، بل أصبح «نحن» الذين يمكن لنا الاختيار والتحديد مقابل «الآخر» حتى لو كان يمتلك معرفة أعلى «سلطة أعلى». موقف المجموعة سمح للمشترك بتحديد هويته من خلالها، فهو إما مع المجموعة التي تشبهه بمركزها الاجتماعي ودورها والمستوى الفكري، أو هو مع المشغل الذي لا يشبهه بالمركز الاجتماعي والدور والمستوى الفكري.

انتقادات التجربة

بعض الانتقادات حول التجربة قالت إن المشاركين أكملوا التجربة لأنهم اعتقدوا أنهم يخدمون العلم وهذا تغير عندما تم ربط التجربة أو العلم بهوية مجموعة وهوية أخلاقية ترفض إيذاء الآخرين. أي، ليست السلطة من يحدد هوية الأفراد بل قوة المجموعة. ولكن هذه التجربة لم تأخذ بعين الاعتبار العوامل الأخرى التي تشكل الهوية، أو أنها اعتبرت أن السلطة هي العنصر الأبرز في تشكيل الهوية. لهذا كان التركيز على من لديه القوة «السلطة العليا» أو المجموعة. هذا ما بثه الفكر الغربي على مدى عقود وما نراه في الهدف من اغتيالات القادة أو الأعلى في هرم السلطة، سواء فيما نشهده في الأعوام الأخيرة بعد السابع من تشرين أو في السابق. مثلاً لخصت «الحرب على الإرهاب» التي صنعتها الولايات المتحدة لتبرر سيطرتها على مقدرات الشعوب، باغتيال رأس هرم السلطة. أو الاعتقاد بأن اغتيال قادة المقاومة الفلسطينية واللبنانية سيضعفها ويقضي عليها. الحديث عن الهوية معقّد ومتشابك مع التربية والظروف الموضوعية والتاريخية والاجتماعية/الثقافية، ومع ما ضخّته الرأسمالية على مدى عقود. هل نملك الإجابة عن كيف تشكلت هويتنا؟ ربما نملكها.

«حزب الصراصير» الهندي: كيف حوّل جيل Z الإهانة إلى ثورة رقمية

في مشهد سياسي غير مسبوق، تحولت إهانة أطلقها رئيس القضاة في الهند إلى ظاهرة احتجاجية عارمة يقودها جيل Z. فبعد أن وصف القاضي العاطلين عن العمل بـ«الصراصير» و«الطفيليات»، استوعب الشباب السخرية وحولوها إلى هوية نضالية تحت اسم «حزب الصراصير الشعبية» «CJP»، محققين 20 مليون متابع في أيام قبل أن تحجب المنصة.

لكن خلف اللغة الساخرة و«الميمات» السريعة، تكمن أزمة هيكلية حقيقية؛ أكثر من 11% من الخريجين الهنود عاطلون عن العمل، بينما انخفض متوسط الراتب الحقيقي للحاصل على شهادة جامعية من 30 ألفاً إلى 28 ألف روبية شهرياً منذ 2011، في ظل تضخم متسارع. كما كشفت فضائح تسريب امتحانات القبول انهيار أسطورة الجدارة، بينما يحل اقتصاد «العمل المؤقت» «Gig Economy» محل الوظائف الدائمة، مما يترك الشباب في حالة من الاغتراب الرقمي والقلق المالي المزمن.

لم يكتف «حزب الصراصير» بالسخرية، بل أطلق بياناً سياسياً طالب بحظر تقاعد رؤساء القضاء في مجلس الشيوخ، وتجريم حذف أصوات الناخبين بموجب قانون مكافحة الإرهاب، وفرض حصة 50% للنساء، ومراجعة حسابات الإعلام الفاسد.

يحذر بعض المحللين من خطر حقيقي؛ هذا الغضب الشبابي المشروع قد يختطفه اليمين الشعبوي، كما حدث في أوروبا والأرجنتين، حيث تُحول الإحباطات الاقتصادية إلى كراهية للأقليات والهجرة. لذلك من الهام التعامل مع هذه الحركة بجدية واحترام، والانتقال من الفضاء الرقمي إلى التنظيم في الجامعات وأماكن العمل، وتحويل الطاقة الساخرة إلى قوة سياسية منظمة قادرة على تغيير الاقتصاد السياسي للبلاد.

فما يحدث في الهند ليس مجرد موضة إنترنت عابرة، بل إنذار مبكر لجيل يرفض أن يكون ضحية نظام فشل في توفير مستقبل كريم له.

وحدة السياسة-الفلسفة كجمالية عصر التحوُّل

للمرحلة الراهنة إحداثياتُها الخاصة نتيجة وصول التناقضات إلى حدودها التاريخية، ومنها اندماج مستويات الواقع، والكشف عن الجوهر الخاص في البنية الاجتماعية كبنية طبقية فيها اغترابُ الإنسان عن المجتمع وعن نفسه، وفيها بالتالي انفصال العقل عن الواقع، مما يضع الاثنين أمام خطر التدمير الذي يحصل في اللاعقلانية من جهة، وفي همجية الإبادة الفعلية للإنسان والطبيعة والمجتمع من جهة أخرى، ولكنَّ من إحداثيَّاتها أيضاً جمالياتُها الخاصة بها.

■ د. محمد المعوش

الانتقال وجماليته

إنَّ تتبُّع تطور التيارات الجمالية عبر التاريخ كما صوَّره فلاسفة الجمال والفنون والعلوم والأخلاق يؤكد فعلَ قانون التناقض. فالانتقال الاجتماعي والاقتصادي، محكوماً بالتناقضات الفاعلة في البنية الاجتماعية، كانَ القاعدة المادية لجوهر التيارات الجمالية وقيمها ومعانيها. فجماليات العصر المشاعي تمثلت في الأسطورة تعبيراً عن الصراع مع الطبيعة، وكانت جماليات العصر العبودي بشكل عام تعبيراً عن الاحتفاء بالإنسان وازدياد سيطرته على الطبيعة من خلال العمل والعلوم الناشئة، بينما الرومانسية كانت تعبيراً عن أزمة الإقطاع بشكل عام، وكانت جماليات عصر الحداثة متمثلة بالفردانية والتجربة الإنسانية المشكّلة للتجربة الجمالية، ومن ثم نتيجة للأزمة في الرأسمالية برزت الجماليات المتمحورة حول الاغتراب والمعاناة الإنسانية والعزلة، ما سمح إلى جانب التوازن بين قوى العمل وقوى ملّاك وسائل الإنتاج بتعاظم دور جماليات «الاشتراكية» و«الواقعية» والتي ركزت حول المجموع والكل الاجتماعي والثورة والتغيير والعمل المشترك. وعلى الرغم من أن ما سبق قد يكون اختزالياً إلى حد بعيد، إلا أنه تأطيرٌ لمحاولة تقييم الملامح الجمالية للعصر الراهن.

عصر الانتقال الشامل

إن كل العصور وحتّى الآن، ومنذ أن ظهر التناقض بين العمل الذهني والعمل الجسدي، كانت تعبيراً عن المجتمع الطبقي، وبالتالي كانت جمالياتها المهيمنة تعبيراً إلى هذا الحد أو ذاك عن تناقضات هذا المجتمع، وصولاً إلى المرحلة التي تقدَّمت فيها الاشتراكية على مسرح التاريخ والتي كانت تكثيفاً لمجمل القيم التقدمية في التيارات الجمالية السابقة عليها، من تقدير الطبيعة دون الانفصال والاغتراب عنها والخوف منها، إلى جانب جماليات السيطرة على الطبيعة في الوقت ذاته، وبالتالي جماليات العلوم، كما جماليات الفعل الجماعي المشترك، والتضحية لصالح المصلحة الجماعية، كما التأكيد على جماليات العمل.

أما اليوم فنحن أمام وصول التناقضات في المجتمع الطبقي إلى حدودها التاريخية، كما وصول المجتمع البشري إلى احتمالات الإبادة والفناء والفوضى والبربرية واللاعقلانية، فإن ذلك يدفع بالبعد الجمالي إلى تجاوز مساحة الوعي الجمالي الحصري في تشيُّئه عملاً جمالياً، وصولاً إلى مساحة الممارسة العملية حيث يتوقع الجمال منتجاً حياً اجتماعياً لا انفصال فيه بين المنتج الروحي وبين بعده الممارَسي.

في ذلك نقصد أن البعد الجمالي اليوم لا يحمل ضمنه فقط كل التناقضات التاريخية السابقة التي شكلت التيارات الجمالية تاريخياً، ولكنه يحمل بالضرورة حلاً للتناقضات الجوهرية في المجتمع الطبقي ككل، ومنها انفصال العمل الذهني عن العمل الجسدي، مضافاً إلى ذلك الخطر الوجودي المهدد الذي يدفع الممارسة والمبادرة والفعالية إلى موقع أساسي، مما يسمح أولاً بالحفاظ على الوجود المادي كما على الوجود العقلي في آن. وذلك ربطاً بالمعادلة المشار إليها سابقاً بأننا اليوم أمام خطر فناء مادي كما دمار للعقل تدفع نحوه الأزمة الشاملة للرأسمالية كتعبير عن أقصى أشكال المجتمع الطبقي، وهو ما تمارسه القوى المتراجعة لمنع التحوُّل. هذا التقدم في الحاجة إلى المبادرة والممارسة أشرنا إليه سابقاً، خصوصاً في ظل الحاجة إلى المواجهة السياسية الحاصلة عالمياً والتي وصلت فيها حدود التشكيلات السياسية التقليدية إلى حدودها، ولذلك تحتاج إلى تحويل الصراع إلى حالة جماعية تتجاوز بنى أجهزة الدولة التي تصارع، يكون فيها للشعب والقوى الاجتماعية ذات المصلحة دور مركزي، خصوصاً من أجل تعطيل مفاعيل الحرب الهجينة على الوعي وفي ظل التفتيت المطلوب للبنى الاجتماعية. وهذا لن يكون إلا من خلال تجاوز بنى المجتمع الطبقي من أجل تعزيز إمكانيات الصمود والتماسك ومنع المنظومة المتراجعة من توظيف الطاقة الاجتماعية الرافضة في صالح مشاريعها. هذه الحاجات المادية تجعل الممارسة والمبادرة في موقع المركز، وذلك أولاً نتيجةَ إلحاح الواقع الاجتماعي للفعل وإلّا فالفناء والدمار، وثانياً نتيجةَ التسارع الذي يحكم الحدث.

بكلمة نقول إنّ مساحة الإنتاج الجمالي اليوم صارت أكثر التحاماً بالحاجة إلى الممارسة السياسية–الاجتماعية لا في منتج جمالي «متشيِّئ» مهما كانت تقدُّميةُ هذا المنتج. وهذا القول ليس فيه من جديد. إنه تعبير عن القول بأن الإنسان في عصر تجاوز الرأسمالية هو الإنسان الصائر إنساناً تاريخياً، أي إنساناً فاعلاً كما أكَّد ماركس مثلاً. وهو تعبير عن تيار فلسفي اعتبر أن الجمال هو في عملية الخلق الجماعي الإبداعي من أجل التحقق الذاتي، عملاً بالمصلحة الجماعية، نحو تجاوز الاغتراب، أي في أن يكون الإنسان ضرورياً لنفسه كما لغيره، تيارٌ يوجد في كتابات كلاسيكية، على سبيل المثال لدى فريدريك شيلر وغوته وهيغل وماركس.

الفعل السياسي يسترشد اليوم أكثر من أي وقت مضى بسردية فلسفية صريحة يجد فيها الفعلُ السياسي إجابةً عن الأسئلة المطروحة على الطاولة

خلاصة أولية

إن البحث في جماليات المرحلة – في كونها جمالياً ممارسةً محقَّقة سياسية–اجتماعية مباشرة، يلتحم فيها المنتج الذهني مع الممارسة – يعني بالضرورة أن جماليات المرحلة هي السياسية بحد ذاتها. وهذا ما يؤكده ليس فقط تبلور جمالية فعل المقاومة بما هي عسكرية، بل أيضاً جماليات لوحات التضامن العالمي حول فلسطين، كما جماليات التظاهر والانتفاض، كما جماليات تقدم المبادرة السياسية والاجتماعية المتزايدة عالمياً لدى الأفراد، إلخ. هذه الظواهر تأخذ طابعاً جمالياً خاصاً لأن الواقع صار يفترضها دون غيرها من الممارَسات التي لم يعد يتيحها الصراعُ الحاصل، ولا يحتمل رفاهيتها. لا نقول بأنَّ باقي أشكال الانعكاس الجمالي لم تعد ضرورية، ولكنها تعطي دور الضرورة والهيمنة لالتحام الفعل مع الممارسة في العملية السياسية. وامتداداً لهذا الفعل الجمالي، تحجز الفلسفة لها مكاناً مركزياً، حيث إنَّ الفعل السياسي يسترشد اليوم أكثر من أي وقت مضى بسردية فلسفية صريحة يجد فيها الفعلُ السياسي إجابةً عن الأسئلة المطروحة على الطاولة، هي أسئلة الإنسان وصيرورته إنساناً تاريخياً يتجاوز مرحلة ما قبل تاريخه على حد تعبير إنجلس.

«انتخابات» مجلس «الشعب» في وادٍ... والشعب في هاوية!

رغم بعض الإشارات حول استكمال «انتخاب» عدد من المقاعد في شمال وشرق سورية، فإنه ليس واضحاً بعد فيما إذا كان مجلس الشعب المفترض سينعقد في أي وقت قريب؛ فإضافة إلى «التعيين الانتخابي» الفريد من نوعه لـ 140 عضواً، والذي لم يكتمل بعد، هنالك «قائمة الرئيس» المؤلفة من 70 اسماً، والتي لم يتم إعلانها بعد.

للتذكير...

ربما نسي السوريون، «ومعهم حق في ذلك» في خضم الأوضاع المتردية التي يعيشونها، كل حديث عن مجلس شعب جديد، وعن «انتخابه»، بعد مرور ما يقرب من عام على تشكيل «اللجنة العليا للانتخابات». والنسيان هذا لا يتعلق فقط بأن العملية جرت بعيداً عن الغالبية الساحقة من السوريين فحسب، بل وجرت ضمن ظروف تنقل السوريون خلالها من مصيبة إلى أخرى، اقتصادياً– اجتماعياً معيشياً، وأمنياً...

ولـذا، ربما من الـضروري التذكير سريعاً، بما هي «الانتخابات» التي جرت، للوصول لمجلس شعب، ربما يتم الإعلان عنه في الفترة القادمة.

ولأن لا شيء قد تغير في طريقة ومحتوى إجراء هذه «الانتخابات»، منذ الإعلان عنها، سنكتفي باستحضار مادة للمحرر السياسي لقاسيون حول الموضوع، تم نشرها يوم الأحد 28 آب 2025:

«تتحدث المصادر الرسمية عن أن «انتخابات مجلس الشعب» ستجري خلال شهر أيلول القادم، وستترك مقاعد ثلاث محافظات سورية فارغة لملئها في وقت لاحق بسبب «ظروف أمنية».

تحديد موقف موضوعي من هذه الانتخابات، ينبغي أن يُبنى على مدى تحقيقها للوظيفة الوطنية المطلوبة منها ضمن الظرف الراهن الصعب من جهة، وعلى مدى توافقها مع مسار الانتقال الديمقراطي المنشود من سلطة مستبدة احتكرت الحكم والثروة، إلى سلطة الشعب، من جهة أخرى.

ضمن هذين المعيارين، يمكن تسجيل النقطتين التاليتين، بما يخص هذه الانتخابات:

أولاً: المشكلة الأكبر في العملية المقترحة، أنها إلغاءٌ كاملٌ لمبدأ الانتخاب المباشر، وإبدالٌ له بمبدأ التعيين والاختيار من فوق، ليس بما يخص ثلث عدد الأعضاء المعين من الرئيس الانتقالي فحسب، بل وأيضاً بما يخص الثلثين الآخرين المعينين عملياً من السلطة عبر اللجنة العليا للانتخابات واللجان الفرعية واللجان الناخبة التي تختارها؛ ما يعني نكوصاً كبيراً إلى الوراء في قدرة الشعب على اختيار ممثليه، وفي المشاركة السياسية للمجتمع ككل.

ثانياً: لا تستثني «الانتخابات» ثلاث محافظات فحسب، بل وتستثني كل السوريين الذين خارج البلاد والنازحين داخلياً، وتستثني الأغلبية الساحقة من الشعب السوري في سورية نفسها من المشاركة؛ فمن يشترك كناخبين في هذه الانتخابات لا يتجاوز عددهم 7000 شخص «هم المجموع التقريبي لأعضاء الهيئات الناخبة المسؤولة عن انتخاب 140 عضواً من أصل 210 بافتراض نسبة تمثيل 1 إلى 50 وفقاً لما عبرت عنه اللجنة العليا للانتخابات»، أي ما نسبته 0,03% من الشعب السوري، أي 3 أشخاص من كل 10 آلاف شخص!

ضمن هذه الإحداثيات، فإن ما سينتج هو مجلس أعيان ووجهاء معين من فوق، مع قدر قليل من «الاستئناس» بمن هم تحت. ومجلس كهذا لا يمكنه أن يعبر في نهاية المطاف إلا عما تريده الجهات التي عينته، لا عما يريده عموم السوريين.

وبهذا المعنى، فإن هذه «الانتخابات» لن تسهم بحال من الأحوال، لا في توحيد السوريين، ولا في حل المشكلات الكبرى التي يواجهونها، ولا في السير ضمن عملية الانتقال الديمقراطي المنشودة». «انتهى الاقتباس»

السوريون بحاجة لمشاركة حقيقية ولامتلاك سلطة حقيقية في تقرير مصيرهم بأنفسهم في مختلف مناحي حياتهم

ما الذي يمكننا إضافته الآن؟

ما يمكن إضافته اليوم، هو أن «الانتخابات» بالتعيين لمجلس يفترض أنه يمثل الشعب السوري، والتي لم يشارك فيها إلا أقل من 7000 سوري، هم بدورهم تم تعيينهم من اللجنة العليا للانتخابات المعينة من السلطة... هذه «الانتخابات»، إن كانت في أيلول الماضي منفصلة عن السوريين بحكم طريقة إجرائها؛ «فانتخابات يشترك فيها 3 من كل 10000 سوري ليست انتخابات بحال من الأحوال»، فهي اليوم منفصلة عن السوريين وعن الواقع ككل؛ فبينما يتخبط السوريون في حبائل أزمات اقتصادية معيشية خانقة، وفوقها كوارث «طبيعية» ناتجة عن قلة الكفاءة وسوء التقدير، فإنهم بأمس الحاجة إلى الحصول على تمثيل حقيقي لهم، ومشاركة حقيقية لهم في صنع القرار، وفي تحديد اتجاه سير البلاد على المستويات المختلفة، وخاصة الاقتصادية... وبالـذات بـعيداً عـن استنساخ واستكمال السياسات الاقتصادية لسلطة الأسد، من رفع للدعم وتدمير عملي للزراعة والصناعة لحساب الاستعراضات السياحية، والوعود المبهرجة بالاستثمارات، عبر الامتثال للتوصيات السامة لصندوق النقد والبنك الدوليين.

السوريون بحاجة لمشاركة حقيقية، ولامتلاك سلطة حقيقية في تقرير مصيرهم بأنفسهم، في مختلف مناحي حياتهم، والاحتجاجات المتصاعدة التي يقومون بها في مناطق متعددة من البلاد، هي تعبير مباشر عن هذه الحاجة، وهي في الوقت نفسه فرصة ذهبية لإنقاذ البلاد، ينبغي على القوى في مختلف المواقع، وفي السلطة ضمناً، التقاطها والتعاطي معها إيجاباً، عبر دفعها نحو تنظيم نفسها، ونحو انتخاب ممثليها على المستويات المحلية والقطاعية، انتخاباً حراً حقيقياً يقوم الناس من خلاله باصطفاء من يعرفون نظافة كفه وكفاءته وصدقه... وانتخابات مباشرة يقوم بها الناس في مناطقهم وقطاعاتهم وأماكن عملهم، هي خطوة مهمة جداً في تنظيم الحركة الاجتماعية، وفي تحقيق تضامن واسع بين السوريين في كل مناطقهم، وهي خطوة يمكن أن تؤسس بشكل ملموس لمؤتمر وطني عام وشامل يكون المدخل نحو الحل الوطني الشامل المنشود...